

زدني علماً

سوسيولوجيا

بيار أشار

# سوسيولوجيا اللغة

مع مقدمة من المؤلف  
خاصة بالطبعة العربية

منشورات عويدات  
بيروت - لبنان

بيار أشار

# سوسولوجيا اللغة

مع مقدمة من المؤلف  
خاصة بالطبعة العربية

تعريب  
الدكتور عبد الوهاب تزو

منشورات عويدات  
بيروت - لبنان

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم  
محفوظة للدار منشورات عويدات  
بموجب إتفاق خاص تاريخ 1995/5/22  
مع المطبوعات الجامعية الفرنسية  
Presses Universitaires de France

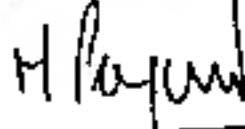
ويشمل، كمرحلة أولى، الكتب التالية :

- 1 - الأطفال وعدم التكيف/ روجيه بيرون .
- 2 - سوسيولوجيا الإعلان/ جيرار لانيو .
- 3 - إعداد المعلمين/ غاستون ميلاريه .
- 4 - التحليل النفسي والأدب/ جان بلامان نويل .
- 5 - الثائيكان/ بول بويار .
- 6 - الحماية الدولية لحقوق الإنسان/ باتريس رولان - بول تاقرنيه .
- 7 - ديون العالم الثالث/ جان - كلود برتيليمي .
- 8 - ابن رشد والرشدية/ مورييس دوهن حيتون - آلان دوليبيرا .
- 9 - وسائل الإعلام في المستقبل/ فردريك فاشور .
- 10 - سوسيولوجيا اللغة/ بيار أشار .
- 11 - الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية/ ماري هيلين لاثيه .
- 12 - المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم/ بيار بودينو .

Les Editeurs,

P.U.F.,

PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE



FAIT EN DOUBLE EXEMPLAIRE A PARIS, LE 22 MAI 1995

Le Cessionnaire,

EDITIONS OUEIDAT

Tel 831570 - Fax (1) 421003

B.P. 623 Beyrouth - Liban

الطبعة الأولى 1996

## مقدمة المؤلف للطبعة العربية

عندما علمت أن هذا الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية خالطني شعور كبير باللذة. فالموضوع الذي يتناوله لا يمكن أن يكون بعيداً عن قضايا اللغة. لذلك أُرغب أن تشكل الأبحاث التي نحن في صدد توثيقها حافزاً من أجل تصور أفضل للحالة اللغوية المعقدة.

نحن ندرك جيداً أن اللغة العربية هي مشابهة لوضع الحالات اللغوية التي تحدث عنها فيرغيزون في تعريفه لمصطلح الثنائية. وبالفعل إن الوحدة الرمزية الثابتة للغة العربية تغطي عدّة حالات واقعية ومختلفة، غير أنه من الصعوبة بمكان أن نجد لها تصوراً مشتركاً. فإذا كانت ثنائية اللغة تدعم نظرية الوحدة الرمزية للممارسات اللغوية على صعيد الواقع، فهذا المثل هو بلا ريب أفضل الحالات الموجودة في العالم بالإضافة إلى اللغة الصينية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تستند إلى وحدة مترسّخة ناتجة عن سلطة سياسية مركزية، في حين أن وحدة اللغة العربية تقوم بجوهرها على أساس مرجعية مشتركة تعود إلى نص تاريخي مكتوب في إطار تنوع قديم وفي رواية مكتوبة لا تخلو من الغموض الذي تمّ الكشف عنه في مرحلة لاحقة. لقد تشعبت التنوعات الشفهية الحديثة لدرجة أن أكثر الحالات الاجتماعية والسياسية في العالم لم تعد تعتبر بأنها تنحدر من اللغة عينها. فالسلطات السياسية التي تحكم البلدان العربية متعددة، كما أنها تنتهج سياسات لغوية متنوعة. ومع ذلك، ما تزال العربية متمسكة بمرجعيتها إلى المعيار نفسه، وما تزال الكتابة الحديثة تعيش توتراً صعباً. فهي تسعى إلى التوافق في الممارسات الشفهية الحية رغم كونها متنوعة وفي الأشكال القديمة التي يطغى عليها طابع التوحيد الخاص باللغة القرآنية. كل من يقرأ هذا الكتاب سيجد نفسه مشدوداً بدون شك إلى التمييز الذي وضعناه حول اللغة اللسانية واللغة الاجتماعية.

زيادة على ذلك، سوف يشعر القارئ بالدهشة عندما يطالع الأجزاء التي خصصت للتنوع ولتعددية اللغة. إن الحفاظ على الوحدة الرمزية للممارسات اللغوية المختلفة يفترض استخداماً عملياً واسعاً للكفاءات المتعددة للناطقين. لقد تنامت هذه الظاهرة وذلك بفضل وجود لغات متنوعة في سجل اللغة العربية وإن كان ذلك من خلال لغات سبقتها زمنياً مثل البربرية أو الآرامية أو اللغات الأوروبية. فاللغات المتواجدة في الفضاء المتوسطي لم تنتظر قدوم الاستعمار كي تفرض وجوداً معيناً. إن هذا الوجود بالإضافة إلى فترة إزالة الإستعمار التي ترافقت بظواهر كان لها صفة العالمية، أدت إلى زيادة مساحة التدخلات في الممارسات اللغوية.

وعلى الرغم من ذلك يتعين علينا أن نلفت انتباه القارئ إلى الأضرار الناجمة عن هذه الحالة المتميزة. نشير أيضاً إلى أن نص هذا الكتاب يتوجه أصلاً إلى الجمهور الفرنسي الذي يعيش في عالم تسيطر عليه إيديولوجية لغوية أحادية منظمة وفق معايير دقيقة.

وفي هذا الإطار بذلنا جهوداً كبيرة كي نثبت واقع التنوع والتعددية اللغوية وكي نبين بأنه ليس هناك من حالات هامشية. كل ذلك يبدو جلياً بالنسبة للقارئ العربي. أمل بأن لا يشعر بالتفاهة النسبية التي تتطلب منا بعض الإلحاح وأن لا ينفر منها. وبالتالي قد يتمكن من إدراك أهمية الطريقة فيما يتعدى إثبات شرعية الموضوع. وبشكل مترابط إن الجزء المخصص للخطاب (في الفصلين الرابع والخامس) يقلل من تأثير هذا الأخير في اختيار اللغة التي يستخدمها العرب دائماً في أبحاثهم أو بكل بساطة في تفكيرهم الشخصي. ويإيجاز، إذا أردنا أن نستبعد كل تصوّر ناتج عن علم الاستعمار، يتوجب علينا أن نكون مستعدين لفهم هذا النص، وبكل تأكيد من وجهة نظر عالمية، شرط أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية المحيط الاجتماعي الذي يتوجه إليه هذا الكتاب في الأصل.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، يحدونا الأمل الوطيد بأن هذا العمل سوف يساهم بنشر الإشكاليات العلمية لعلم إجتماع اللغة بشكل أفضل، كما أنه

سيفتح الطريق أمام أبحاث مستقبلية في هذا المجال بسبب وجود عدد من  
الحضارات التي لها في الأصل علاقات مختلفة مع الكلام واللغات.

بوسعنا القول بأن هذه الأبحاث سوف تدفعنا إلى التطور، وذلك حين  
نعيد طرح الأسئلة حول بعض الموضوعات التي لا يرقى إليها الشك.

يار أشار

1995 سبتمبر



## مقدمة المعزب

### اللغة بين التصور العقلاني والقيمة الرمزية

يعترف كل باحث في اللسانيات بأن موسور هو أول عالم لغوي استطاع أن يؤسس نظاماً معرفياً متماسكاً. لقد شاء القدر أن يؤلف كتابه ودروس في اللسانيات العامة باللغة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، أصبحنا نحدد الفرق بين اللغة (langue) والكلام (langage) واللفظ (parole)، بعد أن كانت هذه المصطلحات غارقة في الغموض. نشير أيضاً إلى أن ترجمتها إلى اللغة العربية أمراً سهلاً.

سنحاول في هذه المقدمة أن نرشد القارئ العربي إلى الأسس العلمية لبعض المفاهيم التي عُرضت أو صيغت في سياق البحث بهدف تطبيق النموذج اللساني في العلوم الاجتماعية. وكان قدر بيار أشار، مؤلف كتاب «سوسولوجيا اللغة» (1993) أن يُجبر على التنقل والترحال بين اللسانيات والسوسولوجيا، وأن يختار سلسلة ماذا أعرف؟ (Que sais-je) التي ترغب دوماً بالجمع والملائمة بين الاختصاص الضيق والدقيق ودائرة المعارف. من هنا تبرز أهمية المعلومات الواردة في هذا الكتاب الذي يعالج مسألة تعدد اللغات في كندا واللوكسمبورغ والسنغال وحالات التغير في مستويات علم الأصوات والنحو والدلالة كما وردت عند لايف، عالم الاجتماع الأميركي. لقد تناول هذا الكتاب أيضاً طرق إستطلاع الرأي في الدول الديمقراطية الحديثة استناداً إلى نظرية هابرماس التي تركز على مبدأ أخلاق التواصل المبني على أصول عقلانية.

إن ما يشكّل مادة معرفية جديدة هو إفساح المجال أمام توظيف المصطلحات اللسانية في علم الاجتماع السياسي من زاوية التمثيل في كل مظهره حيث أن المنتخب بضطلع بدور الناطق (locuteur) واللافظ (énonciateur) معاً: كونه يعبر عن إرادة ناخبه، أي أنه ينطق بخطاب الذين صوتوا له. كما أنه يعبر عن رأي مستقل وخاص به. لا مفرّ إذاً من تبني وجهة



نظري جدلية في تشكيل الخطاب. لعل مفهوم البرغماتية (pragmatisme) هو الذي يحدد لنا أطر هذا العلم الناشئ؛ لأنه يوضح العلاقة بين الكلام والسيرورة الاجتماعية. تجدر الملاحظة إلى أن النظام التعليمي، الذي كان سائداً منذ أرسطو وشيشرون (Ciceron)، يقوم على فن الإقناع والفصل بين الكلام والعمل. لا شك أنه نموذج للتصور العقلاني حيث الناطق يعبر موضوعياً عن العالم ويلجأ إلى البلاغة (rhétorique) والصور البيانية.

غير أن النظريات اللسانية الحديثة تجاوزت هذا النمط المعرفي، فهي تعتبر أن هناك أفعالاً كلامية «actes de parole» تنشئ عملاً أو حدثاً منذ لحظة نطقها. نعطي مثلاً على ذلك فعل «وعد» أو فعل «طرد». رغم هذا التعارض مع المثالية المجردة التي تصف المعنى من الزاوية السيكلوجية أو الميتافيزيقية، لا بد من الاعتراف بأن كتب النحو (grammaire) لا تحدد المعنى إلا بشكل جزئي. هذا ما أراد أن يدافع عنه عالم الاجتماع بورديو في كتابه «ماذا يعني الكلام» (1982) (ce que parler veut dire). لأن ما يتم التبادل به ليس اللغة (وفق مصطلح موسور)، بل الخطاب الذي يستلهم المعنى من «الخارج» أي من السوق اللغوي (marché linguistique). وبالتالي، يكتسب هذا الخطاب قيمة رمزية تنبع من التجارب الفردية ومن التضمين والإيحاء (connotation). حيث يُبنى التواصل بين المتحدثين، كونهم الممثلين الاجتماعيين (acteurs sociaux) على مبدأ «الحوارية» وتعدد الأصوات (وفق مصطلحات باختين (BAKHTINE): المعنى ليس موجوداً من قبل، بل هو صادر عن تجابه المجموعات الاجتماعية من أجل إمتلاك الدلالة. تلك الدلالة لم تعد لغوية فقط، بل أصبحت تحت تأثير بعد برغماتي. من هنا تطرح البرغماتية مسألة وجود الناطق، لأن المباشرة بالكلام، كما يقول فوكو، هو حدث اجتماعي خطير لأنه يحدد الآخر من خلال الخطاب ويعين المواقع بين الباث والمتلقي. كما أنه يجبرنا على الإستماع والاعتراف أو على الرفض والتجاهل. وبالتالي، يشكل الخطاب على أساس التفاعل (interaction) وفي إطار من العلاقات التي تستند إلى مرجعية معرفية. لا يهمنا الفاعل أو الناطق من الناحية النحوية المتوفرة سلفاً، بل ما يحدث في أفق الملفوظية (énonciation) من تشكيل خطابي (formation discursive) ومن تعيين جنس الخطاب وموقع المتكلم. لا شك أن الخطاب القضائي هو الحد الأقصى

لأنه يؤسس الحدث مباشرة. لا يصدر القاضي الحكم باسمه الشخصي، بل باسم المؤسسة التي تشترع خطابه وتمنحه السلطة للقيام بذلك العمل.

نأمل من هذه الترجمة أن تكون حافظاً للقارئ العربي كي يقارن ويحلل هذه المصطلحات الحديثة وكي يتمكن يوماً من التطبيق المثمر والمنتج في حقل اللغة العربية التي ما زالت صامدة أمام رياح التفتيت والتجزئة، على عكس ما أصاب اللغة اللاتينية من تفرع ونشأت، إنها الآن لغة ميتة (langue morte). جديرٌ بنا أن نحافظ على صلاية اللغة العربية كي تبقى لغة حية (langue vivante) وكي تكمل الرسالة الحضارية في حماية التراث العربي. رجاؤنا بهذا العمل أن نكون قد أسهمنا في نقل نظام معرفي جديد إلى لغتنا. فليسامحنا القارئ على ما قد غاب عنا من غير قصد. والله ولي التوفيق.

د. عبد الوهاب ترو

أستاذ في الجامعة اللبنانية



## الكلام واللسانيات والسوسولوجيا

لا نتكبر شيئاً جديداً عندما نعترف بأنّ النشاط الإنساني يتجلى في إطار الاجتماعي. وفي سائر الأحوال، من ابديهي أن نتحدث عن لتواصل وأن نطلق تسمية اللغة على الجهاز الرئيسي الذي يستخدمه الناس من أجل التخاصب بين بعضهم بعض في المجتمع.

ورغم ذلك، تشير هذه المسلمات البديهية بعض الإشكالات من الآن فصاعداً، يتميّز عليها أن نقدم تعريفاً لمفاهيم الإطار الاجتماعي وتواصل واللغة لا يعتبر لإصدار الاجتماعي، أي المجتمع ذاته، وفي منتهى البساطة مجرد حدث التحريري حيث يعيش الناس في حقبة معينة وفي مكان محدّد إنّهُ سنّ من العلاقات المستقرة والثابتة والمتجددة في صلب المؤسسة التي تورع المراكز وتحدّد المهّمات ولمواقع المحتمنة بين أعضاء الجماعة. كما أنّ هناك عدداً لا يستهان به من هذه العلاقات، إن سم نقر مجموعها، يستخدم اللغة ويعتمد نموذجاً معيناً من التواصل

فما هو إذن دور اللغة في هذه السيرة (processus) الاجتماعية؟ كي نجيب على هذه التساؤلات، ينبغي علينا أن نأخذ على محمل الجدّ الساء الداخلي لنشاط اللغوي. وفي السياق نفسه، كيف تؤثر الطبيعة الاجتماعية لنشاط اللغوي على بيئته الداخلية؟

### ١ - الكلام واللغات

استناداً إلى فرديناندو سوسور، المؤسس الشهير لعلم اللسانيات، يعتبر الكلام<sup>(١)</sup> نشاطاً تستحيل ممارسته إلا من خلال إطار اللغة. تجدر الإشارة إلى أنّ

(١) من الصعوبة بمكان العثور على ترجمة دقيقة لمصطلح «Langage» كما ورد عند سوسور فقد اختلف اللسانيون في اجتهادات متعددة منها: اللغة، النطق، القول، الكلام، المحكي، النطق جمع في هذا الموضوع أ فرديناند دو سوسور «فروس في اللسانيات العامة» تعريب صالح القرمازي، محمد الشاوش، محمد =

كتاب «دروس في اللسانيات العامة»<sup>(1)</sup> قد تمت صياغته باللغة الفرنسية، ولا صير في ذلك، فهو الذي كشف الفرق بين «الكلام» (langage) واللغة (langue)، بين نشاط الكلام والإطار الذي يتيح له الممارسة. وتبعاً لهذه الحالة، تبدو المرجعية في اللغة مثيرة للإهتمام وتحثنا على تعريف مصطلح «الكلام»<sup>(2)</sup> يحدّد كتاب «دروس في اللسانيات العامة» مفهوم «اللفظ» (parole) بالإستعمال العملي للغة، في حين أنّه يعرف اللغة كنظام تأويلي قابل للمشاركة ومفترض من خلال اللفظ الفردي لا تصبح اللغة ضرورية كي يكون اللفظ جلياً ومعقولاً، وكما يتجسّد كل تأثيراته. بيد أنّ اللفظ يصير ضرورياً أيضاً كي تتأسس اللغة. إنّ حدث اللفظ هو الذي يسبق رسمياً

لعلّ ذلك ما يجعل اللغة (بصيغة المفرد) تتأطر داخل نشاط الكلام الذي يتجاوزها من «أسفل» ودخل اللفظ من «أعلى»: كونه نشاطاً عاماً وممكنة إنسانية فاللغة ليست شيئاً سوى إنجاء خاص نابع من قدرة الإنسان على التحاطب. إنّها في الوقت نفسه مؤسسة راسخة وتنتج بحمل بصمات الماضي. وهكذا، يتحول الكلام إلى موضوع قابل للمقارنة في مختلف العلوم: علم النفس، والأنثروبولوجيا (anthropologie)، وفتح اللغة، الحثّة اتفاقاً صممي بين اللسانيين على توصيف النشاط اللغوي كسيرورة تؤدي إلى «إنتاج المعنى». ومرّد ذلك الأمر إلى العلاقة الثابتة والمهجنة بين الأشكال المتضمنة في اللغة.

1 - اللغة واللغات: لقد ذكرنا آنفاً أنّ سوسور عرف اللغة بالنظام (système) الذي يدعم تأويل الخطاب الخاص في إطار جماعة معينة. غير أنّ

= عجيبة، الدار العربية للكتاب . 1985 (ص 10).  
 ب. الدكتور عبد السلام المسني: التفكير اللساني في الحضارة العربية الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1986، (ص 392) ثبت المصطلحات الأجنبية.  
 « ملاحظة لقد اخترنا مصطلح «الكلام» كي نعرب «Langage» الذي يعتبر السبق المعاصر بين الحيوان والإنسان. لأن هذا الأخير هو الموجود المنكّم باستثناء كل الحيوانات في الطبيعة المترجم.  
 (1) يختلف كتاب «دروس في اللسانيات العامة» كمرجع مهم يسبّ إلى صوسور رغم أنّ هذا الكتاب العملي لجمع من قبل تلامذة هذا الأخير على شكل ملاحظات سُجبت أثناء المحاضرات (بالتي، ميشيه، وهدلنر)  
 (2) تستخدم اللغات الأموات والإسماع بشكل عام، بيد أنّ ذلك ليس شرطاً ضرورياً، فإد، كانت الكتابة كممارسة متروكة عنها، تفتقر ممارسات شعوبه بالمقابل، تعتبر اللغات الإشارية لغة كاملة ومستقلة وقادرة على أن تكون اللغة الأولى للأطفال الصمّ المسحورين من آباء مصابين بالصمم (1983) (Cf Cuxac).

هذه اللغة لا تحصص مباشرة للمراقبة، بل يرتبط أمرها بتوفر مجموعة من العبارات تميز بها أن تُسَجَر قبلها. لقد إستُخدمت قصداً صيغة المفرد كي تُقيم تقابلاً بين الصيغة (النظام) واللفظ (النشاط)، وكى يترك المجال مفتوحاً أمام مسألة تنوع اللغات من الموسم به، يتضمن عمل اللساني إمكانية إستنتاج القواعد المشتركة التي تجير عملية ربط الأشكال والتأويلات في كل مجموعة من مختلف العبارات الصادرة عن ذات اللغة حتى الآن، لم يتوفر لديها أي مقياس خارجي ما فني (a priori) قادر على أن يحدّد، في كل مناسبة، كل ما يتعلق بالبنية اللغوية

نعم ذلك ما يدفعنا إلى القبول، بأن مجموعة معينة من العبارات المتداولة والحاصلة للتأويل في نفس المجال الاجتماعي (espace social) هي التي تؤجّه عمل اللساني كي يُصنّفها داخل النظام اللغوي نفسه. نعتبر السديت عن وجهة النظر التي تصوّر النظام من داخله وتقتصر سلفاً وجوده.

سلاحظ في الفصل الثاني من هذا الكتاب كيف أنّ التحديدات التي نستوحي من وجهة النظر السالفة الذكر يعورها النصوص والدقة والثبات فاللساني يبقى مرتبهاً للتوزيع الاجتماعي الذي يرمح للممارسات اللغوية، حتى وإن كانت اللغة العرص الخاص الذي يحصص لسلطته. إنّ اللغات تتحدّر، في محمل اختلافاتها، ضمن إطار المنظور الاجتماعي الذي يتّصف بتمثيل وبترميز الممارسات وعلى هذا النحو، نعتبر اللغات الفرنسية والإيطالية متمايزتين. نعم الأمر متشابه أيضاً في اللغة العربية التي يتم التداول بها في سوريا والمغرب ورغم ذلك، من الساحة الموضوعية فإن أوجه الاختلاف هي بنفس القدر بين العربية في سوريا والعربية في المغرب، كما هو الوضع بين الفرنسية والإيطالية.

وهي موضع آخر، يسترعي انتباهنا الاختلاف بين لغة اللساني واللغات من خلال وجهة النظر الاجتماعية التي تتجسّد في مجال معايير وفقاً للساني، يحدّد كل لفظ لا يحصص إلى أحكام العقلانية والوضوح، كما أن كل تركيب يلعب، حين لا يتمي إلى البنية السحوية.

أما في إطار المنظور السوسيوثقافي، لا يعتبر كل لفظ مرتبطاً دائماً باللغة. يتعيّن على أن يحدّد الفروق بين اللغات واللهجات (dialectes) والتهيحات الريفية (patois) وأصناف الكلام (parlers)، والرطانة (jargons). وما ندعوه باللغة، يتعيّن

تبعاً لممارسات الأدباء والأزمة كما أن مصدر النشاط اللغوي في الكلام لا ينحصر دائماً في إطار نظام معين، مع الإشارة إلى أن مجمل الأنظمة اللغوية هي غير متكافئة فمن الناحية السوسولوجية وما نلاحظه؛ هو أن حصص موفراً مميراً للاختلافات بين الممارسات اللغوية. وبالتالي لا شيء يضمن بأن كل ما يشير إلى خصوصية اللغة، قادرٌ على أن يصهر في نظام يتصف بالمهجية (systematisable).

2 - التغيرات: قد يتمكن اللسانيون يوماً من الوصف الدقيق والمفضل للغة، غير أن تلك اللغة تبقى حاصلة بدورها لتعريف من قبل الممثلين الاجتماعيين (acteurs sociaux). إن الذين إنكبوا طويلاً على دراسة علوم اللسانيات، كما حددها موسور، لم يتصدروا اللائحة التي تحصر كل من شرع بوصف للغة. مع الإشارة، إلى أنه بوسعنا إعتبار كل ما ورد في الأبحاث اللغوية يستحق أن يطبق عليه الشروط العلمية. لقد إعتد السحاة والبلاغيون خلال تاريخهم لطويل على قدراتهم العلمية وعلى بآهتهم كي يتتبعوا أصول المعرفة. ورغم ذلك، باستطاعتنا ترتيب اللسانيين المعاصرين في حدة المتخصصين بالمذهب الوصفي (descriptivistes)، فضلاً عن أنهم قد تمثروا بالأصورية والمهجية.

ومنذ ذلك الوقت، عزم السحاة الكلاسيكيون على وصف الممارسات وحاولوا تصنيفها. نذكر منهم على سبيل المثال فوجيلا (Vaugelas) الذي تناول مساهم الاستعمال اللغوي في القرن السابع عشر، كي يحدد أصول الاختيار بين ما هو صحيح وأفضل وفي نفس الحقبة، أرسى أسياذالبور رويال (port-royal) قواعد النحو العام العقلاني. لقد كان همهم الوحيد يكمن في إختيار كل ما يتعلق باللغة المعيارية والمتداولة وفي أدراك النظم العامة التي تجعل الإلتاح اللغوي جدياً وهي منتصف القرن التاسع عشر سادت وجهة نظر مختلفة ولا سيما هي المانية، حيث أعطيت الأولوية للتطور التاريخي للغة. كما أصبح عدم الاشتقاق اللغوي (étymologie) الذي كان يعتبر، لفترة معينة من طرق إبداع النحيا والرعة العبارة عنماً دقيقاً لقد مهد المسهج الذي إستند إلى المقارنة والذي كان مستخدماً من قبل السحاة إلى شق الطريق أمام مفهوم اللغة كما ورد عند موسور

(Saussure) بيد أنما سحو باللائمة على هذا المسح من خلال النظرة بسب سحوته إلى تفتيت الوحدات اللغوية.

وبالفعل، لقد تم دمج هذه المكتسبات في حقل اللسانيات المعاصرة. غير أن هذه الأخيرة استعانت بالرصيد النظري لمصطلح النظام اللغوي (على عرر السحاة الكلاسيكيين). لكنها تجسّت الإختيار مبدئياً بين الاستعمال الصحيح ولرديء كما أنها سارت على موارر الاختصار باللسانيات التاريخية وركرت على الصايغ الشموي والتجريبي للحدث اللغوي. ثم تمحورت حول المظهر الآني (synchronique). ورعم ذلك، لم تستطع التحلّص من ميرنير سبياً بها الإبرعاح

- يشأ الإختلاف عن الحدث اللغوي، كما أن تقييات الوصف تعحر عن إحتواء كل شيء

- يتجلى التعبير بفعل مرور الزمن هذا ما يجعل من العسير معرفة ما يد كانت انعة نظاماً محدداً وغير قابل للتحوّل.

وبإحتصار نبيّن اللغات حقيقة ما بدعوه بالنعيّر (variation). لقد باشر الساسي الأمريكي لايوف (Labov) بدمج المتغيّرات في وصف الأفعال اللغوية بشكل مسهجي؛ ونتج عن أبحاثه (راجع الفصل الثالث) أن كل لغة هي حكماً متغيّرة، ذلك يعني أن الإنتاج اللغوي وإن كان صادراً عن ذات الشحص المتكلم يحجم عن استخدام عدّة قواعد متنافسة في آن واحد

لعلّ كل متحدث بالفرنسية يعرف بكل تأكيد ظاهرة الوصل (liaison) الصوتي فحز يتمكن من لفظ عدّة صوامت (consonnes) في أواخر الكلمات، إن لم تشكل مقطعاً (syllabe) مع الكلمة التالية عندما تبدأ بحرف صائت «ls (voyelle) sont à paris» تلفظ «son-a-paris» أو «son-ta-paris» فاستحدثون يدركون ظاهرة الوصل عندما يراقبون طريقتهم في الكلام ورعم ذلك، فإنهم لم يحجرو كل عمديات الوصل كما إما لم يستطع أن تنبأ بحصولها بكل دفة.

ثمة ظواهر متغيّرة تبقى متحفية وبالتالي إن الصائت (e) قد يلفظ أثناء الكتابة أو لا يلفظ، دون أن يشير ذلك الأمر إهتمام المتحدث إن ظاهرة نطقه تتعلق بطريقة لفظ الحروف الأحرى بعد سلسلة من حرفين صامتين فإن حرف



(e) يحافظ على لفظه، كما في الكلمات (grenier, marche vite)<sup>(1)</sup> هي سلسلة من حرفين صامتين إذا تلاهما حرف (e)، حيث، يتوجب الحفاظ عليه هناك إذن تاوت بين نطق الجمل التالية:

«Je m(e) le d(e) mande»  
«Je m le d'mande»  
«J(e) me l(e) demande»  
«J'me l' demande»

ورغم ذلك، لم يستبعد الإداء المأدر «je me l'demande»<sup>(2)</sup>.

وهكذا، لم نعد إلى تسجيل التعيّر إلا من خلال الطريقة الإحصائية فكل متحدث لا ينجر دائماً كل عمليات الوصل كما أنه لا يوجد أي شخص قادر على إبطاله هناك ميول غير متساوية عند كل نطق كي يحافظ على الوصل ويؤديه كلما فطن إلى ما يقوله

وما يبحث فيه الدهشة، هو أنّ اللسانيين قد انصبروا حتى أواسط القرن العشرين كي يصيغوا إلى وصف اللغات الظواهر التي تدرج في هذه الحالة بشكر مبهجي<sup>(3)</sup>.

والجدير بالملاحظة أن فوجيلاً قد عالج التعيّر عندما نظم المدارس وكان يفصل مراقبة استعمال اللغة في البلاط الملكي كما أن «بوزيه» إسمه طرق الكلام في مقامه «اللغة» الذي صدرت في الموسوعة، إسمه إني الشرعية السياسية بلمتكنمين. تصبح اللهجات (dialectes) متداولة في حال أن الأمة لم تكن موحدة. أما بالنسبة للحكومة، لا يوجد سوى استعمال شرعي، وكل ما يتبقى يراح إلى حقل اللهجة الريفية (patois) التي يطلق بها أفراد عامة الشعب

أما بالنسبة للسانيين الذين سبقوا لابوف، فقد كان لديهم الميل إلى إعتبار أن ما يحدث في التعيّر ليس متوقفاً على السياق اللعوي، بل على الأخوان

(1) نفس هذه الأمثلة من عادية (F Gadet) (1989) (ص 82).

(2) يفصل الروائيون هذا الشكل عندما يرغبون بإدخال تأثير الشعوي (effet d'oral) وفي نفس الوقت، عندما يقصدون اللغة الفرنسية العامة (français populaire) أو اليرة الباريسية (accent parisien)

(3) يشير إلى الأعمد الأولى لماريتنه (Martinet) (1955)، التي سلّمت تكيف «البدائل المحرمة» (variantes abres). كما أن لابوف (Labov) عرّف الإشكالية التي سمح بالوصف المبهجي بهذه الظاهرة مع إعتبار بعدها الإحصائي

الإحتمالية للكلام ويرجع كل ذلك إلى اللهجات المختلفة أي للغات المنجاسة والمختلفة من زاوية المفاهيم ليس هذا الإتجاه مطلقاً كما أن أبحاث اللسانيين المختصين باللهجات (جيليوريون (Gillieron)، وغوشا (Gauchat) شككت مصدر إنهم ولاقت تشجيعاً عند لا يوف

وحيث تأخذ بالحسبان ظاهرة التعيير، يتعين علينا أن نؤمن تعصية المعاصر السوسولوجية في الوصف. إن بحثاً إحصائياً يناول بشكل مفصل تواتر التوصل ضمن المحيط النعوي والكيان الاجتماعي نتحدث أو لنقوت الإجماعية، لا يعصي دائماً إلى نتائج حاسمة تعتمد على الاستدلال، إذا لم يتوفر الربط في آن واحد بين هذه الأبعاد الثلاثة. لا شك أن هذه الظاهرة تنصف بالسهجية.

ذلك أنه من اليسر أن نبرهن على التعيير في مجال علم وطائف الأصوات (phonologie) في حين إنه يصعب علينا ملاحظته في نطاق النحو، وبحجة أقوى، في علم الدلالة (semantique). غير أن هذا الأمر، لم يلعب حدث التعيير. فاللغات ليست شيئاً متجانساً فهي كل لحظة، وبالنسبة لكل متحدث تتعديش قواعد نحوية غير مسجلة حيث يكمن النظام الوحيد والثابت في احتمالات الإختيار.

يتعين علينا إذاً أن نرسم موقع التعيير في التحليل اللساني. ثمة قواعد إرادية جاهرة في اللغة وغير حاصلة لعامل التعيير. فكل متحدث بالفرنسية يميز بوضوح بين الصوتين (b) و (p). ويستخدم أيضاً أداة التعريف في النحو على خلاف اللغات مثل اللاتينية والروسية. أمّا في علم الدلالة، ورغم الفروق التي سجلها في استعمال أزمة الفعل، فإن الهندسة العامة ما زالت مبنية على أساس القواسم المشتركة.

أمّا بالنسبة للغة، وحيث نفترض أنها تنقسم بالدقة الكاملة يتيسر لنا سبل ترتيب النظام النعوي على الوجه الآتي

اللفظ	الحالة
القسم الإلزامي	قواعد نحوية يتشارك فيها الناطقون ومطبعة بدون تغير
القسم المتغير	قواعد نحوية مبنية على التداول يختار الناطقون لإحتمالات المتغيرة وفقاً للموقع.
القسم المرتكز على اللهجات	قواعد نحوية مبنية على التداول، توزيع إلزامي للناطقين في حالة الإنتاج المعوي.
لإنتاج والأداء الكلامي بين اللغات إقتباس، تبدل اللغة	
كما توسعا تصنيف اللغات على النحو التالي:	
اللغة المحددة بدقة	القسم الإلزامي السائد
لغة متجانسة مع التصنيف	القسم المتغير السائد
الاجتماعي (موقع الثنائي المعوي)	العامل الحاسم الوضوح الاجتماعي
لغة في طور التحول	القسم المتغير السائد
	العامل الحاسم عمر الناطق
موقع الاحتكاك	إقتباس، تداول متكرر أو متغير عند كل الناطقين.
التوزيع الوظيفي	تغير تم ضبطه من خلال موسيولوجيا الحالات

وهكذا، فإن ظاهرة التعيّر تكتسب أهميتها، قبل كل شيء، من التأثير الذي تتركه على الدراسة الدعوية للكلام الذي يجبرنا على أحد الجانب الاجتماعي معين الاعتبار. كما أنّ اللسانيات ذات المصحي التعييري (variationniste) تبدو قادرة على تحويل مسار موسيولوجيا الكلام

## II - الخطاب والتفاعل الاجتماعي

1 - مفهوم الخطاب والسوسيولوجيا: لا يقتصر مجال سوسيولوجيا الكلام فقط على سوسيولوجيا اللغات (أو اللهجات) - قد تتاح لنا الفرصة كي نعين مسألة استعمال الكلام الذي صنّفه سوسور في موقع اللفظ. وفي هذا الإطار قام عيوم (Guillaume) وهاريس (Harris)، كل على حده ولأسباب متشابهة، بإضافة مصطلح الخطاب الذي يدل على الإستعمال الفعلي للكلام وعلى الحدث اللغوي. ورغم ذلك، لا يمكن إعتباره مجرد إنجار بديهي بلغة. وكان قدر هذا

المصطلح أن يشيع استعماله في عذّة معاني، ومن قبل المؤلفين بفتح بدورنا  
التحديد الذي يحضّر.

نطلق تسمية «الخطاب» على استعمال الكلام في موقع الممارسة  
وتبعاً لتصور الفعل الحقيقي وضمن العلاقة مع مجموعة الأفعال (اللغوية أو  
غير ذلك) حيث يشكل جزءاً منها.

غير أن مفهوم الخطاب يحتفظ ببعض المساوئ ككل مفهوم في دائرة  
الإشراك الدلالي عندما نستخدمه بالمعنى الإصطلاحي الدقيق قد يشير هذا  
لمفهوم أحياناً وبكسر بساطة إلى الكلام في موقع الممارسة، وذلك من خلال  
الساق أو من خلال مرجعية برعمانية المقصد (pragmatique de l'intention) لقد  
عزم بعض اللسانيين على صياغة تعريف مختلف بعض الشيء. فاعتبر بنفيسست  
(Benveniste) أن «الجملة هي المستوى النهائي الذي يتوصل إليه التحليل  
[الدعوي]» وأصاف أيضاً بأن الجملة، كإبداع غير معروف، وكسوّج بدون حدود  
هي الروح الحقيقية للكلام في موقع الفعل [...]. أما ترك، من خلال الجملة،  
حقل اللغة كنظام للعلامات (signes) ويدخل في عالم مختلف إنه عالم اللغة  
كأداة للتوصل حيث يصادر الخطاب مركز التعبير.

ثمة كلمات في اللغات تنظّم الجمل بين بعضها البعض، من صممها  
اروابط (connecteurs) المنطقية (لأن، بالفعل، إذن، لكن)، وصمائر لتردد  
التوكيدي (pronoms anaphoriques) (صمير العائب، الضمائر التي تعوّن عن  
المكان). لعلّ ذلك ما يؤدي إلى إشغال الخطاب الدعوي الذي يتجاوز بمرونة  
فاثقة حدود الجملة. كما أننا نضمّ إلى هذه القائمة فئة الظروف (adverbe)  
(حينما، قبلاً، الآن) وأدوات الإشارة التي تؤمّن الإحالة إلى النص، إلخ. لقد  
استحسن بعض اللغويين من هذه الملاحظات النتائج التي تعتبر الخطاب كنظام  
للمفردات في وحدتي أكثر إتساعاً من الجملة. غير أنّ مسألة الطول لا تعتمد  
كحجة كافية كي يبرهن على الاختلاف بين اللغة والخطاب، بل يجب أن نراعي  
وجهة النظر التالية حين يصنّف ملفوظ ما على أساس أنه جملة من خلال بيته  
الداخلية وعلى أساس أنه خطاب إذا توفّر لديه شرط النطق الفعلي أو تمت كتابته  
من قبل أي شخص وفي ظروف معيّنة إنّ ما يجعل منه جملة يكمن في مدى

مطابقته للنظام (لغة سوسور) وما يجعل منه خطاباً يكمن في الطابع الواقعي والفعلي لإستعماله.

لعل ذلك ما يحملنا على تفسير ملاحظة بثنيسست بطريقة مسهحية وبالتأكيد لا توجد اللغة إلا من خلال توظيفها في الخطاب. كذلك الحال، بالنسبة لتأثير هذا الأخير الذي يركز على نظام اللغة السابق وعلى كل تأويل. بيد أن تحليل الخطاب يمارس في كل العنوم التأويلية ولا يحصر فقط في محال اللسانيات بمفردها.

والحال أن الخطاب، كاستعمال للكلام لا يرتبط حصراً بعلم الاجتماع، فالاستعمال الفعلي يشكل أفقاً غير منظور يكتشف اللساني البنية (حيث يتم دمج التعيين داخل العبارة المثبتة. ويحصر تلك البنية بدورها إلى كل أنواع التأويل. وبكسر، عندما يطق شخص ما عبارة معينة، وفي ظروف خاصة، يمكن له أن تصوّر ذلك تبعاً لمختلف وجهات النظر التي تشابك في هذا الموضوع. تنصق العبارة بالتاريخ الشخصي للناطق، كما أنها تتكيف داخل متوالية من الأفعال وتتطابق مع المعايير الاجتماعية وتقيم العلاقات بين المتحاطين وتحدد الميزة الاجتماعية. يتناول إذاً كل علم الدور الذي تلعبه أفعال الكلام في انظواهر (السيكولوجية والتاريخية والاجتماعية والأدبية، إلخ) حتى وإن تيسر له أن ينطرق إلى جانب واحد من هذه الأفعال.

ويتبين بالممارسة أن إختيار وجهة النظر تتجسد في إطار مسار واضح. وكما يفترض اللساني أن مجموعة من العبارات تعود إلى نظام لغوي واحد. يحيل المحلل للخطاب مجموعة عبارات الاستعمال المقترص للكلام، تبعاً لتوافق خاص في معيار مدون (corpus). وبالتالي إن أي رد على الأسئلة المتضمنة في استمارة ما، يصبح قادراً على أن يحار إلى متوالية من إجابات الناطق ذاته أو إلى مجموع الإجابات على السؤال ذاته. وهكذا تنصق العبارة عدّة معانٍ وفقاً لسياق الذي تندرج فيه

هناك إذاً حدّ فاصل لهذه النسبية في الأنظمة المعرفية فمهما تكن المجموعة اللغوية، فإن تأثير المعنى يستند دائماً إلى مبدأ المعقودية التي تفرص مشاركة اجتماعية معينة. فمن يسعى أن يكون الشرط الاجتماعي الذي يتوافق

عليه هو النعة، بيد أن الإعتبارات التي تحكم الدساتير على دمج لتعديرات يقضي على هذا الأمل. فالبعد الإجتماعي للحطاب يس دائماً أمراً يسيراً كي نتخلص منه ببساطة، وفي المقابل، لا وجود لتأثير الإجتماعي في كل الأنظمة المعرفية بدون سلطة المعلن المسؤول كما أنه يستحيل علينا ترتيب الأبعاد الإجتماعية بدون معطيات تاريخية لعل التركيز على وجهة نظر معينة هو ما يحدد مواقع الآخرين بدن أن ينجأ إلى إلغائهم

2 - التفاعل يتكوّن مفهوم الحطاب أثناء مرحلة إستخدام الكلام كعمل إجتماعي، في حين يترجم النظام الدعوي بتأمين شروط اندلاية لهذا الفعل غير أن التفاعل بينهما يسلك إتجاهاً معاكساً فهو يحاول إدراك الأبعاد الدعوية في لسيرورة الإجتماعية.

لقد دأبت السوسيولوجيا في هذا الإطار على أن تناول دائماً مسألة لأفعال الإجتماعية المرتبطة بالكلام وفي هذا السياق، عالج دور كايم (Durkheim) موضوع الاعتقادات، في مؤلفة «الأشكال الأساسية في الحياة الدينية» راصداً مبادئ البسطة من خلال الصواهر التي تتجلى في الحطاب لمكتمل دعوياً وفي موضع آخر، أصمى كل من ماركس (Marx) وأنجلز (Engels) طابعاً لا مادياً على الإيديولوجيات، وكانا يعارضان بشدة «المادية» المبتدلة التي تهتمش دور الوعي

ثمة فرق شاسع بين إعتبار أفعال الكلام وبين تقدير خصوصيتها التي ندرج في مرتبة الحطاب لقد تمّ فعلاً إجتياز مسافة قصيرة من الطريق منذ ثلاثين سنة بواسطة طائفة من الإنجاهات الفكرية بذكر منها على سبيل المثال المسيحية الأتولوجية والأتووغرافية التي تبحث في خصائص لشعوب وفي أساليب تحاطبها والتفاعل الرمزي بين أفرادها. وتنعى هذه الأنظمة المعرفية مسلحة «البحارية» (exteriorite) المعتمدة تقريباً في السوسيولوجيا. كما أنها ترفض طريقه تفسير الظواهر الإجتماعية من البحارج ونسجت عن تشكيل الفئات السوسيولوجية (التطبيقات الإجتماعية) كي تحيلها إلى الواقع، إستناداً إلى بوفر الممثلين الإجتماعيين. يعيش هؤلاء حالة التفاعل الدعوي في المجتمع عن طريق المحادثة والمباشرة بالكلام والإنقطاع عن التحاطب والتعبير عن الرغبات علاوة على ذلك، ساهمت الأنظمة المعرفية في تحرير مصطلح «القدرة لتوصية» على عرار

والقدرة النعوية». وفي موضع آخر، لا يفترض ممارسة الكلام فقط مقبولة إنقاذ النعمة، بل توجد في حورتنا أيضاً قواعد للأدب. كما أن التسلسل الهرمي لا يذو أن يترك بصماته على هذه الممارسة. نورد على سبيل المثال عبارة حفظ ماء الوجه ومفاهيم الشرعية وكتابة التقارير حيث يمكن أعضاء الجماعة النعوية من معرفة الواقع الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإلتجاهات الفكرية قد توصلت من خلال الأبحاث إلى رفض إعتبار الكلام كموضوع مثل غيره من الموضوعات كما أنها أوصت باعتماده وإدراجه في سلم الأولويات.

3 - اللغة والحياة الاجتماعية إستاداً إلى مبدأ الإحتكاك بين انبعاث المحتملة التي تقع على نجوم الأتربونوحيا، تقدّم بعض السمحتين بمرضية الترابط الصيق بين السى النعوية وبى الفكر. تلك كانت مرضية صابير - ورقف، مما حمل فيشمن (1971) على إختيار محورين للنقاش في هذه الفرصة. يتميّر المحور الأول بانطباع الحاسم تقريباً لىي انبعا المستظمة في الإستعمال الفعلي للكلام أي الخطاب ويحجم عن ذلك تعارض بين اللسانيات وما يقع خارجها أما المحور الثاني من التقابل يحصر بين الرصيد المعجمي والسحو كما أنه قادر على أن يمتد إلى مختلف مستويات التنظيم تبعاً لكل مستوى (عدم وظائف الأصوات) والرصيد المعجمي والسحو، وعدم الدلالة والبرعماتية. يتعيّن عليا أيضاً أن نسائل حول ما يسبب إلى اللغة (وفق مصطلح سوسور) والخطاب وإستعمال الكلام

يفضي بنا هذا الأمر إلى تصوّر أربعة مستويات من خلال التقاطع بين البعدين النعوي / مقابل / ما يقع خارج اللغة، الرصيد المعجمي / مقابل / السحو.

يفترض المستوى الأول بأن يرتبط الرصيد المعجمي حصراً باللسانيات وبأن يؤسس علاقة وطيدة بين مفردات اللغة واحتمالات ادراك العالم . يعتبر المستوى الثاني تعديلاً للمستوى الأول بحيث أن مفردات النعمة لم نعد تعكس تصوّراً للعالم، بل أصبحت شبكة من الرموز قادرة على أن تسهل أو تعقد طرق التعبير عن بعض المفاهيم.

أما المستويان الثالث والرابع يصعدان الأول والثاني. كما أنهما يصقان النحو على أساس ظاهرة ملائمة على حساب الرصيد المعجمي لغة.

وهكذا، تتوضح شيئاً فشيئاً مقومات اللغة التي كانت تشكل أفقاً للإعلاق الأشكال كما يتصوره اللساني ثم طرأ تحول على تلك المقومات وأدى ذلك الأمر إلى صياغتها في موضوعات إجتماعية. غير أن هذه الصواهر ما زالت قادرة على طمس الخصائص الإجتماعية لغات دون أن تلجأ إلى مهجية اللسانيات.

لعل وجود عددٍ وافرٍ من المفردات التي تدل على الشج في تناول ساطقين من سكان الأسكيمو وفي التعبير عن السلالات المحتفة للحياد عند الساطقين باللغة العربية ما يجعل من هذه الظاهرة دلالة صريحة على الخطاب، بحيث أن أي تبذل في أساليب الحياة يعكس مباشرة على القيمة الدلالية للمفردات وبالتالي لا تدعو الحاجة لإعادة النظر بالوصف اللغوي.

غير أن الأمر قد يختلف تماماً حين ندرج هذه المفردات في الإطار بين الصرفي والسحوي، وذلك على شاكلة بعض التعبيرات التي تشير إلى حقل الألوان في اللغة الفرنسية. فمثل هذه التعبيرات القدرة على الإشتقاق:

- (âtre) - (bleuâtre) ما هو قابل للون الأزرق أو (rougeâtre) ما هو مائل للون الأحمر بيد أن هذه المفردات تبدو بادرة التمثيل خارج الحقل الدلالي

والحال، أن إرتباط الفكر بمفردات اللغة لا يبرر إلا في إطار التراث المحتص بهذا الفكر تجدر الإشارة إلى أن استطيع إستحداث مفردات جديدة عن طريق (الإستعارة والمجاز والإشتقاق أو الإقتباس). قد يكتب «الساح» لهذه المفردات، لكنها لا تتوافق مع مفهوم اللغة كما ورد عند سوسور في المرحلة الأولى. ومن المصادفة أن يلتقي من جديد بعرضية سابير - ورف. كما أن أحد حلول لكل ما يتعلق بالرصيد المعجمي على حساب الأويل «السطحي» في إطار الخطاب، وليس اللغة. في المقابل، يسلك النحو طريقاً مختلفاً

وفي مكان آخر، لقد تمكّن بنفيسست، في مقال شهير «أصناف الفكر وأصناف اللغة»، من أن يبحث المقولات العشر الواردة عند أرسطو. يعرض الآن موجزاً بهذا المقال. تشير اللغة السابعة إلى وصية الجسد بضرب مثلاً على ذلك



فعل «نام». أما الفئة الثامنة تدل على «الحال» فتعمل الحذاء مثلاً. يصنع الفلاسفة أحياناً هاتين الفئتين في باب «النواحق» (accessoires). وبعد ذلك يعد ترتيبها في درجه تقع ما قبل الفعل «أي في الفئة التاسعة وفي حالة «الحصوع» (الفئة العاشرة). وهكذا، تتطابق كل الأصناف عند أرسطو مع نظيراتها في اللغة اليونانية، والجدير بالملاحظة أن الفئة السابعة نروح إلى صيغة الإعكاس (التصريف الوسيط بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول) ويكتسب تلك الصيغة قيمة متقاربة مع أفعال الإعكاس (sens reflechi) في اللغة الفرنسية. علاوة على ذلك، تدرج الفئة الثانية في موقع الفعل الماضي التام (parfait) كصيغة غير محدّدة بالمقارنة مع الرسم. هي حين أن التعارض الأساسي في اللغة اليونانية يكمن في تصريف أفعال الإعكاس والمبني للمعلوم.

نشير إلى أن المبني للمجهول هو شكل مشتق، ولا يكون حالة مستقلة

ليس هناك سبب مقنع يثير فيها الدهشة، وخاصة حين نصنف «فئة «الحصوع» في لمرتبة لأخيرة كذلك الحال بالنسبة لعمل المفسرين في إطار اللغات لقد أحقق هؤلاء في فهم الطابع الأساسي الممنوح للأصناف ذاتها. وبالتالي نحمل أصناف اللغة على إمتتاج أصناف الفكر دون أن تنترم بتحديددها

يمطبق هذا التحليل على ملاحظات جاكسون الذي أكد أن مواطن الاختلاف بين اللغات لا تكمن في قدرتها على ما يقوله (إنها تعبير قول كل شيء أو على الأقل تسمح بترجمته)، بل في ما ترعم على قوه قد يكون الأسم مسبقاً بأداة التعريف أو خلاف ذلك في اللغات الفرنسية والإنكليزية واليونانية («شاهدت كتاباً» الكتاب» نكر هذا الأمر ليس وارداً في اللغة اللاتينية أو الروسية. باستطاعتنا أن نؤكد هذا التوضيح في هذه اللغات، حتى وإن كان من ضمن المعلومات الرائدة، سيشعر المتحدث بالميل كي يسمح التمييز الإلزامي وفق طبيعة الأشياء. إذ كانت اللغة تميز الفكر، يقاس ذلك الأمر على الميل وليس على الحنقية الصيغة وخصوصاً من زاوية النحو أكثر منه بكثير من الرصيد المعجمي

وهكذا، تنحوّل فرصة سابير - ورفق، مع إضافة كل أشكالها، المتسقة (البدائل الأولى أو الثالثة) إلى احتفال معايير نظريات الإعكاس (theorie du reflet)، حيث أن الظروف «العمدية» (باستثناء الظروف اللغوية)، في الحياة

الإنسانية، هي التي ترسم مسار الفكر. وبذلك لم يعد الكلام سوى مجرد انعكاس. فالنظرية التي شاعت بعصل مساهمة لينين ميرت سوسولوجيا اللغة التي تجعل من الخطاب (من اللغة نفسها هي روايتها المتطرفة) البنية فوقية لبيئة التحتية «المادية» (بيولوجية، وتقنية - اقتصادية).

السنة - الخطاب - الممارسة (البيئة التحتية اللغوية) ونظرية الانعكاس

الممارسات المادية - الخطاب (البيئة التحتية المادية).

وبعد أن كان مفهوم البيئة التحتية رائجاً لفترة طويلة لم يعد في متناول الإستعمال، بيد أنه لم يفقد كل قيمته والجدير بالملاحظة، أنما نعتز في الإطار الذي لا يحمل صفه الخطاب في الحياة الاجتماعية على عناصر أكثر ثباتاً من غيرها (تعتبر الديموغرافيا وشبكة الطرق أكثر جموداً من الصاعات الحفيدة) يشير أيضاً إلى مقومات عالم الخطاب الذي يتصف بالجمود أكثر من غيره (والخطاب الذي يتناول الموضوعة هو أكثر تحركاً من نظيره في الحقول العلمية) كما أن اللغة توصف كبنية مستقرة من خلال مكوناتها الصوتية والنحوية. ليس بمقدورنا أن نحصر مكاناً ذا بنية فوقية أو تحنية للكلام. وهكذا يتطابق الخطاب مع الممارسة، ولا تُحدد «في المقام الأخير» عن طريق الممارسات غير الكلامية أو عن طريق اللغة.

### III - وجهتا نظر: لسانية وسوسولوجية

تبدو وجهتا النظر اللسانية والسوسولوجية غير قابلتين للإحتزال ومرتبطين بعضهما ببعض. لا ريب أن اللسانيات تهدف إلى وضع جدولٍ للطرق والعمليات النظامية حول الأشكال وخاصة الصوتية منها كما أنها تتناول الأشكال الكتابية أو الإشارية القادرة على توليد المعنى. يحتوي نظام الأشكال، الذي يدعوه سوسور باللغة، على بعض مظاهر التغير.

والكلام يعتمد على اللغة كلياً من جانب اختلاف اللغات وبشكل خاص، لأن «النظام» يتم توطيئه في الخطاب وبذلك تسترد السوسولوجيا حقوقها من ناحيتين:

- من الناحية الشمولية، كونها تقارب مسألة استخدام اللغات في الممارسات الاجتماعية المختلفة في المجتمع نفسه، وذلك من خلال وجهتي النظر اللسانية والوعي الاجتماعي

- ومن ناحية أخرى، تجد نفسها إزاء سلسلة من لقطات المتصنة في السيرة الاجتماعية كما أنها تبدو عاجزة عن تجاهل البنى المعوية الخاصة بها.

ويصبح الموقف أكثر تعقيداً حين لا يتمسح تحديد اللغات بوصفها ولو تيسر لسانيات التعريفية أن تستخدم السوسيوولوجيا على هيئة أداة لكات اللغة فيها واصحة المعاني. ما قد يحصل هو أن لن يصادف إجماعاً (consensus) اجتماعياً حول تحديد محال هذه اللغات. فمن جهة، تعالج السوسيوولوجيا «الحارجية» للكلام، ويشكل شرعي، اللغات والتعريف ومن جهة أخرى تتمتع السوسيوولوجيا الخطاب بصفة النشاط ولا يقصر دوره على الانعكاس لا يدمج هذا المنهج الخاص بسوسيوولوجيا الكلام في الموضوعات، بل في مناهج السوسيوولوجيا

وتستخدم اللسانيات صمماً الإتجاهين الخاصين بسوسيوولوجيا الكلام وذلك من أجل تأطير أفق اللغة من ناحية، ومن أجل إثبات حجة وجود أثر لمعنى كامن من ناحية أخرى. ولن نهتم بالأشكال ذاتها (كما يفعل المختص بالأصوات)، بل نل نظر إليها كونها تعطي على دلالات. وهكذا، فإن صوتين مختلفين من الوجهة الصوتية يصبحان مساويين من الناحية اللسانية، في حال كان هذا الاختلاف حياً ووعياً مدمج في الدلالة.

ورغم ذلك، فإن صيغتين لا تتجان بصية إلى الدلالة على سبيل المثال «لا تقدر على فتح الباردة؟» «كم كان الطقس حاراً؟» قد يتعادلان من ناحية المعنى في بعض المواقف. والحال أن تنظيم الدلالة لا يرتبط باللسانيات، بل بأنظمة التفسير ومن ضمنها لسوسيوولوجيا. تجدر الإشارة إلى أنه يستحيل إستيراد المعنى وتركيبه مرة ثانية بل انه يساهم على خلاف ذلك في بناء موضوعه كي يحق ما الكلام عن الفعل السوسيوولوجي، يتعين علينا من الآن فصاعداً معرفة جوهر الخطاب وتعد المعنى لهذا الفعل.

قد يتركز هذا المعنى على أشكال معينة، وذلك وفقاً لطريقتين مختلفتين لتبيين ذلك، نسوق الشاهد الآتي: يجتاز معنى الاسم عناصر التمثيل

(réprésentation) «وبشمولية» (أي عبارة عن أصناف من الموضوعات، قد يطبق عليها الاسم) كما أنه يتشتمل بحصائص (كالتحديدات التي تعرض على الموضوع كي يتأكد منها من أجل أن يستحق رتبة الاسم) يصيب إلى ذلك قائلين بأن بعض العناصر الأخرى كالسمي للمعوم والسمي للمجهول والصمائر لشخصيه وأفعال الصيغة التي تدل على (القدرة ولواحب) وأدوات التعريف لها أيضاً تأثيره وسببها لتوطيف الأداء الكلامي بعيداً عن التعريفات الشمولية وعادياً ما تكون على هيئة توصيف لعوي محدد بشكل خاص وأكثر إنظاماً واستقراراً من غيره. من هنا تكرر أهمه الأدوات الإحرائية المستخدمة في برعمانية أفعال الكلام التي تخصص موقفاً متميزاً للسايات الأداء الكلامي

يعصي بنا كل هذا التحليل إلى وضع قائمة تصنف مسائل سوسولوجية اسعة إستناداً لأربع فئات.

وجهة نظر المعارف والعلوم		
الموضوع	السايات	السوسولوجيا
اللعنة	السايات الإجماعية	سوسولوجيا الألعاب والتعبير
	دات الطابع التعبيري	
الخطاب	سايات الأداء الكلامي	سوسولوجيا الخطاب

ومن أجل بنوع لعيه المنشودة، سعمد إلى تخصيص الفصول لثلاثة الأولى لموضوع سوسولوجيا اللغات. وفي هذا الإطار، سيتناول الفصل الأول حالة اللغات المحددة بشكل واضح في المجتمعات التي تتحاطب بعدة ألسن وتعرض في الفصل الثاني إلى مسائل التحديدات العاصفة بين اللغات أمّا الفصل الثالث فسكترسة للتعبير الداخلي والسايات دات الطابع التعبيري وسمكانة المميّزة للسوسولوجيا ضمن هذا الوصف. ويفرد القسم الثاني بموضوع اتتمفصل بين سوسولوجيا الخطاب ولسايات الأداء الكلامي. ويبحث الفصل الرابع في كيميه اسرابط بين التحليل السوسولوجي للأفعال والتحليل اللساني للأشكال وفي

الفصل الخامس، مسبرهن من خلال بعض الأمثلة على نتائج السوسيوولوجية لوجهة نظر الحساب وخصوصاً فيما يتعلق بالعقلانية وانحراف الباحث السوسيوولوجي في العالم. كما سيحتل موضوع الخطاب حول اللغات حيزاً مهماً، وبذلك نحقق التلاحم والتماسك بين أجزاء هذا الكتاب.

## سوسولوجيا اللغات والتوزيع الوظيفي

لقد توصل «فيشمن» من خلال مقالة تحمل عنوان «من يتكلم أية لغة ومن نحاطب وفي أي وقت» (صدرت باللغة الإنكليزية في «السانيت» سنة 1965) إلى طرح «شكالية سوسولوجية» سمات، وكتب في هذا الصدد «تتوقف حدود هذه المقالة عند التعريف الشكلي لعدة متغيرات وصفية وتحليلية قادرة على أن تساعد لفهم بطريقة أفضل من «يتكلم أي لغة ومن نحاطب وفي أي وقت» تبعاً لظروف «شي تشير إلى تعدد اللغات المتداولة في المجتمع والمستقرة نسبياً ما يسدعي إنشاءها وفق ستم الأولويات، هو تعدد اللغات داخل الجماعة قبل أن ندرك ما يحصل بين الجماعات، يعني ذلك كل ما يخص المواقع التي تشهد التعددية اللغوية، حيث الجماعة نفسها تستعمل نظامين لغويين مختلفين أو أكثر وذلك من أجل تأمين لتواصل الداخلي

### I - التوزيع الوظيفي

#### وتعددية اللغات في اللوكسمبورغ

استقد فيشمن، الفكرة القائلة بأن اللغات المتعددة تنتمي إلى جماعات مختلفة وتركز العرقية الأساسية للتوزيع الوظيفي على أن اختيار لغة معينة في انحدار المشترك يتحدد قبل كل شيء بالاستعمال الاجتماعي يتكون هذا الأخير من الأبعاد الواردة في القائمة التالية

الإنتماء إلى جماعة معينة

- حالات التفاعل والعلاقة مع المخاطب.
- موضوع المحادثة.
- مجال التفاعل.
- قناة الاتصال (المكتوب والشفوي).
- الدور الذي يضطلع به في التفاعل (مواجهة، إشباع، تلقي).
- الوضعية (الشكلي، اللاشكلي، الحميم).
- مسائل السيطرة.

ومجال التفاعل هو الترابط الثابت بين الإسماء وموضوع التفاعل والوضع السائد. كما أن التحليل السوسولوجي يعمل على تحديد المجالات المجتمعية وفقاً لكل حالة تتصف بتعدد اللغات ويدرس تكرار الاستعمال وهكذا يتحدد ويتميز المجال العائلي في أن واحد بالعلاقات بين المشاركين في التفاعل وبالطابع الأليف السائد في التبادلات والإمكانيات الممنوحة لبعض الأشخاص يطبق هذا التحليل أيضاً على قاعة المحاضرات أو على مكتب الإستراحة.

ويلى مقالة «فيشن» في «اللسانيات» دراسة تطبيقية أعدها ريمس وأشار فيها إلى أن الساطقين يستخدمون ثلاث لغات: الفرنسية والألمانية واللوكسمبورغية. على أساس أن الأخيرة لغة مستقلة، وليس كنهجية معينة مشتقة عن اللغة الألمانية.

كما يتم التداول بها باستثناء كل اللغات الأخرى في مواقع، غير رسمية يدعوها المؤلف «بالاستعمال الحوارية» وتستعمل الفرنسية وحدها في الحالات القانونية هي حين أن اللغة الألمانية لا تمتلك أي استعمال حصري سقّم في ما يلي لائحة بالاستعمالات ذات الطابع التنافسي آخذين بالاعتبار تصنيف اللغات كما سميّر بين البث والتلقي اللذين يعقدان الإسجام نظراً لأن الساطقين باللوكسمبورغية يستمعون عادة إلى محطات الإذاعة الألمانية. يشير إلى أن هذا التحليل يعتبر على جانب كبير من الأهمية التاريخية. رغم أن الملاحظات الواردة فيه يعورها المهجّة ولم تعد صالحة اليوم. بيد أنها تبرر بعض الخصائص في التوزيع الوظيفي.

### قائمة الاستعمالات التنافسية (concurrentiels)

التلقي	البيث	إستعمال الحاجة (نصوص شهوية بسور مخاطب)
LFA X	LFA X <sup>(1)</sup>	1 - الخطاب، إلقاء كلمات، محاضرات، محادثات
LF X	LF X	2 - المداخلات في مجلس النواب وفي المجالس البلدية
ALF X أو LAF X	I	3 - الردود
AF ↑ أو FA ↓		4 - التفريغ
AI ↑		5 - الإسطوانة
AF ↑		6 - السبا
FAI X	LAF X أو LFA X	7 - المسرح
AI ↓	AI ↓	8 - الوعد والصلاة في دور العبادة
الإستعمال الكتابي		
XX	XX	9 - تسجيل الملاحظات الشخصية
XX	XX	10 - المراسلات الخاصة
		11 - المكاتب (الإدارة العامة، الجمعيات، الصناعة، التجارة، المصرف، كتابة العدل)
FA ↑	FA ↑	12 - الشجر
FAI ↑	AFL <sup>(2)</sup> ↑	13 - الصحف اليومية الصادرة في اللوكسمبورغ
AF X	AF X	14 - الصحف اليومية الصادرة في المناطق <sup>(3)</sup>
FA ↑		15 - الصحف اليومية الصادرة في الخارج
FA ↑		16 - الماعز (دوريات مصورة)
AF ↑	AF X	7 - الدوريات الصادرة إسبوعياً

ر، رمز الحروف في هيئة القائمة إلى النعاب التالية (A) الألمانية، (F) الفرنسية، (L) اللوكسمبورغية، والترتيب يذلل على إستعمال وفق الأوبوه

(2) السهم إلى أعلى أو إلى أسفل يشير إلى أن النصوص تتجهاد نحو التوسع أو التراجع

(3) الدوريات الصادرة في المناطق هي دوريات فرنسية وبلجيكية تتناول الأخبار المحلية في اللوكسمبورغ



FA ↑	FA ↑	18 - المجلات
XX	XX <sup>(1)</sup>	19 - الدعاية
FA ↑	FA ↑	20 - التنبؤ والتوقعات

تعتبر اللوكسمبورغ نموذجاً يتميز عن حالة سويسرا حيث تتوزع اللغات الشعبية على مناطق جغرافية واسعة ومختلفة والظروف هي التي تحدّد طرق استعمال اللغة في اللوكسمبورغ. حين تشعر الطبقات الاجتماعية العليا بالميل إلى استعمال اللغة الفرنسية يكون مرد ذلك الأمر إلى مجالات وظيفية أمّا الأمر الثاني يتعلق بالتوزيع الحاض لمتطلبات النظام التعليمي يتم إكتساب اللغة اللوكسمبورغية في العائلة أولاً؛ في حين أن اللغتين الفرنسية والألمانية تكتسبان في المدرسة. تشير أيضاً إلى أنّ اللغة اللوكسمبورغية تستعمل في بداية التعليم، ثم تستبعد من المراحل اللاحقة. الجدير بالملاحظة أنّ اللغة الفرنسية تكتسب بعد مرور سنة ونصف؛ ثم يبدأ تعلّم اللغة الألمانية التي يحتل مكان اللغة الفرنسية شيئاً فشيئاً. غير أنّ اللغة الفرنسية تبرز من جديد على مستوى المرحلة المتوسطة وخصوصاً في الصف الثالث متوسط. ويكون تدرج اللغات وفقاً لدرجة التعلم

وما يصعب الباحث «ريمن» لا يتعدى كونه مقياساً تجريبياً للاستعمال. كما أننا نلاحظ أنّ الدورات الصادرة في اللوكسمبورغ يتم نشرها إما بالفرنسية أو بالألمانية. بيد أنّ المراقب الذي يعثر على استعمال معين يؤدي به الأمر إلى التأويل على أساس وجود معيار يحض له الفاعل الاجتماعي وبذلك لا تكون الإستعمالات المعيار بل تظهر كانعكاس له.<sup>(2)</sup> ونحن نلاحظ أن الممارسات تتّجه نحو معيار الاستعمال المفروض على الممثلين الاجتماعيين، يعني علينا أن لا نقع في الإلتباس لأن المعيار سيكون واضحاً لديهم ويتمكنون من صياغته

(1) بدل حرف (X) على أن المؤلف يفتقد الموضوعات الخاصة بالموضوع.

(2) يمكن اختصار المعيار المطلوب بالنسبة للدورات وفقاً للحكمين التاليين.

الحكمة الأولى إذا أردت أن تصدر إحدى الدورات عليك بإستعمال اللغة الألمانية أو الفرنسية  
الحكمة الثانية إذا كانت دورتك بمستوى مجتّه، منصحبت بإستعمال اللغة الفرنسية، بدلاً من اللغة الألمانية. قد تقدم «غريس» هذه الأفكار سنة (1979) كصياغة واضحة في طرق إستعمال المحادثة راجع في هذا الموضوع باسما ولينفيلد وسيمويس.

والرجوع إليه عندما يطلب منهم ذلك <sup>(١)</sup> إن لهذه الملاحظة بعداً شاملاً وستظهر نتائجها في المصون اللاحقة. وفي المقابل، أن ما يتح عن استعمال لناطقين يسدرح في إطار يتوافق مع شروط الاستدلال الذي يسمح بالاستفاد من الممارسات المرصودة إختبارياً إلى المعيار. يتوجب على هذا الأخير أن يكون جاهراً كي يقدم كشفاً عنها

حين يشرع مواطن من اللوكسمبورغ بإصدار مجلة أو دورية جديدة في السوق، يتعين عليه أن يراعي عدد معيماً من الاختيارات (عامل الرمز، الشكل، التصميم، الموضوعات المطروحة، سياسة التحرير). يتجلى كل ذلك في الإنتاج النوعي الذي يحدد موقعه الاجتماعي من خلال وعي القارئ لتلك الاختيارات المستحيلة. واختيار اللغة واحد من جملة عناصر، ويسمح بإعطائها دلالة معينة وباختصار، إن إختيار اللغة الألمانية بعد الدورية عن نوع «المجلات». كذلك الحال بالنسبة لموضوعات الأخرى

وإحال أن المعيار لا يقتصر فقط على قواعد صممية تحضع بها تصرفات الأفراد وتنتشر في الاستعمال. وتسمح تلك القواعد أيضاً بتقسيم المعنى الاجتماعي للسوك واستناداً إلى التوزيع الوظيفي، لا يعتبر إختيار لغة ما منعياً مرتبطاً بسوسيولوجيا تم تأسيسها في موقع آخر. كما أن هذا الإختيار يكون دافعاً لبحث عن معتبرات حاصصة للتأويل. أن أي تحطيط بهذا الموضوع يتجاوز قدرة الباحث حين يقوم بالاكشاف وفقاً لمهجع وصفي.

في الوقت الذي نصح فيه موضوع إختيار لغة ما، يعد الباحث بناء السوسولوجيا على شكل صورة متبادلة مع أساليب إختيار اللغة. وعلى هذا النحو، يفرص «الإستعمال الحوارية» نفسه في اللوكسمبورغ على هيئة صورة يستدل عليها من خلال الاستعمال الحصري للغة اللوكسمبورغية على عرار الخطاب لقانوني الذي يستدل عليه بواسطة الإستخدام الحصري للغة الفرنسية

---

(١) نذكر هنا بالنسبة الكلامية التي صدرت عن السوسيولوجيا هذا ما يدعو بهانون بورديو الذي تمكن من البرهان عليها في جميع حملات الحياة الاجتماعية. بعض الممارسات دوماً عن النماذج التي نتواجد في عقول الناطقين. يكثر هؤلاء كثيراً مدى مصابقتها مع المعيار

و نحن نمتلك القدرة، من غير أن نحازف، على أن نرفض النتائج التي تمحصت عن بعض الثقافات في المجالات التي تتطلب الحصول على مجموعة ثابتة من المعطيات القابلة للتطبيق على الحالات حيث يسود مصق تعدد اللغات. وبما أن الممارسات اللغوية تدرج في إطار التنظيم الاجتماعي الثقافي [ ]، حيث يتوفر للظروف التي تشهد تعدد اللغات فرصة الرجوع إلى التفسير المختلفة تبعاً لمصطلحات استعمال اللغات عندئذ، يتم تحديد هذا الاستعمال إستعداداً إلى قاعدة بديهية ونظرية واحتمالية (فيشمس).

كيف نقوم إداً بتحليل مسألة المعيار، وخاصة عندما يصعب حاكياً لتأويل التحريسي كمقياس للإستعمال والتأويل العقلاني كمدونة من القواعد، المظيفة بكامل الوعي؟ مسلجاً مرة أخرى الى ملاحظة فيشمس. «بكل تأكيد ستناول مرة أخرى مسألة التفاعل الاجتماعي لمختلف بشكل ملعت للظن عدم تتم مسافة موضوع ما في لغة (أ)، في حين أن هذا الموضوع ينتمي الى حقلي آخر حيث أن اللغة (ب) هي السائدة وعندما يناقش الموضوع نفسه من قبل انمضاطبين في انلعه المتداولة في هذا الحقلي، ويصبح المعيار إختياراً غير موسوم. يمكناً إيجار هذا المفهوم المعقد على الشكل التالي: عندما يعتقد إختيار اللغة الى تأثير المعنى انحصار به يصبح حيثئذ موسوماً إنَّ المعيار يتحول في التوزيع الوظيفي الى محدد جدول للمجالات المساهمة في الإختيارات غير الموسومة. ليس التواتر سوى مؤشر على الطابع الموسوم أو خلاف ذلك لإختيار اللغة. يدنُّ هذا الأمر على مستوى الملاعة التي تحدد التماسك بين الممثلين الناطقين.

## II - اللغتان اللاتينية واليونانية

### في الإمبراطورية الرومانية

قد يتوفر لجماعة معينة إمكانية إستعمال قائمة متميزة نشتمل على عدده لغات واضحة المعالم، سواء كان ذلك بالنسبة للناطقين أو من خلال وجهة نظر مستقلة أن موقع أية لغة واحدة لا يبدو في العمق، سوى حالة متطرفة في التوزيع الوظيفي لغة فريدة فقط للوظائف. هذا الموقف النموذجي لأحادية اللغة، ليس ناجماً عن وضع طبيعي، بل هو ثمرة لتاريخ طويل، إنه تاريخ اندونة لوطيه التي توسعت في أوروبا، منذ القرن الثامن عشر ولم يكن الميل لكن مجتمع في كل زمان ومكان

كي يبرهن على هذه المسألة، تناول السمودج التحليلي للدور الحديثة مكانة روم في رمن الجمهورية وفي بداية الإمبراطورية. نعرض هنا أعمال «ديبسون» و«كيمو» للذين قدما صورة حديثة عن ممارسات الدعوة في روما القديمة لم تعرف هذه المدينة يوماً حالة أحادية اللغة (monolingusme) فالإمبراطورية الرومانية التي كانت تجبر المواطنين على قول «بحرنا» عن اسحر الأبيض المتوسط لم تكن، بكل تأكيد، تنطق بلغة واحدة لقد تمّ التداون بلغات عديدة في روما: مركز هذه الإمبراطورية. لا يدعونا هذا الأمر إلى اندهشة والاستعراب. بيد أن أهالي روما الذين يقطنون في العاصمة، كانوا يتحاطبون أحياناً في حياتهم اليومية باللغتين اللاتينية واليونانية

وكما يحدث أحياناً، عندما يصوي المدافعون عن اللغة الرسمية تحت سطة «شيشرون» (Cicero) كي يوجهوا اللوم إلى «فيريس» (Verres)، لأنه كان يحترق حصاناته باللغة اليونانية (بصفته والياً لمدينة سيراكور، مدينة يونانية هي ذلك لحين) كانوا يتركبون معانضة تاريخية، لأن شيشرون المنتحس بالأسعمال الحصري لغة اللاتينية في الشأن العام كان يدافع أيضاً عن التوزيع الوظيفي، واستعمل بدوره اللغة اليونانية في مراسلاته السرية وتحدث بها في حياته الخاصة واليومية بمس انقدر مع اللغة اللاتينية. فهو لا يشكل حالة فريدة لقد كانت اللغة اليونانية محصنة سحبة، كما كانت لطبقات الوصيعة في المجتمع وشغل بعض الرهائن المرموقين وظائف التدريس ممّا جعل اليونانية لغة الطفولة والوجدان وهكذا، لا تتوقف حالة أحادية اللغة على لأفراد الفقراء من عامة الشعب، بل تشمل أيضاً المواطنين من كل الفئات وبالنسبة للمؤرخ، تعتبر النصوص اليونانية على قدر كبير من الأهمية، ومرد ذلك إلى أن اللغة اليونانية هي لغة التاريخ. ويصنّف بوليبي (Polybe) الذي تناوله «ديبوسين»، بشكل خاص، كمرجع أساسي للتاريخ الروماني أمّا تيت ليف (Tite Live)، ليس سوى ترجمة له. وهكذا يقع من جديد في دائرة التوزيع الوظيفي. يكفي إعادة كتابة النصوص اليونانية باللغة اللاتينية كي نعلم الطابع الرسمي

ونقدم في هذا الإطار مثلاً آخر السياسة التربوية لشعوب التي تمت السيطرة عليها، لا يسمي أن تتحليل الرومان على هيئة أنصار لجيل فري (Ferry)، فهم لم يؤسسوا مدارس علمانية مجانية والرامية ولم يلقوا سوى أبناء

الأعيان المحليين بيد أنهم تلقوا تعليمًا باللغتين اليونانية واللاتينية، في أن واحد، كما لو أن الرومنة (romanisation) كانت تفترض الحصول على هاتين اللغتين. وكانت اللغة اليونانية المستعملة من الأعمال الرسمية في الإدارة العليا متداولة في المكاتب العادية للمنطقة الواقعة في شرق الإمبراطورية ولو كنا على علم وافي بوصف الثنائية اللغوية، بفصل الدراسة المفصلة للكيوم، ما زالت تفصلاً لمعلومات عن تعدد اللغات الشرقية في القسم العربي الذي إحتار الثقافة الرومانية فيما بعد (استبدلت اللغات المحلية باللغات الرومانية). غير أن اللغة اليونانية لم تُفرض بالمقابل في الشرق. وبقي توسع اللغات الرومانية محاطاً بالأسرار بعض الشيء ولم يكن لروما سياسة تلزم بها نظام اللاتينية (latinsation)

ومع ذلك فالشرط الملائم للحصول على درجة المواطنة الرومانية كان يقابله دوماً معرفة اللاتينية. وتوافق ذلك مع الإلتزام بالإقامة على الأراضي والممتلكات. كان هذا الحال شائعاً في القسم العربي من الإمبراطورية. وفي مكان آخر حين مسحت الديانة المسيحية الطابع الرسمي، توافقت ذلك الأمر مع سياسات مختلفة في الشرق والعرب. وبكسر دور اللغة اليونانية تراجع في العرب مع مرور الزمن. واجتدير بالملاحظة، إنه لا يوجد ندياً أي تفسير مقنع في هذا الموضوع.

### III — نموذج تعدد اللغات: حالة منطقة الكازامنص

تعتبر اللوكسمبورغ والامبراطورية الرومانية من مناطق الاحتكاك بين لغات معترف بها رسمياً وتوصف بهمية النزعة الوظيفية في حالة الكمون فالغة اللوكسمبورغية تقف عند حدود الكتابة في حين أن اللغتين الألمانية والفرنسية تتصفان بالنزعة الوظيفية، على التوالي في ألمانيا وفي فرنسا. كذلك احذر بالنسبة للوضع الروماني. كانت اللاتينية متعدّدة الوظائف بالنسبة لقسم من الشعب، كما يطبق هذا الوضع على اليونانية في اليونان<sup>(1)</sup> وبعبارة أخرى، ثنائية

(1) بإمكان أن يبرهن على مقوله ييار فيدال دكية التي تقوم على اعتبار أن اليونان القديمة كانت تعيش حالة أحادية اللغة، بيد أن مسأله التمهصل مع الدولة (المدينة) كان معايير المثلث الحديث واللغة. الأمة لأن بعد عدد كان مدرج في المجلد حيث يتم التداول باليونانية حتى ولو كنا نعترف بوجود خصائص لهجية مختلفة

أو ثلاثية أو تعدد اللغة التي شملت حيزاً من أبحاثنا، مرتبطة بالظروف الخاصة. وبعيداً لحالة الدول الحديثة، يوجد شكل من المعيار يحدد شرعيتها من خلال حضور الجمهور التاريخي «الأمة» حيث وحدة اللغة هي الصفة المهمة وقد ثبت هذا المعيار الحديث في بداية القرن الثامن عشر.

وهكذا نحن مدمجون بالتمبير بين حالات تعدد اللغات التي تتصابق مع أحادية اللغة غير المكتملة (عدة لغات تسير باتجاه أحادية اللغة وتتورع وظائفها فيما بينها أو بين الواقع الحقيقي لتعدد اللغات. لقد تم إحصاء حالة تعدد لغات بني المسهج الوصفي، وكانت من نصيبنا منطقة زيكنشور (ziguinchor)، كمثال نموذجي (جوبير 1990). تقع زيكنشور في جنوب السنغال، في منطقة كارامنص (Casamance) بين غامبيا وغيب - بيساو. إن أية مراقبة لهذا الموقع يفسح المجال أمام إمكانية التنبؤ بحالة تعدد اللغات بشكل كئيب نعتير «الديولا» (Diolas) الطائفة العرقية السائدة التي تنطق بلغة خاصة بها. كما أنها على احتكاك مع السلالات «الأقمية» (المحاكس أو البيكس) في دولة حيث لغة التواصل هي الولوف (Wolof) بينما اللغة الرسمية هي اللغة الرسمية ويتكلم سكان غامبيا اللغة الإنكليزية. كما أن البرتغالية هي لغة الإستعمار في غينيا.

ليس بالبساطة أن نعرف من يتكلم وفي أي ظرف، وإذا فما بإعداد إستمارة تشتمل على أسئلة، يصبح قادرين على توجيه الإجابة.

- من خلال اللغة المستعملة في الإستمارة

- عندما نعمل على تأطير مسبق بقائمة الظروف الملائمة التي تعرض كفرصيات غير حاصصة للمراقبة.

- ومن خلال الواقع اندي يحصر الأشخاص الذين حصصوا للبحث الاجتماعي حيث أن إجابة هؤلاء تعتبر قريبة من المعيار الواضح.

وحيث نشرع بمراقبة التصرفات، نصطدم بمراقبة المراقب وفق تعبير (لابوف) وكيف لنا أن نعلم ما يفعله الآخرون عندما نكون بعيدين عنهم؟ من اليسر أن نعرف ما يحدث في الأماكن العامة، بيد أنه من الصعب مراقبة الناس مباشرة، وخاصة حين يعيشون مع بعضهم بعض معرض جوليان الاعتبارات التالية

- اجراء وصف من قبل الناطقين لمكانة اللغات المتحورة من وجهة نظر عامة وبممارسات المعلمة لعيّة من التلامذة في نهاية المرحلة الابتدائية (المعيار المتمثل)

- تقديم مجموعة من دراسات وافية عن استعمال اللغات يومياً كي نحدد التأثير المعياري، يطلب من الذين حصعوا لبحث الإجتماعي أن يحددوا الدعة التي نطقوا بها خلال اليوم، ومع من، دون أن نعي التأثير المعياري تلمهم هذه لصياغة بإعادة تعديل مسارهم وتسمية الذي تحدثوا معهم (تمثيل، ووصف للممارسات)

- القيام بمراقبة مباشرة لتبادل الأفعال اللغوية في الأسواق المختلفة في ريكنشور.

نشير أيضاً إلى وجود إثنتي عشرة لغة على الأقل (الإكليرية، الباست (balante)، كريول برتغالي، الديولا (diola) الفرنسية، المانديغ (mandingue)، المندجاك (mandjak) الميكاني (mankagne)، البيل (Peul) البرتغالية السيرير (serère)، الولف (wolof).

إثتان من هذه اللغات تشهدان على تنوعات في اللهجة وكلما كانت المراقبة دقيقة، كلما أدركنا، في هذه الحالة، مدى أهمية التوزيع الوظيفي المقترح من قبل الناطقين ولا سيما عندما يباشرون بالحديث لم يكن التوزيع الوظيفي سوى معيار، قاموا بتمثيله مع الإشارة إلى أنّ هذا المعيار لا يعكس صورة هادفة عن استعمال اللغة. وقيم هذا المعيار تقابلاً بين ثلاثة نماذج من اللغات وفقاً للشكل الكلاسيكي المعتمد في التوزيع الوظيفي 'هوي (identitaire)، وناقل للمعرفة (vehiculaire) وثقافي. وبالمقابل تقوم بعض اللغات المحصّنة بنقل المعارف، في الإستعمال الشخصي، (الكريول مثلاً) بدور هوي، أما لغة «الويف» تتحوّل إلى لهجة محكية، وتنتج إلى الممارسة داخل مجموعة اللغات ذات الطابع الهوي. وتعيش الفرنسية والولف وصعاً تماهياً ثابتاً في البنى، ما قبل المرحلة اندراسية. ثمة ميل ودافع لاستعمال «الولف» من قبل الإناث، في حين أنّ الذكور يفصلون التحاطب في الفرنسية.

ويتعرّز البحث الاجتماعي من خلال الإستعمال اليومي للغة. نأخذ شاهداً

عنى ذلك، شاب مراراً يسقط بثلاث لعات. الماندينيغ والديولا مع ارحال والولف مع والدته وأخته. في حين أنه لو نظرنا إلى تلميذ ثانوي يباهر عمره العشرين، فهو يستعمل من رصيد اللعات العشرة التي يتقر ثمانية منها على الأقل، بعد التثبيت من نظام المراقبة خلال اليوم، أما المراقبة التي تتم في الأسواق التجارية، ترسم الدور لعة البديهة، كأداة في المعاملات الإقتصادية في حين أن المرسية تُعتمد للإتفاق على الأسعار كما أن الولف تصبح لعة تدل على المساومة على السعر

لا يبقى دور الماطقين فقط في الإطار الذي تم فيه سابقاً قبل التوزيع الوظيفي. كما يبرهن التفاعل المرصود على أن إختيار لعة ليس دائماً محدداً من خلال الظروف، بل هناك جدول في متناول المتكلمين باللعات، حيث يكتسب هذا الإختيار دلالة ماء، كما أنه يصبح فعلاً خطابياً تم التفاوض عليه أثناء عملية التفاعل.

وهي هذا الوضع الذي يشهد تعدداً للعات، نحن محسرون على إعتبار الجدول مفتوحاً من الناحية الإجتماعية فعراة اللعات المتجاورة في مدينة يربو عدد سكانها على (75000 نسمة) وهي منطقة تعدد 750000 مواطن، تشير إلى أن تتعامل مع ظاهرة مختلفة تماماً عن ظاهرة اللوكسمبورج

الوضع في اللوكسمبورج	الوضع في كارامنص
اللعات المتجاورة	ثلاث لعات محدودة
الفائمة مقبلة	الفائمة معقولة
التوزيع	مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف
وظيفي، إستعمال محدد للخطاب	الخاصة، الإستعمال في تطور ثابت
القدرة على ممارسة	يعتبر الناطقون شرعيين على أساس
القدرة على ممارسة	لا تطرح مسألة الفهره على ما يبدو
أوبوية البعد المؤسسي	أولوية العلاقة بين الأشخاص

يتعين علينا أن نعتبر الوضع اللعوي في كارامنص كحالة خاصة، في حين أن الحالات في اللوكسمبورج أو بالأحرى في فرنسا (حيث لم تعد مسألة تعدد اللعات مصروحة رغم نواترها) (انظر بوتيه - فيرميس 1987 1988) تدرج في



سياق التطور التاريخي. لن يعرب عن يالنا هذا التطور رغم انتشاره الحالي.

#### IV - التوزيع الوظيفي والمؤسسية: تدوين اللغة

تصطلح الكتابة بدور حاسم في التوزيع الوظيفي للأحوال الحديثة. كما أن هناك تقابلاً بين اللغة البوكسمورية، لغة الحوار والكلام، ولغة الكتابة: الرسمية والإلمانية. لقد كرس غودي (Goody) (1979) بحثاً عميقاً للحصرية والوظيفية والخطابية للكتابة، وسجل في هذا الشأن، كما كان شائعاً منذ نشأة الكتابة، بأن اللغة المكتوبة تتميز عن اللغة المنحكية: كان الأكاديون يكتبون باللغة السببية والسريانيون بالأكادية والأوريون باللاتينية قبل أن تبلى هذه الشعوب القدرة على صياغة لغاتها المكتوبة على طرار اللاتينية واليونانية. ويلقى الطابع العادي لتعدد اللغات أثباتاً لهذا الأمر. وضمن هذا الإطار، لا يعتبر الاختلاف بين اللغات من الناحية الاجتماعية سوى اختلاف للكلام (من هنا ضرورة التوزيع الوظيفي) وبما أن الاختلاف العوي يساهم في تنظيم الخطاب، لا شيء يدفعنا للاستعراب كون أن قطاعاً من النشاط العوي، كالكتابة، قادر على أن يتوسع في لغة خاصة.

غير أن الكتابة، ليست بمنأى عن التأثيرات الاجتماعية واللغوية، وخاصة من ناحية التغيرات التي تشكل مصدراً لها. من الواجب إدراك أن تتجلب محاولات المعالجة التاريخية.

لا تحمل كل كتابة الطابع الأبجدي. لقد ظهرت الكتابة الأبجدية في اليونان حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، وصادفها الحظ أن تنتشر. كما تمثلت اللغات العربية والعبرية نظاماً كتابياً يشمل على حروف صامتة أكثر منها هجائية. ويمكن تدوين اللغات الهندية على شكل علامات ذات طابع مقطعي (devanagiri) (syllabique) وتستعمل الصين الكتابة التصويرية (ideographique). غير أن هذا المصطلح غير ملائم. ويتعرض لنقد (أليتون، 1984).

- ينبغي أن نفرق بين الكتابة والطباعة، وحتى بداية مرحلة الطباعة، لقد كانت الكتابة حكراً على نشاط الإحصائيين<sup>(1)</sup>.

(1) فان لوروا - الأوبري في الميناء (قرية أوكستانية) إنه في القرن الرابع عشر، كان يحدد سعر الكتاب ثمن شراء بيت

- إحتفظت الكتابة باستعمال خاص بشكل رئيسي واثائق العديدة المدونة بالكتابة المسمارية (cuneiformes) هي لوائح، يمكن عدها أو إحصائيات محتففة تحاط الكتابة بالسرية في أغلب الظروف التاريخية وترتبط دائماً بالمحتففات التي ملئت سطة دولة في طور التكوين.

- اما الإستعمال الظاهري للكتابة من أجل الإعلان عن القوانين كي يكون في متناول المواطنين فقد شهد بدايته الأولى في اليونان

وبسبب إرتباطها بالسلطة، تساهم الكتابة بعد عملية توصيفها، بتأسيس المكاة الاجتماعية للغة. بيد أن استعمالها يكون عالياً بعيداً عن البسط. وحين تلجأ اللغات المحتففة إلى الحطاب الشعبي العادي، يكون سبب ذلك حالة التوزيع الوظيفي. ورغم هذا الوضع، لا تستند الكتابة إلى أية لغة شفوية (تكتسب اللغة هذا المعنى وفقاً لمصطلح سوسور) وتمارس نشاطاً تحديدياً مردوحاً في (النفس) والتطبيع. وبذلك يصبح التماسك اللغوي في هذا الإطار موضوعاً ذاتياً وتستعرض الكتابة اللغة عندما تحسدها وتعمل على تفصلها وترسم لها محورا حين تميزها عن الممارسات الشفوية غير الحاضرة للملاحظة.

إن النصوص التي شاركت بتكوين اللغة الفرنسية، تعمل على توثيق النصبة مع مفهوم اللغة وفق إستعمال الكتابة، ولا سيما الأدبية منها. هذا لا يعني أنه في القرن السادس عشر، قد رفضت اللهجة أو اللغات المحلية. بيد أنها شرعا بحصيص سجل خطابي مصطبغ جرئياً. يشير إلى أن صياغته قد تمت من قبل دي بيللي (Du Bellay) في كتاب بعنوان **الدفاع عن اللغة الفرنسية وتوضيحاتها** فهو يستعمل صورة مجازية عن أعمال البسة ويتكلم عن عمية الررع في اللغة الفرنسية بواسطة أعصاب مطعمة ومحبة مستعارة من اللاتينية واليونانية. كما كان الحال بين اللاتينية واليونانية وهكذا يميز الحطاب المكتوب بعض الإستعمالات التي تنجم عن اللغة المتصورة كتناسق طبيعي جرئاً بيد أنها مراقبة بعض الأحيان، وبحر لا نهتم أولاً بإطلاق تسمية اللغة على الإستعمالات التي لا تدرج في هذه الممارسة الوظيفية.

وبذلك يشأ عن الكتابة أفقاً لغوي بالمعنى السوسيري دون أن يحصع كل إستعمال. يحمد هذا الوضع على س قوانين، كما أنه يستلزم أن يرقى من الملاحظة إلى فرض القواعد وذلك عن طريق الإحتيارات في جداول الإستعمال.

يتيح لنا هذا الأمر أن نفهم، كما يشير إليه (ميلثر 1989)، بأن انقواعد الممياريه تمك قاعده لعويه فالجمل مثل (لا تقل - بل قل) تدل على أن بعض لناطقين يقولون ما تفرض القاعده عدم قوله فيقول الكثيرون «ذهبت إلى المريح» حيث أن قواعد النحو المرسية تلزم بالقول «ذهبت عند المريح» ورغم ذلك، لا يقول أحد «هذا المساء، أتناول العشاء إلى المريح» تفسر هذه الإعتبارات دور الكتابة في حالة تعدد اللغات، ومع تطور المطبعة، يسحب هذا القول عنى احادية للغة يفترض التوزيع الوظيفي نماذجاً بين اللغات وتنظيماً، قد سبق واطلع عليه الساطقون. وتظهر الكتابة الميل إلى كشف وإلى تكريس هذه الاختلافات وذلك من خلال السلوك الممياري الذي تعترضه.

## من تعدد اللغات إلى التغيرات

لقد نشر فنريش (Weinreich) بحثاً سنة 1953 بعنوان «احتكاك اللغات» وأعلى هذا التحليل الذي تناول ثنائية اللغة عن نشأة تعدد اللغات ولتغيرات. تكمن أهمية هذا البحث في إشارته لمصطلح التداخل (interference). إن لاسظمة اللغوية المتوائمة والمتباعدة تقريباً تشكل موضوعاً لإدراك شامل من قبل الناطقين. ويتبدى هذا الأمر من خلال الإنتاج اللغوي ثم تفتحص هذا الباحث الاسظمة المتكوّنة وفقاً لوجهة نظر طبيعية صادرة عن لساني من اساع سوسور كي يقيم كفاءة الأشخاص المتكلمين الذين تمسكوا بالأنظمة اللغوية المنفصلة

سبحث هنا مسألتي «احتكاك اللغات» و«ثنائية اللغة» وفق المعنى المقصود والشائع، وسعص الطرف عن التمايز بين اللغتين. وبالنسبة لهذه الدراسة، لا يعنيا كثيراً أن يدل النظامان اللغويان «متجاوران» على «لغات» وعلى «لهجات» من ذات اللغة أو على تنوعات في اللهجة الواحدة. فمواطن الاختلاف كثيرة بين الأنظمة. كما أن أعداد الأشكال والتنظيمات غير المتجانسة فيما بينها، لا يمكن إحصاؤها وفي نفس الوقت تعتبر مسائل التعيين ومطابقة التداخل في غاية التعقيد. ومن بين العوامل غير البسيطة، تشير إلى بعضها «مدمج» في العلاقة التي يقيمها ثنائي اللغة مع اللغات المتعايشة وبشكل خاص، إنه يظهر مقدرة على لإحاطة بلعين مفصلتين.

تنقسم منطقة التواصل بين ثنائية اللغة (bilinguisme) والتغيرات بثلاث حصائص لسانيات اسظام أو الأنظمة المتجاورة، سيكولوجية إدرة هذه الأنظمة من قبل الناطقين والتصنيف اسوسيولوجي للاختلافات (لغات، لهجات، تنوعات).

وهي إطار وجهة النظر السيكولوجية، ثمة إتجاه فكري غير متجاسس مع الإتجاهات التي تدرسها، يدعم العكرة القائلة بأن اللغات ليست شيئاً متميزاً بالنسبة للمتحدث في التحليل النفسي، وخاصة عند لاكان (Lacan) واتباعه. لقد تقدم لاكان (1966) بنظرية مفادها أن الشخص عندما يحصص لتحليل، يحلم أو يرتكب هموات الكلام تأخذ اللغة عنده الطابع السيوي كوحدة كلية لا تمص. أما الإحتلالات التي يحتفظ بها الشخص، المتيقن بم تعد ملائمة. تدرج هذه البنية الخاصة بكل شخص بمفرده في ذات العناية، حيث نعتز على مصطلح اللغة، وفق نظرية موسور ويرمر لاكان إنها بكلمة واللغة (lalangue) في تعبير واحد (يستعمل أحياناً التعبير الغريب (la lalangue)

ويستعرض ميلنر (Milner) (1978)، تبعاً لهذه الحالة، عدداً معيماً من نتائج التي تحصر اللساني. في بداية الأمر، أن الشخص وإن كان لعوي، يقع تحت تأثير لعتة التي تطوي (lalangue)، على مطهر حارحي (المستحيل) حيث لا يمكن أن نتوصل إليه أو أن نتمثله. وتستمر هذه النعة في الحياة اليومية، غير أنها عاجزة عن السيطرة على نفسها، وغير قادرة على التأطر العوي. وبالتالي، إن كل ما ينتجه اللساني كمنظرة، يحصر في الأنظمة ذات الطابع الاجتماعي والنشاط المعياري حيث (الذي يبعه وتمثله) يقوم المموج بدور المستحيل. وبدلت، يكون الأمل بوصف ذات نزعة طبيعية، ليس سوى وهم، وما يصنع اللساني لا يتعدى المعير، ولكنه يفعل ذلك عن تجاهل تام لقيمه.

حين يأخذ اللساني المعيار على عاتقه، يقوده هذا الأمر إلى إعتبار مسألة نقاوة اللغة، حيث يدافع عن المعيار الواضح بدلاً من أن يصف المعيار الاختباري. غير أن أي وصف للمعيار، كما هو، يفصلي إلى وصعية ذات معنى سوسولوجي ومتعارضة مع وصف المعيار كنظام يدعاً إليه اللساني عادة. وهكذا يستنتج ميلنر أن السوسولوجيا العلمية للغة تبدو مستحيلة

وإن الحالة الوحيدة والتماسكة في هذا المجال تنطبق بكل تأكيد على منهجية بورديو (Bourdieu) وجماعته: إذا كانت السوسولوجيا، تهتم بأمور اللغة، فلا وجود للسانيات وبالمقابل، حين يقع بورديو في الخطأ ويثبت أن لسانيات دوراً ووظيفة، تصير اللسانيات قادرة على أن تلتصق بموضوعها وبمفرداتها.

ورغم ذلك، من حقنا، ألا نحذو حذو بورديو في هذه النتيجة، عندما يميز بين الموضوع التجريبي وموضوع المعرفة. يتحدد موضوع سوسيوولوجيا الكلام بالممارسات اللغوية التي أمكن تنظيمها اجتماعياً. وفي ذات الوقت، تسأل اللسانيات الموضوع نفسه، الحاصل بالممارسات اللغوية، بيد أنها غير قادرة على إنتاج أدلة، إلا في نطاق إندماجها بالنظام. يتبين لنا أن هناك بوناً شاسعاً بين الموضوعين، لكنه يوجد ترابط بينهما قد تتمكن السوسيوولوجيا واللسانيات من معالجة الموضوع نفسه في إطار تجريبي (الكلام) وبطريقة علمية حين يطرحان موضوعات نظرية متباينة.

وبذلك، بدلاً من أن تبرز أبحاث هيلنر صلاحية سوسيوولوجيا اللغة، فهي تعمل على إشتغالها ليست اللغة فعلاً طبيعياً بل هي تبني في العلاقات لمتناقضة التي نقيّمها مع وجهة النظر المبهجة، كأداة فاعلة يعتمد عليها اللساني والتصنيف الاجتماعي للممارسات

محمل القول، أن الشخص المتكلم يتحول إلى موضوع لتوتر بين توظيف لغوي يسبق الوعي حيث يتجلى بالمقدرة على التصنيف (اختلاف اللغات) وتوظيف لغوي غير واع يعمل على تحادها (لغة احصاء).

## 1 - إزدواجية اللغة من فيرغازون إلى والذ

أصدر شارل فيرغازون (Ferguson) سنة 1959 مقالاً بعنوان «إزدواجية اللغة» (diglossia). كما أنه أبرز خصوصية الحالة التي تستعمل فيها نوعان متقاربة من قبل المتكلمين أنفسهم رغم رصيدها التباين في الوظائف. وحين بدأ هذا الباحث بصياغة العبارة الأوسى، تصوّر توزيعاً وظيفياً بعدة أنواع داخل اللغة نفسها

يقابل التوزيع الوظيفي المحترق إلى أدنى درجته: بين استعمال اللغة «المصحح» (High) واستعمال اللغة العامية (Low)<sup>(1)</sup> المستفزة من اللهجات.

---

(1) لقد ترجم الرمز «H» باللغة المصحح والرمز «L» باللغة العامية أو اللهجات، تمشياً مع نظام اللغة العربية التي وردت كمثل في هذا الكتاب (المترجم)

نقد طبق مفهوم إردواجية اللغة في مرحلة أولية على أربعة شواهد: اللغة العربية، انيونانية الحديثة، السويسرية الألمانية، ولغة المستعمرات الهجينة في هايتي حيث يستخدم الرمز «L» في صيغة الجمع ويبدل على اللهجات النجوية، في حين أن الرمز «H» يدرج في نطاق التنوع المتطابق كما ينبغي الشكل الكتابي دوراً فاعلاً في هذه الشواهد، ويعتبر كافياً كي نعرف استعمال اللغة الفصحى «H» حتى وإن كانت اللغة الفرنسية غائبة في المثال الذي أعطي على حالة اللوكسمبورغ، ونظراً لعلاقات القرابة بين اللغتين اللوكسمبورغية والألمانية، فكان بإمكاننا أن نتحدث عن إردواجية اللغة كما هو الحال في سويسرا. ورغم ذلك سنحل اختلافاً مهماً. لا تسمى اللغة اللوكسمبورغية «اللغة الألمانية اللوكسمبورغية». غير أنه يمكننا الإشارة إلى اللغة السويسرية الألمانية (swyzerländisch). لقد استطاع فيرغيزون، مستاح الخصائص التالية النفوذ (مرتفع بالنسبة لـ «H» أكثر منه بكثير لـ «L»، التعليم (لغة الأم، والحانة الطبيعية بالنسبة لـ حالة مدرسية بالنسبة لـ المعيارية محدودة بالنسبة لـ «L»، مرتفعة بالنسبة لـ «H»، الثبات (تطور العلاقة بين «H» و«L» تقريباً في الرمز) البنية النحوية (أكثر تعقيداً في «H» منه بكثير في «L» المعجم (تطابق متعدد: مفردة مقابل مفردة بين «H» و«L» علم وظائف الأصوات (يطبق الوصف على ذات الحالة معجمه على «L». وفي مرحلة لاحقة، عندما فرع فيرغازون من الوصف، إنتقل إلى المصطلحات وحدد مفهوم إردواجية اللغة على النحو التالي

«تعتبر إردواجية اللغة كحالة مستقرة نسبياً حيث يوجد فيها، بالإضافة إلى اللهجات الأولى لغة (التي تتكون احتمالاً من معط واحد، ومن عدة إتقاط ماطقية)، تنوع متطابق شديد التباين، ومقر على مستوى رفيع (ويتميز أكثر تعقيداً من الناحية النحوية) كما أنه يحمل مدونة من النصوص الأدبية العديدة والمختلفة التي يمكن إحالتها إلى حقبة رسميه مصرمة أو إلى جماعة لغوية. ويكتسب هذا التنوع في المدرسة بشكل أساسي، ويستعمل في أصعب الحالات الشككية للتواصل الكتابي أو الشفوي. غير أنه لا يستخدم في أي قطاع داخل الجماعة كاداة للمحادثة العادية».

يتطابق هذا التعريف تماماً مع الأمثلة الأربعة (اللغة العربية الفصحى اللغة

العربية العامية/اللغة السويسرية الألمانية، اللغة الفرنسية/ لغة المستعمرات انهجية في هاسي، كاتاريميرا/ ديموتيك في اليونان) حتى ولو أحدا في الاعتبار هذه الحالات المذكورة، لا يحبو هذا التعريف من النقد. إن التعقيد السحوي الظاهر اندي ألقى على عاتق التنوع «H»، هو بلا ريب، مرتبط بالمعرفة السطحية للسائير عن التنوع في مستوى «L». كما انه يطبق أيضاً على حالات مثالية تم إختيارها غير أنه يصبح أقل واقعية، عندما نعمل على توسيع حقل التطبيق والجدير بالملاحظة أن باحثين آخرين، ومن بينهم فيشمن، قد اقتبسوا نفس المصطلح، ولكنهم ألغوا القرابة بين التنوعات.

وهي عصور السنوات الماضية، ومنذ أن استعمله فيرغازون لأول مرة، أصبح هذا المصطلح متداولاً وشائعاً في أوساط المتخصصين في سوسولوجيا اللغة. بيد أن معناه لم يتمدد كثيراً وتحت تفهيمه من الشوائب.

نقد استعمال هذا المصطلح في البداية كي يدل على مجتمع يقر بوحود ويتعايش لعتين أو أكثر من أجل تأمين حاجات التواصل بين أعضاء الجماعة. لقد اكتشمتنا في مرحلة لاحقة، انه في داخل هذا المجتمع يسود استعمال عدة دساتير لغوية (codes) مفصلة. إن الاحتفاظ الثابت بهما أو بالأحرى إستبدال أحدهما بالآخر، بعد إنقضاء فترة من الزمن، كان مرتبطاً بالخدمات التي يؤمنها أحدهما ومختلفاً عن الوظائف المتخصصة للدستور الآخر ويحدث هذا الانفصال إستجماً مع توحهين إثين تستعمل لغة «H» (الراقية) في الخطاب انديسي، وفي التعليم وفي بعض جوانب الثقافة، أما اللغة «L» (المشتركة)، كانت تستخدم في الموضوعات اليومية وفي المرور والعائلة والوسط الموصوف بالعمل اليديوي.

لا بد أن نتأسف على إتجاه جماعة سوسولوجيا اللغة عندما أطلقوا تسمية إردواجية اللغة على ثنائيات اللغة غير المتساوية. وبالفعل، إن المقاييس التي قدمها فيرغازون تسوّج دراسة مسائل تصنيف التنوعات داخل اللغة نفسها. حين تنمّز تلك التنوعات تقريباً إلى لعتين ويفترض هذا الانفصال السيطرة، غير أن حسارتنا تكون أكثر من ذلك بكثير عندما نصل إلى الطرف عن علاقة القرابة بين التنوعات. وبدقة أكثر يعترف فيرغازون تخصيص دراسة واقعية عن الحالات حيث تتميّز لغة الأنشطة المثالية، كونهما محتمة عن اللغة المشتركة قد يحق



لفيرغازون أن يعتمد على فرنش، كي يعني التعارض القائم بين اللغة واللهجة والتنوع لا شيء يمنعنا من إعتبار حالة الباراغواي (paraguay) في نطاق مفهوم إردواجية اللغة (راجع فيشمن 1969، كما أشار إليه رويس) حيث لغة «H» هي الإسبانية و«L» لغة الغاراني (guarani).

إسأ لا تشهد إدن حالة الإصصال السبي بين الدراسات حول السيطرة اللغوية مستخدمين مفهوم إردواجية اللغة وفق المعنى الذي ثبت عند فيشمن (راجع بوايه (Boyer), 1991، في إطار لائحة كتب هذا المذهب) وبين الدراسات التي تتعلق بالتواصل. كما أسأ سوف تتحلّى عن مصطلح «إردواجية اللغة» كي تتوحى الإفادة من المعردات التي تعتبر أكثر وضوحاً يتحدّث بيكرتون (1975) عن لهجة راقية «H» وعن لهجة عامية «L» ويصيف إليهما لهجة وسيطة تدّر على استعمال لهجة عامية تتطور باتجاه مهمة راقية والعكس صحيح أيضاً.

وفي سنة (1986) ومن خلال تحول جذري في الرؤيه، أعاد والد لمصطلح فيرغارون قيمته الحقيقية. وبالنسبة لهذا الباحث تكمن الأهمية لحاله إردواجية اللغة، ليس فقط في علاقة القرابة الموضوعية بين انطامين «H» و«L»، بل في الاعتراف بتلك القرابة كما عليه لدى أعضاء النظرة التصيفية التي ترب هذه لحالات بواسطة وجهة نظر دينامية تحض عملية توظيفها المعاني إن ما يميّز حالة إردواجية اللغة هو أن أعضاء الجماعة قادرون على استخدام ما يسميه والد الحيارين المعرفيين

- إمّا أن تعتبر «H» كديل لغة المشتركة. ترمز هذه الحالة إلى المثنى المعياري للتنوعات.

- وإمّا تعتبر «H» و«L» كلعبات مختلفة، وهذا ما يطرح مسألة رسم حدودها.

وعش التنوع «H» في حالة إردواجية اللغة نموذجاً للمعيار الذي يستخدم كقاعدة لتقييم الأهمية المعطاة والمسافة المقدّرة لكل ممارسة لغوية نسمي إلى نواه مشتركة. ينتم هذه التنوع بوظيفة المصد المثالي (idealtyp) لغة (سأ لمصصيح فيس). ويصبح هذا المصطلح احتمالياً وملائماً في كل لغة (...) تحدّد تعيها فجأة. وتلعي استعمال اللغة العامية

وتكمن أهمية عمل ظاهرة (...) إردواجية اللغة في [...] الوسائل التي تقدمها  
كي ترقى إلى مبادئ الفصل بين الألسن (idiomes) من خلال جدول  
(التنوعات) وكي تتصور إمكانية البحث عن تحديد الممارسات اللغوية

«وب أنها صيغة من خلال هذه الرؤية، تبرر إردواجية اللغة كحالة مفارقة  
حيث يؤدي تحديد التنوعات «H» و«L» وتحميد التنوع «H» وفق مرحلة ثابتة  
إلى تشييل وحدتها وتسيها» (والد 1986 ص. 53 - 51)

لا تكتسب القراءة الموضوعية بين اللغات أية أهمية من خلال وجهة النظر  
الدينامية، هي حين أن حالة أخرى لا ندرج في إطار تصنيف إردواجية اللغة،  
يمكن بها أن تنتمي إلى الدينامية التي نحصل إردواجية اللغة.

ثمة دينامية في حركية إردواجية اللغة تبعاً للمثال الذي أعطي على اللغة  
الرومانية ومن خلال العلاقات بين اللاتينية واليونانية تعتبر اليونانية بالنسبة للاتينية  
اسمط المثالي للغة بشكل ممتاز، وتقوم جريئاً بدور التنوع «H» ومن خلال  
مفردات السيطرة، وبالمقابل تعتبر اللاتينية كلمة إجبارية في كل سلسلة الوظائف  
التي تتعلق «H» بيد أن هذا التوزيع لوظيفي يبقى بعيداً عن ظاهرة إردواجية اللغة  
المتصورة كسيرورة دينامية ووفق الحالة التصنيفية، لا يتطابق هذا الوضع مع  
إردواجية اللغة، لأن التمييز بين اليونانية واللاتينية لم يكن يوماً عامضاً بالنسبة  
للأشخاص المتكلمين.

ويحصل والد لغة الياكوما (yakoma) في باغي في جمهورية إفريقيا  
الوسطى (centrafricaine) يوجد في هذا البلد لغة مشتركة تسمى السانغو  
(sango) هي الأصل، كانت هذه اللغة محصنة لنقل المعارف على أساس أنها  
لغة مستعمرات هجينة مع اللغة الإنكليزية (pidginisé) متفرعة من الياكوما؟  
وأصبحت فيما بعد اللغة الأم لسكان المدن، أياً كانت أصولهم الإثنية. ومع  
بداية الإستقلال، خضعت هذه اللغة إلى جهود التقدير والتحديث والإنتاج الكتابي  
غير المنتظم مع إشتارها وإستعمالها كلغة محلية حيث تم توصف عوامم التعير  
واللهجات والإحلاف الوظيفي. سعت إدن في لغة السانغو على العناصر التي  
توسم حانة إردواجية اللغة المترافقة مع تنوع «H» في طور السكوي والمتأثر  
بمودج اللغة الفرنسية. وتبعاً لوجهة النظر الأخيرة، لا تمتلك السانغو سوى علاقة

اشتقاقية مع لغة سكان الياكوما.

ورغم ذلك، يعتبر الوصع مختلفاً تماماً بالنسبة لهؤلاء، حتى ولو كان سكان الياكوما الريفيين يرتبطون بصفة محدودة مع لغة السانعو، فهم يعيشون حالة انفصال اللغات بدون معوقات. لا بدّ من الإشارة إلى الظواهر المهمة التي تمرر عند سكان الياكوما في بانغي. لقد استقر هؤلاء بتنظيم جماعة لغوية في المدينة وكانوا قد تحلوا عن الياكوما (الأصلية) في محادثاتهم اليومية بمصنعة تنوع يستقى السانعو (التمهيدي) أو «السانعو الياكوما» .. وتحصص لغة الياكوما الأصلية لحالات الشكلية ولمسألة الحفاظ على التقاليد قصارى القور، وبالرغم من غياب الإستعمال بالنسبة لسكان مدينة بانغي، كتنوع «H» لغة السانعو والحاصة بهم. وحين يفصل سكان الياكوما عن بعضهم بعض (أي عندما يوجد شخص غريب بينهم) تعدم صلاحية علاقة إزدواجية اللغة بالياكوما وبذلك لم تعد لغة السانعو الحاصة بسكان الياكوما سوى تنوع لهجة محلية، مثل غيرها، حيث تحتم عينا مقارنتها مع لغة السانعو الوطنية كتنوع «H» في صور التكوين.

وفي مقال آخر، يبيّن والد أن الإعتبارات ذاتها قادرة على أن تطبق على اللغة الفرنسية التي أصبحت موضوعاً للإستيعاب كدعة محلية وحاصة بالنسبة لقسم من سكان جمهورية إفريقيا الوسطى ويرهن هذا الباحث من خلال التجربة وإستناد إلى الحانة كيف أن الأشخاص اللاطقين يقيمون إستعمال الفرنسية على أساس علاقتها مع إزدواجية اللغة وفقاً لمستوى الصحيح للغة الفرنسية أو عكس ذلك إستناداً إلى الحالة التبسيط وللوسيلة المتوفرة من أجل التواصل

وانحق يقال، إن إزدواجية اللغة، هي حالة فاصلة حيث أنها غير قادرين على أن يقرّروا اجتماعياً، مسألة لغة واحدة أو لعتين ولا يرجع ذلك إلى أن الأشخاص اللاطقين يعتقدون بأن لهم شأناً مع لعتين، في حين أن آخرين لا يحسبون إلا لغة واحدة، والجدير بالذكر أن اللاطقين أنفسهم يمتيزون بين الوصعين وذلك وفقاً لظروفهم الحاصة.

شير أيضاً إلى حالة إفريقيا الوسطى حيث تحفي إزدواجية اللغة، إزدواجية أخرى. كما يسمح للغة الياكوما الأصلية أن تطالب بتحقيق مستوى «H» على غرار لغة السانعو.

بيد أن هذه اللغة قد بنيت مكانة إجتماعية أصبحت وفقاً عليها كما أن هناك لغة مستقنة بمستوى «H» قد تكونت فيها واستقلت عنها. لقد إقتصرت محال إردواحية اللغة (ياكوما - سانعو) على المجموعة المحدودة لسكان اياكوما الذين إستقروا في المدينة واستثموا من حضارتها

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة، عندما تكونت إجتماعياً اللغات الرومانية المنحدرة من اللاتينية كلهجة محكية وحضت أيضاً على إستقلالها. وفي هذا الإطار، لم تحدث أية ثورة مشابهة في اللغة العربية رغم أن موصي الاختلاف شديدة التباين موضوعياً

تؤثر حالتا إردواحية اللغة والتوزيع الإجماعي للخيارات المعرفية على طبيعة الوصف اللساني بوصف المقصود قد تختلف دلالة ملحوظة في إطار النواصل بين «H» و«L» أو في إطار الانفصال بين عناصر هذا التوسع الشائعي.

وفي الحالة الأولى، يتوجب على الوصف اللساني أن يدمج في أن واحد «H» و«L» وفي الحالة الثانية، يُزعم يعزل «H» من الوصف المحصن لمستوى «L» كما يعرض عليه أن يعالج حالة المفردات لمقتبسة أو التي توسم بالتشوب (راجع الفصل الثالث). وبإختصار، يسعى التركيز على معيار احتمالي يحصر مستوى «L» والناجم عن ممارسة اللهجات المحكية دون أن يأخذ في الحسبان وضع «H» وأحال أن الوصف اللساني يتغير تبعاً للخيارات. وبالتالي يباثر التطور اللغوي لجماعات بالتطور الذي يطرأ على التوزيع الإجماعي. وبعبارة أخرى إنّ المعث الاجتماعية للحالات اللغوية رغم أنها لا تحصل على مصدرها المحصور في الخصائص اللغوية - فهي تؤثر عليها في المدى المتوسط عن طريق التوزيع لوطيفي. يشير أيضاً إلى أنّ التغيرات اللسانية هي في نفس الوقت متدرّجة كما أنها تتحرك في ظروف متشابهة لكنها لا تعرف حالة الانتظام بسبب فقدان التواصل بين نظام وآخر. يمكن إيجاد حل لهذا التناقض الظاهري، في حال إعتبارنا أنّ التعبيرات تفرص رماً لتعائش بين الأنظمة. فانطوهر التي توسم عمل التوزيع قد تؤدي أحياناً إلى إحتفاء أحد هذه الأنظمة. علاوة على ذلك في حالة إردواحية اللغة، يتصمّم النظام (L + H) في أنظمة متباينة حيث ينورع (H) و(L) إلى مستويين مختلفين

## II - البعد المؤسسي:

### اللغة الفرنسية واللهجة الريفية أثناء الثورة

تعالج اردواجية اللغة، إذ، انحالات العاصلة التي تشهد استقراراً نسبياً في الخطاب الاجتماعي الذي يتناول الاختلاف في هذا النوع الشائ (المقسم إلى لغتين، كنوعين في اللغة الواحدة) يتكوّن في لوقت نفسه من هذين الحيرين المتحركين في الممارسة تبعاً للظروف

وفي حال أنّ هذا الوضع لم يبلغ الاستقرار المنشود، لا بدّ إبدأ من الانفصال الاجتماعي للغات أو اندماج المستويين «H» و«L» في نظام متغير ومشترك. وحين ندرك المصير الذي آلت إليه علاقة اللغة الفرنسية باللهجة الريفية (patois) في فرنسا وكندا (فرنسا الجديدة) في القرن السابع عشر حتى الثورة الفرنسية (أسلين وماكلوجين 1981). فإن المرصيتين تسلكان الطريق الصحيح إلى التحقيق انطلاقاً من ذات الجماعة اللغوية.

- لقد وصف الأب غريغوار، أثناء الثورة، في تقرير حول «ضرورة توفير الوسائل لقصاء على اللهجات الريفية وإصفاء الطابع العالمي على اللغة الفرنسية» (عرض هذا التقرير أمام المؤتمر سنة 1784)، الحانة اللسانية في فرنسا التي كانت متشابهة مع «برج بابل» كان يتحدث الناس بأكثر من «ثلاثين لهجة ريفية» وبالتالي إنقسم الشعب الواحد إلى ثلاثين جماعة لغوية.

ورغم التقرير نفسه، وإنسجاماً مع الرأي الشائع في تلك الحقبة ان اللغة الفرنسية «في فرنسا الجديدة» لم تكن مستعملة فقط بل كانت متداولة بطريقة نفية وحالية من البر (accent) واستناداً إلى هذه المعطيات المتوافرة حول أصل المهاجرين في القرن السابع عشر إلى كيبك (Québec) تبعاً للأقاليم الريفية، لم تكن هذه الشعوب على قدر من التجانس، ولم تنحدر الأكثرية فيها من «إيل دي فرانس» (Ile de France) وبقيّة هذه الشعوب منتشرة على الأرض التي استقرت عليها ولم تتوفر فرص التعلم ولم تكن تقيم إلا علاقة محدودة مع شؤون الإدارة والشروحات التي عرضت من أجل تعليل هذه الظاهرة، ولاسيما من قبل برونو (Bruno) في مؤلعة الكبير «تاريخ اللغة الفرنسية»، لم تقدّم الدليل الكافي

أما الفرصية الأكثر واقعية، هي بكل بساطة، ظاهرة غياب التوحيد (unification)، ويكمن التوحيد المديهي للغة الفرنسية في كيبك في أن الحالة كانت عرضاً لأحكام متباينة في إطار ديمامية إردواجية اللغة وبسبب فقدان تأثير التنوع الكتابي الراقى في كيبك، فإن مختلف «اللهجات» المتجذرة لم يستعديها على أساس تعيرات في اللغة نفسها. وتتحلى اللغة الفرنسية كتشوع «H»، غير أن هذا تشوع لم يترك أي تأثير يذكر إذا أخذنا ظروف الحياة في الحسبان وبالمقابل، وهي فرنسا ليست اللغة الفرنسية في شكلها المكتوب، مصنعة كتشوع «H»، فهي توضع في نفس الفئة كالفرنسية المستعملة في البلاط ومن قبل الطبقة البرجوازية أو في جزيرة (Ile de France) في حين أن اللهجات قد تم نويها في حالة اللغات المحتملة

وقد أشار كل من أسلين و ماكلوجين إلى أن هذا الحير لم يكن معتمداً من قبل كل المعاصرين. وفي مصر على نصيب من أشهره رفض بارير (barrere) أمام المؤتمر إقصاء اللهجات في حق اللغة الفرنسية في حين أنه أُنقذ بفسوة «الألسن العربية» (idioms étrangers) (الباسك، البريتون، الألمانية، الإيطالية) أما بالنسبة لغريغوار (Gregoire) فقد إحتلمت لديه صورة هذا المحط الذي لم يكن وطنياً (عكس محط بارير)، بل كان عالمياً. إن ما يميز اللغات لا يكمن في تصغيرها وفقاً لسمادح، بل وفقاً لدرجة التطور. وحين سعي اللهجات، فمحس ندفعها إلى التطور نحو اللغة الفرنسية، بدلاً من أن تستبدل هذه الأخيرة بها.

وبالرغم من هذا التباين، لم يكن لدى بارير وغريغوار ومعاصيرهما أية فكرة عن اللغة، كما تصوّرهما دي سوسور. بيد أن التصنيفات التي شهد عليها النصوص غريغوار أو بارير تعتبر واقعية إن الطابع الاجتماعي لتصنيف اللهجات الريفية كلغات معبرة يعد أو يلعب مبدأ التفاهم بين الجماعات المعوية. فالقواعد التي تجبر معالجه الأسرياحات (écarts)، على أساس التعديرات، تفقد مكانتها الاجتماعية. وفي ذات الوقت، إن التصنيف المبكر للمعطوط وطريقة نقله إلى لغة مختلفة، يعرقلان عمديّات الاستيعاب. يتدخل إذاً كتاب لإنتاج المعطوطات التي يمكن صياغتها في إطار النحو المشترك. يقضي تصنيف هذين السمودحين من التشوع، كونهما تدعين إلى لغات مختلفة إلى انتفاض أثناء الوصف

اللساني. فاللغات التي تمّ تصنيفها وفق مبدأ التباين، تميل إلى التفرّع. وكل ما هو مبتكر ومحدث سيصطدم بالحاجر الرمزي الذي يفرضه التمايز بينهما.

### III - اللغات الهجينة (الكريول)

لقد تيسّر لحاجيج (Hagege) أن يختار عنواناً محتر للغة الهجينة في المستعمرات<sup>(1)</sup> (creole)، لأحد فصول كتابه الرائع «إنسان الكلام». وذلك، لأن حالة تلك اللغات قد تنسب مع التعييرات اللسانية المتواترة في ظروف التوارث المعوي الفاقد للثبات. وبإمكاننا أن نشاهد بالعين المجردة عمليات تكوينها يقصد بها التعبير عن رؤية باعثة على التفاؤل بعض الشيء. يدّ مصصح اللغة الهجينة (الكريول) على اللغات تبعاً لمبدأ التمثيل الاجتماعي. ويتم إنتاج تلك اللغات عن طريق الاحتكاك بين لغة أوروبية وباصقين أجانب يحاولون إملاؤها بطريقة لا مهجية. وتبعاً لهذا التصوّر، يمسح هذا المفهوم المجال أمام نوع من القصة الأسطورية

**المرحلة الأولى:** مجموعة (a) من اللاطقين الأجانب في حالة لغوية (b) تحاول أن تتواصل في لغتها وإذا قدر لهذا التبادل أن يكون منتظماً، قد تنشأ لغة ذات توصيف محترل ومفردات صعبة وصرف وبحو ميسران. تسمى تلك اللغة البيدجين (pidgin)<sup>(2)</sup> أو السابير (saber)<sup>(3)</sup>.

**المرحلة الثانية** إذا توفر لهذا الاحتكاك أن يتكشف ويتعزّر، تتجه لغة البيدجين إلى مريد من التعقيد. وفي الحالات، حيث (a) تستخدم نفس الأشكال مع المجموعات (b1)، (b2) حيث من المفترض أن يكونوا مفصلين عن بعضهم بعض وبدلًا، تتحول البيدجين إلى لغة ناقلة للمعارف (véhiculaire)، ويخصص مطلق هذه المرحلة للتنوع طريقة واضحة للابتكارات غير الثابتة كما وردت في المرحلة الأولى.

(1) تعتبر (الكريول) (creole) لغة محدثة ناتجة عن احتكاك اللغة الفرنسية مع اللغات الإفريقية

(2) تصف البيدجين كمرطانية (jargon) إنكليزية كانت تستخدم في الأعراس التجارية في الموانئ الصينية

(3) لغة «السابير» هي رطانه محتطة بالعربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية وهي متكلمة في شمال إفريقيا

(4) جمعت هذه التعديلات من خلال مراجعة بعض المعاجم كالسهل وروبير ولاروس. يحاول المؤلف

في هذا الكتاب أن يطرح تعريفاً لكل من هذه المصطلحات (المترجم).

المرحلة الثانية (مكررة): تتوقف المجموعة (a) ذات طابع اللغة الناقلة عن الانتشار وتدمج المجموعة (a) في جداول (b) حيث يُفسخ المجال أمام شوء تنوعات (a1)، (a2)، إلخ.

المرحلة الثالثة: مجموعة (a) تستبدل، في حالة (b) «بالغة الأم» التابعة لمجموعة صغيرة (c)، دون أن يصبح متعدّد الوظائف (يفرض الموقف حالة تعددية اللغة). إنّ التنوع (a)، الذي سيبدّل عليه من الآن فصاعداً ب (c) سطبق عليه تسمية (الكريول). ترمز المرحلة الثالثة إلى إتحاد طابع التهجيز اللغوي (creolisation) وإلى إكتساب لغة الأم في وسط الجماعة (nativisation).

المرحلة الرابعة يمكن إعتبار (c) كتشوّع من ضمن المجموعة الواردة في سجدون (حتى ولو بقيت على علاقة إزدواجية مع (a). حيث تشير إلى التعقيد أو إلى فرع صفة التهجيز اللغوي (décréolisation).

ومع ذلك، لن تتمكن هذه القائمة من وصف التطوّر الحقيقي للغات الهجينة التاريخية. بالمقابل وكما هو حال إزدواجية اللغة، فهي تحتفظ بالقيمة اندينامية فقط وفي إطار الرؤية الاجتماعية، يطلق البيدجين عاباً على مرحلة (2) والكريول على الشّوع في المرحلة الرابعة. ثمة فرق منهجي بين التصنيفات العلمية والتصنيفات الاجتماعية

المرحلة	التصنيف اللغوي	الدينامية اللغوية	الوظيفة	التسمية الاجتماعية
المرحلة الأولى	البيدجين (pidgin)	توسيط لغوي	احتكاك يحدث بالمصادفة مع الأجانب	لا يوجد
المرحلة الثانية	لغة ناقلة بمعارف	ثبات، بديّة تعقيد	احتكاك منظم	بيدجين متعلّد
المرحلة الثانية مكررة	—	—	إعادة الامتلاك الداخلي في وسط الجماعة	
المرحلة الثالثة	كريول (creole)	تعقيد لغوي	إكتساب لغة الأم في وسط الجماعة	
المرحلة الرابعة	لغة	تعقيد لغوي مكتمل	إكتساب سجع لغة الأم في وسط الجماعة	كريول متعدّد



الجدير بالذكر، أن مصطلحات التبسيط أو التعقيد لا تعول على مقياس  
الشيء موضوعي كما هو متيسر أو متعّد التركيب بل على الاختيار الذي يقوم به  
الأشخاص الناطقون للعناصر وفقاً لصعوبتها. وما يحدث أن تلك العناصر قد تلمي  
أو يحل محلّها أي شيء آخر.

وستناول فيما يلي ديامية هذه الحالات اللغوية المطبقة على نموذج  
البيدجيز الإنكليزي المستخدم في الكامبيرون إستاداً لوصف الذي أحزه فيرال  
(Feral) (1989).

نقد إستقرت في عرب، هيفيا لغة ناقلّة للمعارف ومحدرة من اللغة  
الإنكليزية ويطلق عليها الألسيون تسمية (فاب) وذلك إحتصاراً لعبارة (western  
african pidgin english) ثم توافق عليها الناطقون على أنها البيدجين أو اللغة  
الإنكليزية الركيكة (broken english). قد تقترب هذه اللغة من بهجة الكريول  
والكريولو (criolo) ذات المنشأ البرتغالي، على الصعيد النحوي، لكنها تفتقر عنها  
من الزاوية المعجمية.

ويصبح خيار هذه المجموعة المتواصلة جغرافياً في معظم هذه البلدان  
متيسراً، والسبب يعود إلى أنّ المستعمرات البريطانية سمحت بإبرار مكانة  
الإنكليزية بشكل رسمي في حين أنّ هذا الموضوع لا يطبق على الكامبيرون، لأن  
معظم المستعمرات الألمانية القديمة قد آلت إلى عهدة الإدارة الفرنسية بعد  
الحرب العالمية الأولى

والحال، أنّ هناك لغة متميّزة عن الإنكليزية فوق نفس الامتداد الجغرافي،  
بالنسبة لكل المواطنين (وهذا ما يجعلها متميزة عن الفرنسية، كونها لغة ناطقين  
الأصبيين ويتحدّد موقع هذه اللغة تبعاً لمنطقة حيث يتمّ التداؤل بها وتشهد هذه  
اللغة انني إنحدت طابع التهجيز لكريولي في منطقة لامب (Limbe) (مكتوريا  
القديمة)، حالة إردواجية اللغة في الكامبيرون العربي حيث تتعايش لغة البيدجين  
واللغة الإنكليزية. كما أنها هارت بإستقلالها في المنطقة المركبوية علاوة على  
ذلك لقد تكوّنت لغة إصطلاحية (argot) (الميكروبيدجين) وذلك عن طريق إضافة  
مفردات فرنسية مبتورة وناقصة (بان بدلاً من بطلون، وريم بدلاً من الأم (merc)  
وتختلف لغة البيدجين الإنكليزية من وجهة النظر اللسانية، عن الإنكليزية رغم أن

الجماعة التي إعتمدتها كلمة أم، كانت محدّدة جغرافياً، لكن عملية التّعقيد اللغوية قد بلغت خطوة متقدمة، وبإمكاننا أن نرصد العناصر الالتمولوجية (الاشتقاقية)، بيد أنّ انبثاء اللغوي يتميّز بمصنّفات خاصة. بسوق اليكم بعض النشاهد

- بيدجين: (pidgin)

«a don 'komy 'a fo' tu mun' 'djesno» تعبير صادر عن ناصقٍ بالفرنسية من يواندا (لم تتوفر له فرصة التعلّم)

نقل هذا التعبير من خلال الاشتقاق: «a done come here for two month just now»

- لترجمة الإنكليزية «a come here two month ago» تشير إلى أن نظام مظهر حدوث الفعل (aspect)، حيث تدرج الأداة «for» قد عرفت تطوراً متزايداً في البيدجين، في حين أن حرف الجر «fo» المستخرج من «for» يتميّز بتورّع يدعو لدهشة بإمكاننا أن نلاحظ مدى صعوبة إضافة مفردات من اللغة الإنكليزية إلى عبارة أطلقت بها طالبة تتكلم الإنكليزية. «every body we i' bi concerned dat is di pepol we di relatives of di'man we i'don day, al, dem go kom gada fo di kom'pon we dem get to kray diday»

الترجمة: يتعلق كل شيء بنا، يعني الناس أهالي الشخص المنوفى اندين، سيأتون كلهم ويتجمعون، حيث يجب أن يكون الميت.

لقد أشرنا إلى النكلمات المقتبسة (بشكل محدود) من الإنكليزية المعيارية ومهما تكن الظروف الأكثر تلاؤماً في منطقة التواصل، يعتبر النظام المزدوج الذي يحير مثل هذه الاصطافات محتتماً عن نظام اللغة الإنكليزية المودحية

وهكذا، يبدو لنا أن المقاربة الدينامية تأتي في المرتبة الأولى قبل المقاربة التصنيفية. من الفائدة أن نبيّن بين اعتماد اللغة الأم لجماعة (التوليد) وبين وجود استعمال بديهي وثابت ومفتوح (لهجة محكية) فنحن نميل تبعاً للمقاربة التصنيفية إلى الحيط بين اعتماد لغة الأم واللهجة المحلية. والجدير بالملاحظة، أن البيدجين المستعمل في الكاميرون كلمة أم وفي مساحة جغرافية محدودة قد

تحوّل إلى لهجة محلية وامتد إنتشاره في بقاع واسعة.

## VI - اللغة المصاحبة والتفخّلات

تعتبر حالة إردو واجية اللغة كحدّ فاصلي داخلي في التعبيرات كما أن كل لغة هي حكماً مكرّسة للتمييز. في هذه الحالة، ثمة تنوع خاص يمكن له أن يشأ كلغة (h). هذا ما يحملنا على إعتبار فصائل التنوع المتباينة كدعة أخرى (i) وبالتالي فإن مكانة فصائل التنوع المتوسطة يلعبها العنصر عندما يطرح مسألة الاختلاف الاجتماعي للغات، تمنح خيارات معرفية إلى الممثلين الاجتماعيين. تكسر دينامية إردو واجية اللغة في إعتبار أن التباين بين (H) و (L) يتميز بموقع حيادي في الممارسة اللغوية للأشخاص الناطقين.

لقد أشارت ريتيه باليار (Balibar) إلى ظاهرة أخرى يستحيل على لغة ما أن تتموضع كما هي عليه من الناحية الاجتماعية من غير أن تتعلّق، كونها محتزمة عن اللغات الأخرى واستخدمت هذه الباحثة مصطلح اللغة المصاحبة (colinguisme) كي تدل على شبكة العلاقات المتعلّقة التي يقيمها الخطاب المؤسس حول لغة ما مع اللغات المتميزة عنها.

لقد تم إرساء قواعد اللغة الفرنسية على أساس التمايز بين اللغة الرومانية واللغة الجرمانية في «قسم العهد في ستراسبورغ» (serments de Strasbourg) الذي يعتبر الوثيقة الأولى حيث ظهر شيء يمكن لنا أن نسميه اللغة الفرنسية (16 شباط 842). تصنّف اللغة المصاحبة التي صمدت طويلاً بين الفرنسية و(اللاتينية) واليونانية في المرتبة الثانية بالنسبة للغة التي تتضمن الإنكليزية. لا بدري كيف تصوّر بخلاف هذا الرأي الإتجاه المعادي للغة الإنكليزية من قبل المدافعين عن اللغة الفرنسية أو نبي مسألة إرتباطهم الملمم بالاصطلاحات الإملائية المحدودة. ترسم كل هذه الحالات التي لا تؤثر إلا جانبياً على اللغة كنظام، حدوداً حساسة ويرجع سبب ذلك إلى طابعها الهامشي.

ويتعارض منهج اللسانيات الوصفية مع المنهج الاجتماعي التصيمي على عرار تعارض عملية مفتوحة حول وجهة نظري محلية مع عملية التحديد وبتهم اللساني بتحديد آليات إستيعاب الإلتاح اللغوي. قد يشعل هذا الموضوع بال

الممثلين الاجتماعيين أو (الناطقين) ولا سيما عندما يصنعون الممارسات الدعوية ويعون مسألة الاختلافات بين مكوناتها.

نحن قادرون إذن على تحليل الظاهرة الأشككية لتعابير العامة في الكلام الأساسي تبعاً لاتجاهين الإتجاه الأول يشير إلى النسبيات التي تجد نفسها أمام حوار عاملٍ لتعابير داخل المادح المعقولة أمّا الاتجاه الثاني يدل على السوسولوجيا التي لا تستطيع أن تقارب مسألة النعات إلا على أساس فئات إجتماعية مرتكزة على الخطاب

لن يحتاجنا الأمر، عندما نعلم أنّ النسبيات تميل إلى تنقية مفاهيم التوزيع التوصيفي في الوقت الذي يحاول فيه الخطاب أن يقوم بأداء وظيفتها المعرفية



## اللسانيات والنموذج التغيري

يهدف النموذج ذو المسح التغيري (variationniste) إلى دمج التغيرات في الوصف اللساني وتتطلب عملية عرصه اختباراً بوظيفة المراقبة التجريبية وتصف اللسانيات نظام الأشكال المحممة بالدلالة وكان بلومفيلد (Blomfield) قد اقترح في الخمسينيات وضع مدونة وصفية تحتوي على منقوشات تم إحصاها ويشير هذا المنهج لإعترافات على جانب من الأهمية وفهم سميده كل من هاريس (Harris) وشومسكي (Chomsky). يستطيع أن يوحدها على الوجه التالي

- يتغير عينا أن يقوم بوصف العلاقات بين الأفعال التي تعتبر عن صيغتي لعل معلوم والمجهول، بالإضافة إلى المنقوشات ثم تجانس بينهما، لا بد أن يقع عنه

لا تعدى المدونة مجموعة من المنقوشات القابلة للتأويل، يتحكم عليها أن ينطق من تلك المجموعة وليس فقط من المدونة بمردها.

- تشمل كل لغة على منقوشات عامة وتحصص تلك المنقوشات بدورها إلى عمليات وصفية كونهما محممة بعنة دلالات

يقترح شومسكي، إذاً، إحصاءاً لموضوع اللسانيات إحصاء اللغة كدليل على مقدرة المتكلم. وبالتالي، تصور نظرية اللسانية على هيئة نموذج توليدي قدر على إحصاء مجموعة لا متناهية من المنقوشات الممكنة. ويتسم موضوع اللسانيات بالحدس عند الناطقين ويتأكد هذا النموذج في حال أعين هؤلاء عن

تنقي الملاحظات المنتجة، إضافة إلى السبب التي يحسبها إياهم النموذج (1) وترر اللسانيات ذات المحي التعيري شيجة للتفكير حول إمكانية مراقبة القدرة اللغوية ويقتصر عمل أصحاب النظرية التوليدية على نطاق الجملة (2) كما أنهم لا يحدون من إعتبار مقدرة اللساني المتحدث بالمشأ (locuteur natif) على أنها تمثل القدرة اللغوية المشتركة وهكذا تصطبم هذه المسئمة بالإعتراض المردوح

يملك الناطقون، علاوة على معيار عملي (المهارة) تمثلاً لهذا المعيار، مرتبطاً بالهوية الاجتماعية للغة. ويتيح لنا هذا الحكم إمكانية الإلتصاق بالتمثيل وليس بتحقيق هذه المهارة.

لا تميل السامح المقترحة فقط إلى تقليص دور التعيرات حين تتميز الناطق البديل عن اللساني المتحدث. بيد أننا نحاطر عندما نقيم مدى القبولية إستناداً للمرصيات. ترتبط المراقبة، إذن، بالنظريات التي توظف في عملية الفصل بينهما وإزاء هذه الممارسات المتباينة، لا شيء يؤكد على أن المتحدثين أصبحوا قادرين على تقديم كشف حساب عن قدرتهم اللغوية.

ويتقبل أصحاب اللسانيات ذات المحي التعيري الفلسفة التوليدية، غير أنهم يثيرون المسألة المردوجة التي تكمن في اندماج التعيرات والمراقبة التجريبية في قدرتهم اللغوية.

## I - النموذج التغيري

1 - البحث الاجتماعي في المتاجر الكبرى: نعتد هنا التجربة الرائدة الموصوفة بكثافة الدلالة وبالسهولة التي قام باستجارها لايوف وبذلك في موضوع نطق حرف الراء (R) في مدينة نيويورك (راجع لايوف (1976) يلفظ الناطقون

---

(1) نعتبر إمكانية هذا الحكم في غاية الأهمية ويطلق عليها ميلز تسمية «حدث اللغوية» (factum grammaticae) (fait de grammaticalité)

(2) إن إطار الجملة، المعيد في المنظور العدادي والمعتمد في النظريات التوليدية، يصنف كنمط من الملاحظات لا يتواجد إلا في حالة الكتابة أما الجمل السورية (périodes) التابعة للنظام الشموي تشهد تركيباً مختلفاً (راجع في هذا الخصوص من blanche-benveniste).

بالإنجليزية في تلك المدينة، نارة حرف انراء، وطوراً يحتمل من عباراتهم. وتبعاً لمصطلحات علم وظائف الأصوات، يتكون هذا الصوت  $r$  من إثنيين من البدائل المطلقة  $r$  أو  $[Ø]$ <sup>(1)</sup> وحين نتحدث عن الدليل المطلق، يعني ذلك ان نفعل بأن هذا الصوت يطلق من خلال الشفاه، وليس من غيرها، ولا تحدث هذه المسألة إلا «بصرية الصدفة» (يذكر لا يوف ها هوبيل). لم تثبت الدراسات الإحصائية صحة هذا الاعتقاد، الدائع الصيت، حيث أن غياب الإنجاز الصوتي بهذا الحرف يشير إلى انتماء لاطقين إلى الطبقات الشعبية، وتابع لا يوف درسه هذه المسألة على الوجه التالي

حين نطلب من موظف في متجر معين أن يسمع عبارة الضيق لرباع (fourth floor)، وان يرشدنا إلى مكان أي قسم، يتظاهر هذا الموظف بأنه لم يسه جيداً، فحصل منه على تواريد لتلك الحارة (occurrence). وفي حل أب عرماً على إجراء بحث اجتماعي في المتاجر ذات المستويات المتباينة، أصبح قادريين على رصد الطبقات الاجتماعية<sup>(2)</sup>

يذكر ها أنواع المتاجر حيث قام لا يوف بأبحاثه «المناجر الرقيقة» (saks)، المتاجر ذات المستوى المتوسط (macy's) والمتاجر الشعبية «الرحيصة» (klein's) بذل من الآن وصاعداً على تلك المتاجر بالمرور التالية:  $S + M = et K$

نقد أشرف لا يوف بنفسه على البحث، مرتدياً رأي الطبقات امتوسطة الحال، وحين يتكلم، كان ينطق بحرف الراء كونه يسمي بالمشأ إلى مجتمع ييو جرمسي (new jersey) وحاصلاً على دبلوم جامعي. لقد تم تدوين الإجابات التي تناولت 264 موضوعاً. وهذا ما يتطلب وقتاً يقرب من ست ساعات ونصف من تلقي

(1) لقد استخدم الرمز  $[Ø]$  كي يدل على الإنجاز الصوتي الذي لم يتحقق (لقد تم التوافق في البيانات، على اعتبار غياب الإنجاز الصوتي على أساس تحقيق له).

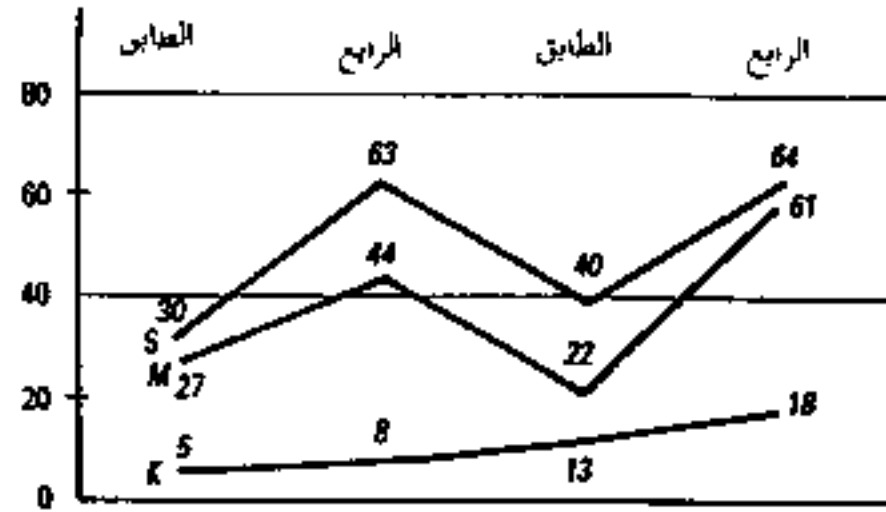
(2) تتجاوز هذه المسألة المهمة من الناحية السوسولوجية لإطار المتغير بعصر المعنى، وبالرغم من أن هؤلاء المواطنين الذين يحدرون تقريباً من نفس الطبقة الاجتماعية فإن سمكهم اللعوي يتطابق مع إمكانية المسحر حيث يعمون ولاختصار أن اعتماد أي أسلوب في الإنتاج اللعوي يرتبط بحيط الموقع يساهم هذا الأمر بتفسير ظاهرة الإحصاءات السابقة التي تعتمد المنهجية المراقبة وكادت تؤدي لنتائج الإحصاءات إلى استنتاجات من نوع «الدليل المطلق»



المعطيات وحدّد هذا الباحث العوامل التي تخصّ كل موظف (المتجر، الطابق والقسم، الجنس، العمر المقدّر، يقسم كل شطر إلى خمس سنوات) الوظيفة (رئيس قسم، بائع، أمين صندوق، عامل محبر، السلالة، البر أجنبي أو من نفس المنطقة).

بيّن التحليل الذي يظهر من خلال الرسم المباني مدى تعقيد هذه

المراقبة.



يمكن توزيع النسبة المئوية لعمولة بطو الرء (r<sub>1</sub>) وفقاً للمواقع الأربعة في كل من المتاجر

(S = Saks, M = Macy's, K = Klein)

1. قد يحصل المتغير السوسيوولوجي (r/) (variable socio-linguistique)

على مجموعة من القيم (r<sub>0</sub> = [Ø] ou r<sub>1</sub> = [r])

2. كما أنّ هذا المتغير السوسيوولوجي يحصع لشروط معينة من اساحية

الإحصائية. وتبرر المتغيرات التفسيرية الإحتلاف المبهجي والمنماسك الذي يصرأ

على توارد (r<sub>0</sub>) أو (r<sub>1</sub>) وتشير الأرقام إلى النسبة المئوية للإجاء الصوتي في كل

حالة (réalisation)

3. تتورّع المتغيرات التفسيرية في متغيرات داخلية (السياق اللساني)

ومتغيرات خارجية (الموقع الإجتماعي) غير أسا لم يتوقف الأ عند المتغير

الداخلي أي حالتي التوارد للصوت /r/ في الطابق الرابع (fourth floor)

ويختلف الميل للإجاء /r/ في /r<sub>0</sub>/ أو في (r<sub>1</sub>) وفقاً للموقع النهائي (floor) أو ما

قبل الحرف الصامت. وفي سائر الأحوال، تبدو النسبة المئوية (r<sub>1</sub>) مرتفعة جداً

في آخر الكلمة.

حالة التوارد الأولي			حالة التوارد الثانية		
الطابق الرابع		* إنبراح	الطابق الرابع		* إنبراح
K = 6	8	60 %	13	18	40 % +
M = 27	44	60 % +	22	61	180 % +
S + 30	63	110 % +	40	64	60 % +

لقد حُسبت أرقام الإنبراح وفق الطريقة الجبرية على أساس المربة بعشرية

4. كما أنَّ هناك متغيرين خارجيين يلاحظ أحدهما على الرسم البياني لدلي ويدل على المتجر وعلى الصفات الإجتماعية من خلال الشهرة وتصنيف الثرائ والأسعار، أما الثاني يصهر أقل وضوحاً، غير أنه على قدر كبير من الأهمية.

الطابق (floor)			الرابع (fourth)		
التوارد الأول والثاني		* إنبراح	التوارد الأول والثاني		* إنبراح
5 = K	13	160 % +	8	18	130 % +
M = 27	22	20 %	44	61	40 % +
S 30	40	30 % +	63	64	0 %

وهكذا، يمرر تأثير لتكرار بوضوح تام. ويشمل التوارد الثاني على إبحار صوتي بحرف  $\tau_1$  أكثر بكثير من التوارد الأول ويطرح لايوف ها مسألة الأسلوب السياقي أو قدرة الماطق على الوعي الميتالغوي وهذا ما يدل على تصميم الحديد الذي أتت به النظرية ذات المنحى التغيري ويتحاشى تأثير الأساليب السياقية مبدأ إعتبار التوزيع كخصوصية مرتبطة بالماطق. زيادة على ذلك، يبرهن انطباق بين دلالة لتأثير الأسلوب وبين المكنة الاجتماعية للمتاجر على أنَّ الأشخاص المتحدثين هم غير خاصعين للتحديد صلباً من خلال الموقع، لأن قدراتهم اللغوية هي التي تدمج بشاط وفعالية التعيرات المحتملة.

2. اللسانيات ذات المنحى التغيري - يقضي البحث الإجتماعي الذي أجزه لايوف في المتاجر الكبرى إلى نتائج مهمة على صعيد إبرار العناصر

## المكوّنة للطريقة التعيّرية

1. يتوافق المتعيّر السوسيوولوجي مع الظاهرة نفسها التي تشمل عدة إنحازات

2 يمكن مقارنة هذه الإنحازات من الناحية الإحصائية ومن خلال مدونة مؤلفة من سجلات المراقبة. كما أنّ المراقبة تقتصر تحديداً للمتعيّرات التفسيرية الملائمة وإستراتيجية تختص بها.

3. تسمح المتعيّرات التفسيرية الداحلية مع العناصر العلوية القادرة على أن تشهل أو تعيق الإنحازات المختلفة

4. تنقسم المتعيّرات الخارجية بدورها إلى صمير: المتعيّر الإجتماعي والمتعيّر الأسويبي.

لقد شهدت هذه الطريقة مريداً من التطوّر، وذلك بمفصل برنامج المعلوماتية الذي يطلق عليه تسمية «القاعدة المتعيّرة» التابعة لسانكوف (Sankoff). ويستخدم هذا البرنامج تقنيات الانتقال من النتائج إلى المقدمات (regression logistique)، كي يحضّر إلى كل متعيّر تفسيري مقيساً عددياً قادراً على المساهمة في التحوّل المرصود. وبالتالي كي يستنتج لطابع المسهجي للتعير، وكي يتمخّص شروط التكتيف في عملية التفاعل، لا بدّ من الأحد بعين الاعتبار كل المتعيّرات في آن واحد، وإن كانت تلك المتغيرات داخلية أو خارجية. ويتسنى لهذه الطريقة مقارنة النظام اللساني الخاص بتكتيف البدائل المرتبطة (variantes) المسماة تعسيفاً «مطلقة» من خلال المتعيّرات الداخلية ولكي توصل إلى البنية الداحلية للتعير، يصبح لزاماً علينا قياس مدى التأثير حتى وإن كانت التعيرت حاصصة للمراقبة. وما ينتج عن هذا التحوّل، ليس شيئاً سوى بؤة غير قابلة للإحترال تدعى تلك البؤة: التعير الداخلي الذي يتسم بقياس إحصائي خاص به.

وإستناداً إلى المذهب التغيري، ثمة تجانس بين النظرية اللسانية واسحو التوليدي بيد أن النظرية اللسانية تتكوّن من فكتين من القواعد. القواعد المسماة إرامية والتي تعتبر مصدراً للإحالة والتوافق عند المتحدثين والقواعد المتعيّرة التي

تشير إلى إمكانيات الاختيار بين عدّة إنحارات وفقاً بسية من الإحتمالية مرتبهة بعوامل داخلية وخارجية. ويصنّف التّعير كظاهرة مفتوحة داخل الجماعة. غير أنه لا يوزّع لا الأفراد ولا المواقع في صيقات مفصلة وتنتشر هذه الإستمرارية بأنّ المتعيرات قادرة على أن تكون تقريبية من الناحية السوسولوجية حتى وإن كان مبدأ التحمين كافياً

3 - تسلسل الأساليب وتصنيف المتعيرات السوسولوجية تعتبر اللغة بالنسبة لسوسور كما تصوّرها في «دروس في اللسانيات العامة» كمؤسسة. وهذا أمر أكيد غير أنّ هذه المؤسسة تتسم بمظهر طبيعي ضروري كي يتم توصيها بسلوب عملي وتبعاً للمذهب التّعيري، يصبح قطب لخصوصية «الطبيعية» حداً فاصلاً في تسلسل الأساليب. إنه استخدام اللغة المحلية حسب المعنى المحصّل سبباً عن المصطلح في سوسولوجيا اللغات. ويرى هذا القطب على «مراقبة المراقب» كي يعرف كيف يتحدّث أساس حين يكون بعيداً عنهم، وعما أن وجود المراقب ينبّه الوعي الميتالغوي (vigilance métalinguistique)

تتحوّل ظاهرة تسلسل الأساليب إلى مأرق يخصّ منهجية المراقبة وما يثير اهتمام اللساني هو حدس المناطق الذي يوظفه في استعمال اللغة المحلية تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج اللغوي لا يعني بالضرورة، بل يتعير عليه أن يحدّد قدرة استيعاب اللغة المحلية. والحال أن كل تساؤل مباشر للمناطق يفضي إلى درجة عالية من الوعي الميتالغوي. وينطبق هذا التحمين على كل القواعد الإلزامية بيد أنه يستثني القواعد الخاصة لتعيرات. فالتمثل النوعي عند الشخص للمكلم يحال إلى الإسوب المراقب

إن إنتظام الممارسات الخاصة للمراقبة والقدرة على إصدار حكم يخص اللغة المحلية بطريقة غير مباشرة يعيان معالجه الإنتاج اللغوي الذي يتراكم في مجموعة من الإحماقات (ratage) يتطابق هذا الأمر مع «حدث اسحو» الذي أشار إليه ميلز قد يتعرض المناطق للحدّاع، كما أن الإثبات قد يتوفر لديه كي يدل على إنتماء المفقود إلى اللغة (سوسور). غير أنه، منذ اللحظة حيث تتجسب هذه الإثباتات، الإنعصال، رغم أنها تظل تحت رقابة نظام التعيرات النمساكية وتحافظ على إستقرارها من وجهتي النظر الإجتماعية والدينامية، يصعب عليها بعد ذلك

إيعادها. وإذا حدث أن مطلقاً رغم أنه لم يتح شكلاً معيماً أو لم يعترف به، عندئذ يتأكد هذا الأمر كدليل على أنه أنشأه بالفعل ويقبل به دور أن يلاحظه ويصبح هذا الشكل متوافقاً مع حدس اللغة المحلية حتى ولو تم الإستعناء عنه علانية من قبل المعيار والحال أن معيار اللغة المحلية يصنف كـمهارة، وبالتالي أن الرصوح لتلك المهارة (كإعكاس لمعرفة عند الشخص لمتكلم) لا يكون مسجماً بشكل دقيق. بوسعنا أن نقدم مثلاً مقنعاً على هذا لإبرياج إستوحيايه من بوتييه (boutet) عندما لاحظ مدرّساً يصبح تلامذته ويحاط بهم لا تلفطوا «on dit pas» «pas» دور أن نستعمل أداة النفي (ne) (إيه يافص نفسه)

وهي موصع آخر، نستخدم الأبحاث الأصيلة طريقة المقابلة «صويية» والمنقولة على آلة تسجيل مرئية. تكمن القرصية الأساسية في أن الأساليب المتعلقة بالحطاب المراقب تتورع إستاداً إلى بعد واحد، حاصه عندما يكون الإشباه مكرراً على الكلام. كما أنها تشكل تواصلاً حيث يتموضع الحطاب المنقول باللغة العامية والأرواح المبرجة في الحد الأدنى (paires minima.es). تتمحور هذه المسألة حول إمكانية الحصول على حطاب (a) أن الإسلوب الذي حصلنا عليه في البداية ليس سوى الأسلوب المرصود الذي يندرج في المرتبة الثانية من تسلسل الأساليب:

A أسلوب اللغة العامية

B الأسلوب المراقب

C قراءة نص

D قائمة الكلمات

E قائمة الأرواح المتعلقة بالحد الأدنى (كما نقول باللغة الفرنسية: pâte, patte).

واعتمد لـأبوف خمس وسائل أساسية: (A1) كل ما يقال بعيداً عن المقابلة الخاصة (في البداية، عندما يتدخل طرف ثالث، عند إتهاء المقابلة، رغم أن أنه التسجيل تستمر بالدوران)، (A2) حين يحاطب الشخص الذي يجري معه

المقارنة أشخاصاً آخرين (الأطفال، النعمون... إلخ). (A3) حالة الإسطراد (A4) انقصائد التقليدية والمحتصة بالطفولة، (A5) الإجابة موضوعات تعرض لوقوع في ورطة). وحدد لايوف السؤال التالي: هل حدث لك يوماً بأنك أصبحت في وضع حيث أعتقدت فعلياً بأنك مشرف على الموت، حيث حصلت نفسك «هذه المرة، هالك لا محالة»؟ لا ثعبا هذه الصيغة من تصور طرق تعبير أخرى وهكذا، عندما يُعظ أي صوت، في هذه الحالة يعتبر خطاب الأسلوب مألوفاً أكثر.

نحن قادرون أيضاً على مقارنة التعيير من خلال الإستطلاع عندما نعرض نصاً تم تسجيله بطرق مختلفة على الأشخاص الناصعين لبحث قد نفتق الحكم من خلال أسئلة مشابهة لسؤال هل تظن، أن هذا الشخص قد يُقبل في إحدى الوصائف النامية (نجمة تلمريوية، أمية سر عبد مدير، مصيفة جوية، عاملة تلمريون، بائعة، عاملة، لا يقبل في أية وصيفة) وهكذا، نحكم على درجة الإحرف (رصد وادع أو شبه وادع لتغير).

في وسعنا أيضاً أن نقترح تصنيفاً لتعيرات السوسولوجية. وإذا كانت إحدى البدائل (variante) أحده بانمو، فإن البدائل الأخرى الممكنة لها تسلك مسار التدرج السارلي. لا نعتبر إداً على متعيرات ثابتة ولا على بدئل نفتقر للتعير المنهجي.

- تتجه البدائل صعوداً وهبوطاً تبعاً لتوزيع الطبقات الاجتماعية وإستناداً لقواعد الاستعمال ويتغير تسلسل الأساليب في نفس الإتجاه. غير أن هناك عدّة إستثناءات لهذا الأمر فتسلسل الأساليب يشير إلى المعيار، وإذا توفر لهذا المعيار أن يكون متطابقاً مع نظم الإستعمال الخاصة بالطبقات العليا، فليس ذلك شأنه دائماً.

قد يمكن من إدراك المتعير السوسولوجي. كما أن هذا الأخير يصبح قادراً على التأثير على الأحكام أو عاكراً عن القيام بذلك حتى وإن كان هناك تباين بين تسلسل الأساليب والتراتبية الاجتماعية، فإن الإدراك يتبع لأحدى هاتين الحالتين.

## II - التغير والتحول

يؤثر السطح التغيري فرصة إختيار التحول اللساني الذي يحدث على هيئة تداول للمستكرات والبدائل تتعايش في فترة إنتقالية لكن هذا التعايش لا يتم على أساس شيوع لهجة على حساب لهجة أخرى بل على أساس تعير مشروط من خلال التوزيع الإجتماعي والأسلوبي للبدائل المتقابلة ويفصل المتعير الحرجي (عمر اللاطقين) نتوصل الى هذا التحول معتمدين على دراسته أجريت في زمن معين: يرتبط تسلسل البدائل بهذا المتغير الذي أصبح مؤشراً على تطورها وذلك في حال إحتفظ الناطقون بنفس مظهر التعير على مدار حياتهم.

توضح هذه النتائج في منزلة التحمين وتتطلب إقامة الدليل عليها من خلال المقارنات. وذلك وفقاً لعامل الزمن وما قد يحدث أن بعض البدائل تظهر إمكانية خاصة بها إستناداً إلى العمر، حيث قد يتباها المتحدثون أو يتحول عنها عندما يتقدم بهم العمر

ومن إعتبارنا حالة نطق الرء (r) في مدينة نيويورك وتواتر إستعمالها في التصنيف الإجتماعي كما في ردات الفعل الراجعة عن إستعمال البدائل الأسلوبية، فإن الأبحاث التي أجريت في عامي 1963، 1964 برهنت على أن الناطقين الذين يزيد عمرهم عن الأربعين، لم يقدروا قيمة النطق بالرء (r).

وفي المقابل، تكتسب ظاهرة النطق هذه قيمة لدى الناطقين الذين يتراوح عمرهم بين 18 و 40، ومهما كانت حالتهم الإجتماعية. بينما هذا الأمر ليس صحيحاً إلا لـ 61% من الشباب (بين 8 و 17 سنة) و 62% من بين المعمرين (ما يزيد عن 40 سنة) ورغم أن هذا المعدل يطمس تدرجاً مستظماً للإدراك المحتمل بالقيمة، وبالإضافة الى الموقع في الترتيب الإجتماعي (من 16% من الطبقة البرحوازية)، أن الناطقين المعمرين يحافظون تقريباً على نفس النسبة المئوية، مهما إختلف إسمائهم الطيقي وتتوصل هنا إلى نتيجة

- إن سن الثامنة عشرة هي المؤشر على دخول الناطقين إلى مجال العمل وبالتالي يدرك هؤلاء المنتمون إلى أدنى السلم الطيقي أهمية القيم الإجتماعية المحبسة لنطق الرء (r): هذه القيم كانت مفقودة في نطاقهم اللعوي الذي

يحلو من هذه البدائل النادرة.

- لم تكتسب ظاهرة نطق الراء قيمتها إلا منذ أعوام 1940 - 1945 وقد إستقر هذا النظام لدى الناطقين الذين يريد عمرهم عن 40 عاماً. وحقيقة الأمر، أن عممية نطق الراء في العهد السابق هي أحد البدائل التي ترمز إلى المكانة الإجتماعية وذلك منذ القرن الثامن عشر

وباستطاعتنا تبويب التعيير السوسيوولعوي على النحو التالي

- التعيير الثابت في حال اعتيرنا عامل العمر غير مؤثر

- التحول اللساني وذلك إستناداً إلى البدائل التي تشهد حاله من انتطوّر هذه البدائل تتداول بكثرة لدى الناطقين الشباب وتتناقص عند الناطقين المسنين.

وفي شأن التحول اللعوي، يميز بين التحول من أعلى (يتوقف انتشار هذا الإستعمال على الطبقات العليا) وبين التحول من أسفل (الذي يخص الطبقات الدنيا التي تنشر لاستعمال الخاص بها).

نحرص هنا بمودجاً تطبيقياً إستوحياه من دراسة جديّه قام بها أنكريفة (Encreve) (1988)، وتتناول هذه الدراسة موضوع الوصل (liaison) في اللغة الفرنسية. غير أننا لن نتطرق إلى كل جوانب البحث نظراً بغرارة المادّة التحليلية التي تتجاوز العاية المحددة في هذا الكتاب. تسترعي مسألة الوصل التي تعتبر كظاهرة متغيرة في اللغة الفرنسية إنتباه الناطقين غير أن وعي هذه الظاهرة يتسم بمفارقات عديدة تبعاً للممارسات. وتنقسم المتغيرات الداخلية التي تحدّد شروط الوصل إلى فئتين: الفئة الأولى وطابعها نطقي ويمكن تعريفها على الوجه التالي: تهدف طريقة التهجئة المقطعية (syllabation) في اللغة الفرنسية إلى إقامة تناوب منتظم بين الصوامت (consonnes) والصوائت (voyelles). وحين تظهر كلمة متهيّة (cvc) قبل كلمة تبدأ بحرف صامت (c) لا يمكن نطق الحرف الصامت النهائي في الكلمة الأولى: c (c) cv وفي حال أن الكلمة التالية تبدأ بحرف صائت (v) فالحرف الصامت في الكلمة الأولى يميل إلى أن يشكّل مقطعاً مع الحرف الصائت الأول للكلمة التالية (cv - cv) تنطوي هذه الظاهرة على الوصل كما تمّ تعريفه (ظهور الحرف الصامت) والتابع (enchaînement)



أما التكتيف الثاني يكمن في الطبيعة التركيبية: ثمة علاقات تركيبية (syntaxique) تقضي دائماً الوصل الذي يرجع إلى قاعدة نحوية إرامية، على سبيل المثال الوصل بين أداة التعريف أو صيغة التملك وبين الاسم الذي يليه (les amis) أو بين الصمير الفاعل وبين الفعل (on a, ils ont, ils aiment). وفي الحالات المختلفة، يتم إبطال الوصل إجبارياً. كي يتحدد المتغير السوسيوينعوي، يتحتم علينا أن نعرف لسانياً المواقع المتغيرة التي تدخل بمفردها في العمليات الإحصائية.

وحيث نخرج من تحديد هذه الظاهرة، نلاحظ (دور أن تملكنا المفاجأة) أن عمليات الوصل تتم في أكثر الحالات شيوعاً في الأسلوب الراقى ولدى الناطقين الذين تيسر لهم دحول المدارس (يميل التصنيف الاجتماعي للملائم إلى سلوك التعلم أكثر منه بكثير إلى المستوى (الاقتصادي)). من وجهة نظر التحول، يرتبط الوصل بشكل مميز بالتغير الثابت حتى وإن كانت المعطيات التاريخية تشير إلى تقبص المحال الإلزامي.

لقد توفرت لي فرصة تعليم المودح التعيري وبدأ لي أن أمثال الأول الذي يحصر في ذاكرتي يتناول عبارة (les haricots) (فاصوليا) ما يقصده هنا هو حالة التعير، غير أن العبارة الجاهزة (stereotype) تحتل موقعا هامشيا بالنسبة لظاهرة الوصل، كونها قاعدة إرامية. كما هو الحال في عبارة (les amis) (الأصدقاء) إن إبطال (المتعين) (الوصل) مرده في هذه الحالة إلى الظاهرة الهامشية بحرف (H) المرسوم بالتفيس (aspiration). نذكر كلمتين (herse, harpe) على سبيل المثال يشملهما التطبيق بينما لا يسري مفعول هذه القاعدة على الكلمات الأخرى لا يمكن أن يدمج هذا التعير بذاك التعير الذي يطرأ على الوصل بشكك عام. أما عبارة (les haricots) فتصعب إلى متغير فونولوجي (الشمس) وبالتالي يكتسب جذر الوصل الإخباري قيمة معينة، في حين أن إيجاز تلك العبارة الناحم عن فقدان سعة التفيس يصبح عريضة للسحرية. لن نحصر فائدة الوصل فقط عند الحد، لأنه يترافق في شكله العادي مع تهجئة ثانية مع عبارة «ils ont eu» تنقطع صوتياً «al-zon- t(e)u». كما أن ظاهرة التتابع تعتبر الساعث على الوصل. وما يشير الإستعراب، لقد بدأت حديثاً ظاهرة في الوصل بعيدة عن مبدأ التتابع «zont-eu»

ويتميز هذا المتغير بالخصائص التالية

- لا يمت هذا الوصل بصفة إلى عمليات الوصل الإختيارية
- إنه يرتبط أيضاً بـ نموذج خاص يتصف بالوعي (البرالتعيمي حيث يتم تقطيع الكلمات)
- يشهد حالة من النمو.

يظهر، بشكل عرسي، حرف الوصل الصامت قبل الصامت

(qu'ils aient-t-ils voté pour Chirac ou Mitterrand) يتعارض هذا التحول الشائع حديثاً وأصادر عن الطبقات العليا مع المعيار الواضح في قوانين اللغة.

وهكذا تسمح ظاهرة الوصل في اللغة الفرنسية والعلاقات التي تؤسسها مع صناعات بمعية تعقيد الصوهر المتغيرة وفاعلية النموذج التعتيري الذي يأخذ على عاتقه مسؤوليه إجراء الوصف بدقة.

### III — التغير وتعدد اللغات:

#### التناب والافتباس

يتيح المنهج التعتيري الفرصة لدراسة حالات تعدد الألسنة. وتبرر بوصف أبحاث بوبلاك في هذا المجال، تشير إلى ما قام به هذا الباحث حين تناول الوصف المعوي للأشخاص المنتمين إلى اسورتو ريكو والقاطين في مدينة نيويورك، ربطاً بذلك بين المنهج التعتيري ونظريات: فرنيس، وتمكن من إعادة النظر في الإشكالية بأسلوب متغير كان فرنيس قد طرح سابقاً مسألة قدرة الشخص على الفصل بين اللغات المتعايشة والمتحاوره في حين أن بوبلاك لاحظ القدرة المفارقة لدى الجماعة التي تتجاهل هذا الإنفصال

يتحاطب سكان اسورتو ريكو القاطين في نيويورك، بعة ترح بين الإسبانية والإنكليزية، وذلك بطريقة منتظمة وتتحدث هاتان اللسان حتى داخل الجمل المبطوقة بحيث أن الإنتقال من لغة إلى أخرى يتم دون استعمال علامات البر أو غيرها. وفي حال أحدا في الإعتبار وعي المتحدثين، فإن اختلاف اللغات يبدو

جدياً لديهم. يذكر هنا على سبيل امثال عبارة أحد اللاطقين «أبدأ أحياناً الجملة باللغة الأسبانية /نقلًا عن الإنكليزية/ وأنتهي منها باللغة الأسبانية /نقلًا عن الأسبانية/». لقد وصفت هذه العبارة كمحو للمقالة الشهيرة التي كتبها بوبلاك سنة 1980 يصف هذا التداخل بين أنظمة اللغتين كمودج يمثل أفضل تمثيل ظاهرة إنعدام التمايز بين اللغات.

يكفي هنا بعرض ملاحظتين.

تناول الإشكالية هنا موضوع النحو بشكل خاص (في حين أن المسهج انتعري يُمارس في علم وطائف الأصوات)، وترتبط الظاهرة أيضاً في اللغة (تبعاً لمفهوم سوسور) حيث تعتمد اللغة المحلية وتثير هذه المادح إشكالات للغات النهجية مثل «البيدجين» أو «الكريول»<sup>(1)</sup> لقد استنتج الباحث بوبلاك نظاماً من هذا المزيج الذي يلحق الحل بالغات وهذا النظام رغم سهولة تركيبه، يعطي إلى نتائج نظرية على درجة كبيرة من الأهمية. والحال، أن كتب النحو الصادرة عن استعمال اللغات المتجاورة تمت صياغتها على أساس قواعد مشتركة. مفاهيم الصفة، أداة التعريف، الفعل، الماعل، تطبق هذه المعاني على اللغتين الإسبانية والإنكليزية في آن واحد. وأستناداً إلى هذه المعاني النحوية، يتعين علينا صياغة قواعد مشتركة والرامية ترسم حدود علاقات التجاور بين مكونات لجملة (النحو الظاهري). وباتسالي، بوسعنا أن نعبر متى تكون هذه المؤلفات النحوية متوائمة (compatibles) وهكذا، فإن أداة التعريف، ون إستعملت في اللغتين الإنكليزية والإسبانية تسبق دائماً الاسم وهي مقابل ذلك، توضع الصفة بين أداة التعريف والاسم في اللغة الإنكليزية. هي حين إنها تني الاسم في اللغة الإسبانية وتبعاً لهذا المنظور اللغوي، تتمايز القواعد النحوية عن بعضها البعض.

«نص القاعدة على أن التناوب قد يحدث في كل نقطة من سلسلة الكلام حيث تكون مصادر النحو متوائمة، في حين أنه يتوقف عن الاشتغال في حال فقدان التجانس فيما بينها».

(1) يعطى المسهج التعري مبدأ التواصل لجرامي وهرمن دانيا فيروبيث (1991) على أن حالات التعبير بين اللغات تطرح بشدة مشكلة النموذج التاريخي الكلاسيكي (بيدجين - كريول لغة)

وكان بوبلاك قد برهن على هذا التأثير في مجال حدوث عدّة حالات  
بمرت فيها مواقع ثابتة بلشائية اللعوية وإليك بعض الشواهد

«إذا كنت من سكان پورنوريكو/ نقلاً عن الإسبانية/ وكان والدك ينتمي  
إليهم/ نقلاً عن الإنكليزية/ يجب عليك على الأقل أن تعرف/ نقلاً عن  
الإنكليزية/ وأن تجيد التكم باللغة الإسبانية/ نقلاً عن الإسبانية/. يشير هنا إلى  
تناوب محتمل بين الجملة الرئيسية والجملة التابعة لها، بين عبارة الطرف والعبارة  
الأخرى (تجيز هاتان اللعتان الإستعمال بين التصويغ (modal) والمصدر (infinitif)  
بالنسبة للجملة الإعتراضية/ أن تعرف وفي موضع آخر، مذكر متحدثاً يرح من  
خلال لهجة كييك/ كندا/ بين الفرنسية والإنكليزية/ ولا أريد أن تكون يداي  
مشققتان» [بسبب مياه العسيل] (je ne veux pas avoir des dishpan hands)  
هناك تحانس بين أداة التعريف وبين الصفة والأسم. وفي مقابل ذلك ليس  
بإستطاعتنا من انتاحية النظرية، ألا نقبل بعبارة (mains, dishpan) ولا بعبارة  
(dishpan/mains) ومرد ذلك إلى الصفة التي تقع قبل الاسم في اللغة الإنكليزية  
وبعده في اللغة الفرنسية. ومع ذلك، لا تستثنى تلك النظرية لا عبارة (beautiful  
mains) ولا عبارة (belles/hands). مع الإشارة إلى أن صفة جميل (beau) يمكن  
لها أن توضع قبل الاسم في نحو اللغة الفرنسية

إن انتشت من هذه النظرية، لا يكمن في اتوجه إلى الناطقين كي يدرك  
مسي يقبلون أو يرفضون مبدأ التناوب. فالتناوب المحتمل ليس دائماً إنرامياً أنه  
ظاهرة متعيّنة وبالتالي يتعيّن علينا أن نقدّر نتائجه.

من الواجب هنا أن نتقيّد بالأحكام التالية:

1. إستخدام المعطيات المناسبة، يعني ذلك، انكلام الوارد في السياق  
الطبيعي
2. تحليل جميع المعطيات الملائمة (لا نكتفي فقط بالمعطيات التي  
تبرهن على النظرية).

3 إختيار المعلومات التي تناط بها عملية التمثيل

بإمكاننا أن نبحث من خلال مدونة عادية أو شبه مراقبه (أ أو ب) مستقاة من

عيّات (لابوق) الوفيرة والممثلة لنظريته حول مدى إلتزام لتطابق وحول إفتراض احتمالات تحصر مختلف الحدود المتوائمة وحقيقة الأمر، أنا بصطدم بحروقات (violations) ماثلة للنظر. هل يتحتم علينا أن نتحصن من هذا، المودح؟ يبقى بحورتنا محرج ضيق، كي نستطيع أن نميز بين التناوب (تحوّل التركيب) وإقتباس (الألفاظ) على مستوى الرصيد المعجمي. نقم شاهد على هذه التجربة من خلال عبارة فرنسية كندية. وكانت توجد كل الأنواع من المعروف، هاك، وأنت تدري، ما أقول عرفة الطعام، عرفة النوم، محتلى، عرفة جلوس، ولكن ألف وسعماية وتسعة وتسعون في الشهرة. من اليسير أن نذكر بأنه قد حصل هذا تصدير للكلمات أكثر منه تحوّل في اللغة وفي هذا الشأن، لا يسجل حرفاً للقيّد لأن التناوب يعتبر مفقوداً. وبالمقابل، أنا نجد إقتباساً بديهيّاً للألفاظ وكيف سا أن نتأكد من أن هذه الحروقات الظاهرة ليست بالواقع شيئاً سوى عملية إقتباس للألفاظ؟.

نقد تصدّي بويلاك لهذه الحروقات في اللغات، التي نعتمد على كتب نحو أقل تجانس مع الإنكليزية والأسبانية أو الفرنسية المنصوصات لمحصله في الفنندية - الإنكليزية وفي التامولية - الإنكليزية، مستخدم من لغة التامول محورا لتحليلنا نطلق على هذه اللغة تسمية «soy» تآل هذه الحروف على أنها تستند إلى نظام نحوي قائم على فاعل (sujet) ومفعول به (objet) وفعل (verbe) لا يسجل أي تناوب محتمل بين الفعل والمفعول به في المعنيتين الإنكليزية والتامولية والحال، انه يتوفر 136 نوعاً من فئة المفعول حاصفة لأفعال لغة التامول يسخرج منها 96%، كوبها تأتي في وصية ما قبل الفعل وتقدم لغة التامول بصفتها لغة إعراب (désinences) مقياساً كي تميز حالتي إقتباس الألفاظ والتناوب، نتوحي أن تكون الألفاظ المستعارة متحية إلى فئة المفعولية (accusatif) هاك 29% من هذه المفردات تتسم بهذه الصفة (حالة الإعراب) في حين أن مفردات التامول تشتمل على أعلى نسبة 54% وتراح صفة المفعولية في هذه اللغة إلى قاعدة متغيرة علاوة على ذلك، نتمي المفردات الإنكليزية إلى فئة الأسماء في حين أن مفردات التامول هي بالأصل مجموعة من الصمائر وحين نتوقف عند أسماء لغة التامول، نلاحظ أن هاك 39% منها تحمل صفة الحالة لإعرابية وهذه الظاهرة متوارية مع حالة الإضافة (datif)، التي ترم 99% من مفردات التامول وتتوحد

نسبة 89% من المفردات من الأصل الإنكليزي. نصيف إني ذلك فائدين بأن بعض المفردات المستعارة من اللغات الموسومة بالإعراب تنسج عن صيغة الصرف (مثلاً مترو) (metro) وكيو (kino) في اللغة الروسية. وهكذا يقدم الدليل تكافي على مبدأ الاقتباس والحال أن احتكاك اللغة يساهم في إيجاد نموذج لإقتباس الألفاظ دون أن يلجأ إني عمليات التعجيم (lexicalisation) المتوفرة في اللغة - الهدف يقتصر الاختلاف بين الإقتباس السديهي والإقتباس المنتظم على الدرجة، وليس على المبدأ. ويكس الإقتباس في رسم الحدود بين اللسانيات والخطاب وبذلك، لا يكثرث اللساني كثيراً بالمروق بين الإقتباس في وجهيه السديهي والمنتظم المدرجين في نطاق إشكالية سوسولوجيا اللغة. فضلاً عن ذلك، يحتاج التوظيف اللعوي التاموي مفردة وحدة مصنفة تبعاً للمسطور الإجتماعي في اللغة الإنكليزية إني أكثر من دليل؟. وهكذا، تتعرض للمواجهة مرة ثانية مع وقع كثيف الضلال تقريباً لكنه جوهري. وحقيقة الأمر أن اللغة (وفاً لسوسور) لا تطبق ابته مع تعريفها الإجتماعي.

## VI - التغير والنحو وعلم الدلالة

### من التغير إلى الخطاب

يتموضع استعمال اللغة المحكية الدجم عن إحتكاك اللغات بواسطة التناوب وإقتباس الألفاظ في نطاق القواعد المتميزة. وفي هذا الشأن، إقتراح كل من سانكوف ومانفيل (1986) صياغة نموذج لعوي شكلي (عبارة عن نحو مستقل عن السياق) وبالتالي، يسهل عينا استبدال هذا النموذج بمصطلحات متيسرة تدرج في إطار المكونات. وإستناداً إلى هذه القواعد النحوية، تحقق الممارسة اللعوية المشاركة والتكافؤ (اللغة بمفهوم سوسور) مباشرة مع منهج التناوب حيث تتحول مواقع التعير إني نقاط يحصع الإختبار فيها إلى نوعين من التركيب (syntaxe) والحال، أن هذا الإختبار، وأن كان صادراً عن وجهة نظر شكلية لم يعد ملائماً. تسج هذه الحالة مع الحدث السوسولوجي حيث يتعايش لخطاب المبني على ممارسات ثائية اللغة مع ممارسات احادية للغة، تتوافق أيضاً مسألة إختيار القاعدة (أ) بدلاً من القاعدة (ب) التي تقصي إلى ترجيح كفه الرصيد المعجمي

المستعمل إلى اللغة (أ)، مع مفهوم المتغير الخارجي إعتبار كلمة ما مصنعة اجتماعياً في اللغة (أ). ثم يتعين علينا أن نقرر هذا الاقتباس على أساس المطابق المتغير بين التركيب النحوي والرصيد المعجمي

وبناء على ما تقدم، سنحل الملاحظتين التاليتين

- يحضن الموقع المعجمي لقاعدة من اللغة أ. وإذا صنف التعبير المستخدم اجتماعياً في اللغة ب، يكون اقتباساً تلقائياً.

يكون الموقع المعجمي متوافقاً مع النحو في الحانتين، ويكون في بحثه المعجمي ممكناً بجمع المعجمين ولا يمكن التميز لسانياً بين الاقتباس والتناوب.

ويشهد هذا الموقف تبايناً صارخاً، وذلك تبعاً للمكانة الرمزية والاجتماعية لتمازج اللغات المتجاورة في إطار الجماعة التي تستخدم اللغة المحلية. وفي هذا الشأن، يميز بين التناوب الإسيابي والتناوب التوجيهي. يوصف التناوب الإسيابي (fluide) بحالة فقدان إشارات الخطاب أو التأثير البلاغي الخاص بتغير اللغة يطبق هذا التعريف على سكان البورتوريكو القاطنين في مدينة نيويورك. أما التناوب التوجيهي (balise) يدل على تغير في طبيعة الدستور الدعوي (code) في جانب شتى. تعبيرات فونولوجية، توقف في السيرة، ترجمة، تحيلات مختلفة. تلك هي الحالة اللغوية في أوتوا حيث تتسلسل عبارات إنكليزية إلى اللغة الفرنسية

ويقوم الإطار السائد في هذا التفاعل بدور في عملية تكييف التعبير حتى وإن كان النموذج اللغوي غير مكثرت بهذا الإختيار، ثمة خيار معرفي محتمل من خلال المسطور السيكلولوجي والاجتماعي. كما أنه يتسنى للمرجعية المعيارية المردوجة (أ) نقاء دعوي أو (ب) نقاء دعوي أن تدك أسس المتغير الأسلوبية حيث، يفرض اختيار الدستور اللغوي تأثير المعنى الخاص، إلى المسجع التعبيري؛ كي يباشر بتوصيحه غير أن تأويله يتطلب إنزياحاً في الرؤية يتساوى التأثير المنحصر مع المتغير القابل للتفسير. كما أن إختيار الدستور الدعوي يتحول إلى وسيلة للدلالة

نورد هنا عبارة تؤكد لنا وجهة النظر النقائلة باحتكاك اللغتين الإنكليزية والسامولية. وفي واقع الأمر، إن الاقتباس البديهي للألفاظ يحتصر فقط بالأسماء

ويستثنى الضمائر كما أنه يسد أيضاً إلى مدأ تم إثباته أكثر من مرة ويكمن هذا المبدأ في أن التمثيل الاجتماعي للغات يتناول في ستم الأوبيا والكلمات لمحصوصة (mots pleins) (الأسماء وفي نطاق صتيق الصفات والأفعال). في حين أن الأدوات الأخرى (لام التعريف، حروف الجر، الضمائر، لواحق الكلمات)، تندمج كلها في آليات تركيبية (automatismes syntaxiques). يفرص إدأ مفهوم المعطيات الملائمة التمايز بين الضمائر والأسماء. أما من ناحية المصور الاجتماعي، فإن إختيار لغة التامول لمعل الذي يرمي إلى إبرر الموقع الحوي للمفعول (كون أن المصادر الحوية غير متوائمة (incompatibles)، يفتح لطريق أمام إختيار معجمي شريطة أن تكون المفردة التي ستختارها كمنه محصوصة يتموضع الضمير في البعد اللعوي ويوظف الاسم المستعار لعويأ في اللغة - الهدف، لكه يبقى قادراً على أن ينتمي إاجتماعياً إلى اللغة الأصل. يعصي به الأمر إلى طرح مسألة العلاقات بين المذهب التعبيري كنظرية لغوية والمذهب التعبيري كطريقة غير أن هذه المسألة تعتبر متبشرة في علم وظائف الاصوات حيث أن الكلمات ذاتها تنطق بطرق مختلفة. تمكن حينئذ من دراسة نظام التعبير. وفي المقاييس عندما يعاين التركيب، لن يصادف نموذجاً ثابتاً، يسي لأن المعنى يسي من خلال إختيار للشكل من بين عدة إحتمالات متوفرة. لعل ذلك ما يتيح لنا الإحاطة بموضوع التعبير في علم وظائف الأصوات كما أننا نملك نظاماً لتكافؤ بين الإختيارات الصوتية. ويمكننا تطبيق تلك الطريقة على الساوب في دستور اللغة (code) حيث أن اللغات نفسها تخضع لمعالجة بطريقة مختلفة في إطار الدستور. وفي حالة إقتباس الألفاظ، يكون هذا الأمر صحيحاً بالنسبة لتركيبات الحوية، لكنه يتعارض مع الإختيار نفسه للمفردة. أن تجاوز مفردة في لغة (أ) مع ما يعادلها في لغة (ب) ينتج عنه إرباحاً في المعنى. لأحد كلمة «مربع» في الإنكليزية التي تتحول إلى معنى «الساحة المربعة» بواسطة المجاز المرسل. في حين أن إنتقالها إلى اللغة الفرنسية لم يسفر عنه الإحتفاظ بالمعنى. تلك هي انديامية التي تحت اللغة على التمايز بين المترادفات ومنذ اللحظة التي تترك فيها حقل علم وظائف الأصوات، يصبح من العسير إدأ أن نحسم مسألة التعداد بين شكلين متجاورين معياً أو إثباتاً. وهكذا، فإن أي أداة تربط بعدو قادرة على أن تدل على الترابط المتين بين الصفة والاسم كما أن أداة النفي (ne pas) المتقابلة



مع الأداة الأخرى (ne) قد تكون قادرة على أن تشير إلى إحتلاف في المعنى. وفي المقابل، لو نظرنا إلى حالة التمرين، الفعل الماضي البسيط (passe simple) والفعل الماضي المركب (passe composé)، لوجدنا أنهما يعتبران من البدائل التي ترمز إلى قيمة الماضي المنجز (passe accompli)

رغم هذه الملاحظات، فلما نحاول أن نصبح المذهب التعتري في موضع الشك، لأننا غير قادرين على أن نفترض وجود مصدر واحد للسحو يوافق عليه الناطقون أو نفترض عدم إكتراث الناطق لمسألة تعدد المصادر اللغوية. أمّا التعتير لا يتوقف فقط على موضوع النبرة (accent) بيد أن إسجاح الباهر الذي حققه المذهب التعتري يكمن في قدرته على عزل لمحتلف البدائل في الظاهرة ذاتها يصبح هذا الأمر عسيراً في التركيب - ومستحيلاً بلا ريب في عالم الدلالة ثمة قواعد مختلفة قد تمّ دمجها في القدرة اللغوية لدى الأشخاص المنحدرين حتى وإن توهم مبدأ التعادل الطبيعي في الإسجارات في علم وظائف الأصوات أو في التركيب وفي عدم الدلالة، فإن القواعد المختلفة (البدايل) تؤول إلى معيّنات متباينة.

وكانت هذه المسألة قد شعلت موقعاً بارزاً في النقاش الطويل منذ سنة 1977. وتشير الشواهد الخاصة إلى الصمائر أو إلى الأفعال في اللغتين لفرنسية والإنكليزية قد يعبر عن الضمير الفاعل المجهول بواسطة (on) كما توسعنا أن نستعمل (أنت) أو (أنتم) لقد كرس لايسرّح أطروحته بدراسة هذه الظاهرة عن طريق المنهج التعتري. لكن يتعيّن علينا أن نفترض تحديد هوية المتعبر السوسيوينوي «الفاعل المجهول» حيث تمثل الصمائر (أنت، ضمير العائث وأنتم) البدائل في عملية الإسجار. واليكّم الشواهد (1).

- سوف نتقون بشخصين من فرنسا وسوف تلاحظون بأنهما لا يتشابهان في النطق.

- إذا أرد شخص ما أن يعمل بصورة عادية يتيسر لك أن تعتبر في بحثك

- لو تركنا الرجال يعملون، لوجدناهم كلهم أعياء

(1) ذكرت هذه الشواهد من قبل بوتييه (1986) يشير إلى أنه إنشدد وجهة النظر هذه

يوضح هذا النموذج التكيف الداخلي (سياق أفعال الشرط، غياب الضمائر أنت أو أنتم المحددة داخل السياق .) والآثار الناتجة عن عملية التحوّل الذي يتجلى من خلال الترابط (correlation) مع متغير «العمر» (âge) مصدر الإشارة إلى أنّ الباحث لاقتديراً (lavandera) (1977) لم يوفق على تصميم هذا التحليل وتكمن حجته في عدم توفر تحديد لهوية المرجعية بين الحالات الثلاث غير المعروفة (لقل الذين، حين تصيف (أنت) و (أنتم) وبالتالي، لا يحق له التحدّث عن متغير سوسولوجي بحصر المعنى. ويدلي لابوف (1978) بدلوه في هذا الموضوع مبرهاً على أنّ التوزيعات الإحصائية ليست على قدر من الأهمية في حد ذاتها، بل أنّ الإختيار المائل في البنية التحتية وإستقراره ليسوي هما الهدف الذي نضو إليه.

وهي موضوع آخر، نعرض على هذا المأرق في إطار إستخدام الأفعال المساعدة «المملك» (avoir) «لكوب» (être) في لغة سكان كيبيك حيث تستعمل «الممكية» لتشكيل الرمز الماضي المركب في الأفعال اللازمة التي تعتمد أساساً على «الكيونة». وستنتج من الدراسة ذات الطابع التعريفي التي قام بإحرائها كل من ماركوف و تيبو (Thibault) (1977) مبدأ التعادل الدلالي (equivalence sémantique). وتبيّن لهدين الباحثين أنّ هذه الأشكال، وفي حالة اللغة المحلية (vernaculaire) تشير إلى الميول الإحصائية لا بدّ من ذكر الدراسة لجذبة التي قدّمت من قبل بلانش بنفنيست (Blanche - Benveniste) (راجع بوتيه 1986) توصلت هذه الدراسة إلى إبراز الاختلاف بين إستعمال الأفعال المساعدة عندما نقول «وقعت» (j'ai tombé) فإننا نريد أن ندلّ على الحدث، في حين أن عبارة «je suis tombé» تدلّ على النتيجة

وهي الإطار نفسه إستعادت الدراسة، التي قام بها بويلاك حول صيغة التمسّي والإرادة (subjunctif) في اللغة الفرنسية الشفهية، المهجّية ذاتها غير أنّ هذا الباحث أصمى عليها طابعاً خاصاً. ونشهد هذه الصيغة إستخداماً متزايداً رغم انعكاس الشائعة عن قرب إحتوائها، لكنّها ما فتئت حاصصة للمعنى الذي يوسجها (verbe introducteur). ويتناول هذه الدراسة مدوّنة مؤلفة من حديث إسعرق نسجيله مدة 240 ساعة في أوتاوا. وبرهن المعطيات المتوفرة حول فرنسا على

هذه الظواهر التي يمكن مقارنتها. وتتواتر صيغة التسمي والارادة هي أكثر من نشي الحالات بعد فعل «يجب» (il faut). نحن غير قادرين أن نقوم بالإحصاءات إلا للأفعال حيث نلاحظ الاختلاف في الشكل الشفوي بين صيغة التسمي والارادة وبين الصيغة الدلالية. هذا ما يحتملنا على إقصاء أفعال المجموعة الأولى بإستثناء الأفعال التي تلي الصمائر نحن وأنتم. وبالتالي نعلم المتغير السوسولوجي وفقاً للإعتبارات التالية:

- سياق صيغة التسمي والارادة (حيث يمكن إستخدام هذه الحالة)

- قائمة بالأفعال التي تخضع لصيغة التسمي والارادة

اقتصرت أبحاث بويلالك على الجمل التابعة في حالة التسمي والارادة وعلى أدوات الربط بينهما. واحتفظت أيضاً بالقيمة الدلالية للأفعال المولحة من صمائر التغيرات الداخلية كي نحترق قدرة المعنى في هذا النموذج. والحديث بالذكر أن النتائج التي أسفرت عن هذه الدراسة كانت على غاية من الأهمية والوضوح.

- لم تعد صيغة التسمي والارادة مبرمة بعد أي فعل مولح على الأقل بالنسبة للقائمة المتواترة التي أصبحت كافية. ثمة عدد محدود من الأفعال يلزمنا بإستعمال صيغة التسمي والارادة. كما أن أي فعل من هذه الأفعال لم يعد مستخدماً أكثر من أربع مرات.

توجد أفعال متداولة وموسومة بسية صرعية مشهورة (ait, soit, fasse) تستعمل هذه الأفعال في حالة التسمي والارادة أكثر بكثير من الأفعال النادرة.

- حين نعتبر أن الأفعال المولحة تتطابق مع المتغير الداخلي المحدد لتواتر إستعمال التسمي والارادة فإن الأفعال المتجاورة في المعنى تشهد تكراراً محتسماً. وبالتالي، فإن فعل «يمض» (preferer) يقتضي دائماً صيغة التسمي والارادة وفي المقابل، فإن فعل يفضل (aimer mieux) لا يتوافق مع الحالة ذاتها. يتوفر لدينا فقط مجموعة من الأفعال نعر عن الإرادة: (أراد) والأفعال (حب) والرأي (فكر) تمارس هذه المجموعة تأثيراً واضحاً على السحر لتكيف أفعال الإرادة بسهولة فائقة مع صيغة التسمي والارادة في حين أن هذا التكيف يصبح سبياً في أفعال الإفعال ومستبعداً في أفعال الرأي.

- يتصف استعمال صيغة التمني والارادة بحالة من التمدد تبعاً لترانجية الاجتماعية ولمراقبة الخطب اللعوي في نطاق المتغيرات الحارحية.

والحال أن صيغة التمني والارادة تشهد تبديلاً حين تتماثل مع معتبر (variable) التركيب لسوسيولوجي، شريطة أن تثبت من أن الطريقة ذات الطابع اعتياري غير مزودة بقيمة دلالية خاصة بها أما المعارض بين الصيغة الدلالية وبين صيغة التمني والارادة لم يعد مفيداً على المستوى الشعوي في ممارسة اللهجة المحلية (vernaculaire).

ورغم ذلك، ليس محكوماً على اللسانيات التعبيرية من حيث جوهر طبيعتها، أن تتوصل إلى نتائج سلبية. وبقيت الدراسة التي قام بها كل من بوبلاك وتاغليامونت (Taghamonte)، حول اللغة الإنكليزية المنطوقة من قبل مجموعة من السود المتوطنين منذ القرن التاسع عشر في جمهورية الدومينيكان، أن القواعد السخوية في لممارسة السخوية (ولا سيما الأفعال المساعدة والأفعال المسبوقة بصيغ العائب) تعتبر متوائمة مع اللغة الأميركية المعيارية، ومختلفة عن لغة لسود الإنكليزية الحانية.

ستنتج من هذه الدراسة أن لغة السود الإنكليزية، على عكس ما كنا نعتقد عادة، (وما يؤكد المهتمون بهذا الموضوع). لا تتعارض كثيراً مع لغة البيض الإنكليزية، ومرت هذا الأمر إلى استمرار بعض السمات الإفريقية. فكيف نفسر إداً بأن مجموعة من الناطقين المعروفين، منذ القرن التاسع عشر وفي وسط سكاني ناطق بالإسبانية، يتحدث بلغة إنكليزية معيارية؟ ما قد حدث فعلاً، هو أن لغة لسود الإنكليزية اتحدت طابع اللغة المحلية (dialectisation) وحدث من خلال مسار ما زال في طور المشؤ. وهكذا، تتوافق الطريقة التعبيرية إيجابياً مع الاتجاه الرامي إلى تخصيص الدلالة على مختلف الأفعال الموسومة، ولا سيما حين تتوفر أدوات التوسم (marqueurs) في أصناف التنوع حيث تتمايز القيمة بفصل مبدأ التوزيع. وفي هذا الإطار، تتوقف المتغيرات السوسيولوجية عن الاشتغال حين يبدأ الإستعمال المحتمل بالدلالة

- وإذا تيسر لنا أن يحتار بين عدة أشكال مجهول إمكانية تعادلها في المرحلة الأولى، تعدو اللسانيات التعبيرية قادرة على أن تعين النتائج التحريية في

مختلف الفرصيات وأن تنظر في مسألة مساواة المعطيات.

وحيث يتوفر لساطين الأنظمة المتحدّه، من الممكن أن تقدّم «طريقة التغيّرية الدليل على صحة فرصة التحوّل، بإستثناء أثر المعنى على مستوى النظام يتعلق هذا الأمر بالخصائص الإحصائية لإستخدام اللهجة المحلية المشتركة غير أنا لا نستطيع إقصاء الأستعمال المحتمل بالدلالة في الخطاب الخاص الذي يلزم بتقديم تفسير لساني ملائم.

وهكذا تنتهي مع اللسانيات التغيّرية عمليات إستكشاف اللغات وتعيّن وتبعاً لطبيعة أهدافها فإنّ ستجّه أكثر إلى العمق، وستكون مسألة إستعمال كلام (langage) أي الخطاب (discours) في صلب إهتماماتنا سنشكل اللغة (حسب مفهوم سوسور) الإطار، في حين أن اللغة كمؤسسة ستكون موضوعاً من ضمن الموضوعات المختلفة.

## إعتبار الكلام كنشاط اجتماعي

قد يتمكن المتحدثون من أن يتحركوا في مجال عديد لا بأس به من لتصيمات اللغوية التي تبتدل بلا إقصاء بالتوارن مع المتغيرات الاجتماعية والإسبوية وتعرض دراسة هذه الإستمرارية وجود متغيرات لغوية متبنة على تكافؤ دلالي (equivalence sémantique) (يسرح ضمن حدود التكافؤ المرجعي) لا بد أن يصح من أن تعتقر تلك المتغيرات إلى عامل الدقة. وكي نحصل على تواتر كافي، يتعين علينا أن نسمح بإشاعة حانية من العموص وذلك بهدف إبراز البنية الإحصائية المتلاحمة

ويصح لراماً على اللسانيين المهتمين بإستخدام النظام في إطار الكلام الحي (parole vivante) <sup>(1)</sup> أن يأخذوا في الحسبان عامل التعبير وحالة الملموصات الخاصة من خلال لساق الحقيقي. بيد أن المصيح الإحصائي يعترض على هذه الإعتبارات. ولجدير بالملاحظة، أن الصمير المجهول (on) يقدم دليلاً مقنعاً على هذه المسائل على صعيد اللغة الفرنسية، وإليك بعض الشواهد. **ألا نعيش الحياة**

(1) لقد أستعملت هذه العبارة من قبل بوتييه (1986) وذلك إستناداً إلى باختين (Bakhtine) أن الأسمه التي سوقها في هذا النقاش المصطلحي بينهم مباشرة من هذا البحث الذي يتضمن رداً مفصلاً يتجاوز النقد الذي قدم به لفسادير (lavandera) مصطلح سمييه «لسانيات الأدباء» (enonciation) على لسانيات الكلام الحي إن مصطلح «الأدباء» قد يشير إلى عدة ظواهر تخص مسألة إدراج الملمعوظ في العالم. ونشير بذلك بين إتجاهين الإتجاه الأول، يستند إلى البرعماتيه (pragmatique) ومفسه اللغة ويعمل على تحليل نظام البراهين والتأثيرات الإنشائية (performatifs) (أوسير، سيرل، ديكرز) وفي حين أن الإتجاه الثاني يتناول العلاقات بين الملمعوظات والحالة اللغوية سمات الأشخاص وسمات الرمن وسمات المكان وسمات الموضع الذي يأخذ على عاتقه الملمعوظ من خلال أدوات المصريح (modalisation) تذكر منها ظرف الحان (peut-être, sans doute) والأفعال مثل «استطاع»، «وجب»، «لزم» - الخ - يستعمل هذا مصطلح «الأدباء» كما ورد في الإتجاه الثاني

ذاتها أثناء العمل - لن تتمتع بالقدرات العقلية ذاتها، عندما يكون في البداية مع الأطفال - حين نصل، نشعر ببعض التدهور إذا أردنا ذلك - هذا أمر أكيد، نصاب قليلاً بتهيج في الأعصاب

من الصعوبة بمكان، أن نحدد مدى التطابق بين الضمير المجهول (on) والضمير الشخصي «نحن» المستعمل في الممارسة الشعوية. كذلك الحال، يتصوّر الضمير المجهول إمكانيّة الإيحاء الوظيفي إلى الضمير «أنت» (tu) أو أتم (vous). ونلاحظ هذا الأمر في الأمثلة التالية.

«قد تصبح أحسن حالاً حينما تأخذ حماماً بخارياً» ستشعر بتحسّن متزايد - ليس أنت المقصود؟ الرياضة وأنت تعبان إثنين. »

يتميّز الضمير المحاطب «أنت» (tu) بسمة إنعدام التحديد، في حين أن الضمير التوكيدي «أنت» (toi) يكتسب قيمة معروفة. وبالنسبة، تقييم مجموعة الضمائر التي تدل على «أنت» (tu) علاقة تبادلية مع الضمير المجهول (on) إستناداً إلى مبدأ «التكافؤ المرجعي» غير أن هذا التكافؤ المذكور لا يتناظر مع التكافؤ الدلالي. ويعود سبب هذا التباين إلى عامل الإختيار الذي يتيح إمكانيّة التتابع (enchaînement) بين الضميرين (tu) و (toi) حيث يصفي على هذا الأخير طابع التعريف في حال حضور الشخص المحاطب (interlocuteur) نجد الإشارة إلى أن اللسانيات التعيرية لا تتناول هذا الصنف من التتابع المرتبط إرتباطاً وثيقاً بسياق خاص به. بيد أن لسانيات الأداء لا تستطيع أن تشكر بوجوده لقد حُسمت مسألة الفصل بين الضميرين (tu) و (toi) بإيحاء الشخص المحاطب، في حين أنّ إختيار الضمير المجهول (on) يحصص لإرادة الماطق، ولا سيما في الممارسة الشعوية حيث يعتبر استعمال الضمير الشخصي «نحن» في وصعية الفاعل (sujet) حالة نادرة جداً. هناك إختلاف إحد بين المذهب التعيري والتحليل الآدائي (analyse énonciative) يتناول المذهب التعيري الأشكال المختلفة للذات القسمة الدلالية. في حين أنّ التحليل الآدائي ينعم النظر بالقيّم التي تكتسب السمة ذاتها معرض لها النتائج التي تمحصت عن هذه الطروحات

يؤكد المذهب التعيري على ملائمة الإختلاف، غير أنه يفترض معنى ثابتاً وموجوداً سلفاً.

- ترصد لسانيات الأداء معنى واصحاً لمفهوم «القيمة الدلالية» استناداً إلى مصطلحات التناظر والتقابل (contraste). كما أنها تفترض مسبقاً ملائمة الاختلاف

تجدر الإشارة إلى وجود وجه آخر من الاختلاف بين هذين المنهجين: أنّ ما سمعته باليديهي أو بالملاحظ يتدرج، من ناحية، ضمن علاقة الباطق مع معوقه وهل يسمع المرء حصانه عندما يتكلم؟ ومن ناحية أخرى، ضمن العلاقة بين انساني والباطق هل يتكلم بهذا الأسلوب من أجل إثارة انتباه الملاحظ أو لأسباب خاصة ترتبط به. يهدف أتباع المذهب التعييري إلى معايمة الإستعمال اليديهي الذي لم يتعرض للإرتباك بفصل الوعي الميتالغوي وتنسج ميولهم بحالة الحذر التي يعيشونها من خلال المعطيات المستقاة من ممارسة الكتابة المتوفرة في المدرسة، ومن الخطاب انسياسي الشائع حيث يتمكن الباطقون من ممارسة الصبط المعياري على أقوالهم والحال، أنّ هذين المودحين من الرصد اللغوي لا يحتلان ذات المكانة. بالنسبة للملاحظ، يشوّه الوعي اللغوي المعطيات ويطمس المهارة اليديهيّة في حالة ممارسة الكتابة في المدرسة. يعتبر هذا الوعي جزءاً لا يتجزأ من المهارة اليديهيّة بالأشخاص المتكلمين وبالتالي، رغم أنّ صيغة الفعل للتمي والارادة لم تكتسب أية قيمة ثابتة (هذا ما أثبتته المذهب التعييري)، غير أن مثل تلك القيم، تُوظف في أساليب الأدباء أو من قبل الخطباء ويشكّل هد التوظيف جزءاً متصماً في اللغة

سم يكر المقصود هنا أن نتاول اللسانيات بعدد ذاتها، بل سوسولوجيا الكلام. يتعين علينا أن ندرس وجهة النظر هذه حيث قادوا المذهب التعييري كي ينتقي بحدّه الآخر الخطاب

## I - البرغماتية والتفاعل

لا تقتصر العلاقة فقط بين الكلام والسيرورة الاجتماعية على توفر إحتياجات اللغة أو التووعات كي نعد إلى تحييل اللفظ في السيرورة الاجتماعية، لابد من أن يأخذ بعين الإعتبار الإهتمامات المنطقية والفلسفية ومفهوم البرغماتية. لأحد مثلاً عبارة «الطقس حار». من غير أن نعرف شيئاً عن طبيعة لطروف حيث نطقت



فيها: فكل متكلم قد يرى فيها وصفاً وإحتلافاً عن عبارة «الطقس بارد» أو «الطقس ممطر» إلخ، كما من المحتمل أن ينجأ أحد الأشخاص إلى فتح الباردة حين يسمع هذه العبارة. فالقيمة التي تكتسبها والتي تدفعنا إلى القيام بعمل ما، تسمى برغماتية وهكذا، ليس بوسعنا أن نهتمش البعد البرغماتي. رغم أنه حديث العهد، لكنه يعتبر من أقدم المعارف التي تتناول الخطاب، ومنذ أرسطو وشيشرون شغل من الإقناع أو (البلاغة) موقعاً بارزاً في النظام التعليمي. بيد أنه منذ القرن الثامن عشر، كان التقيد التعليمي يفصل التصور العقلاني الذي يستند إلى الفصل بين العمل والكلام، وإلى الرعة بالتعبير الموضوعي عن العالم وإلى إختيار العمل في إطار النمط المصبط، كون هذا الأخير يرمز إلى أولوية المعارف على حساب المهارت وباتثاني تصنف البلاغة على أساس عميات إضافية متمثلة في «الصور البيانية». وحين نقس بين «الخطاب» و«الأعمال»، نوقف عن نصيف الخطاب كمجموعة من الأعمال (actes). ورغم ذلك، وفي الممارسة، لا يسعنا إلا أن نحصص للوقوعات التي تعجز عن التعبير عن حالتها بدقة ووضوح لا نستطيع أن نحيط بعمق أو لا على السؤال «كم الساعة؟». وإذا اعتبرنا أن تأثير البرغماتي يكون حياً في عبارة «الطقس حار»، فكما نصادف ملفوظات يطلق عليها تسمية «الإشائية». تعتبر هذه الملفوظات كأعمال من لحظة نطقها يحصر المثار الشهير بكلمة الوعد (promesse) حين أقول «أنا أعدك» ذلك يعني، أنني أفي بوعدتي. تتميز الأفعال الإشائية بخصائص مهمة، غير أن فعل «وعد» لا يوسم بحاله الإشائية إلا عندما يكون مسبوقاً بالصيغة المتكلم. عندما نقول «هو يعد أو أنت تعد»، لا نحصل على سمات الأفعال الإشائية وبدلاً تنصص لبرغماتية نوعاً من التفاعل بين المتكلمين. وهذا التفاعل يقضي بدوره إلى الأداء الخطائي. وحقيقة الأمر، أن هناك علاقة بين الناصقين وملفوظاتهم. وبدلاً من أن نقيم تعارضاً بين معنى الملفوظات وتأثيرها البرغماتي، نرى من الفائدة أن نميز بين الدلالة (الدعوية) والمعنى (التأثير الفعلي الذي يشتمل على البعد البرغماتي) هذا ما أوصى به هيلنر (1989) وبالتالي يكتسب كل ملفوظ سمة تمثل دلالة أن عبارتين مختلفتين تصحان متميزتين على صعيد الدلالة يحدّد مفهوم الدلالة من خلال عملية تحريد تأثيرات المعنى المحتملة والساجمة عن إحتلاف الأشكال. وفي هذا الشأن، وضع هيلنر مصطلح التميّز (variation) في

الاستعمال، غير أنه أشار إلى تعارضه مع المعنى المتداول في اللسانيات الاجتماعية

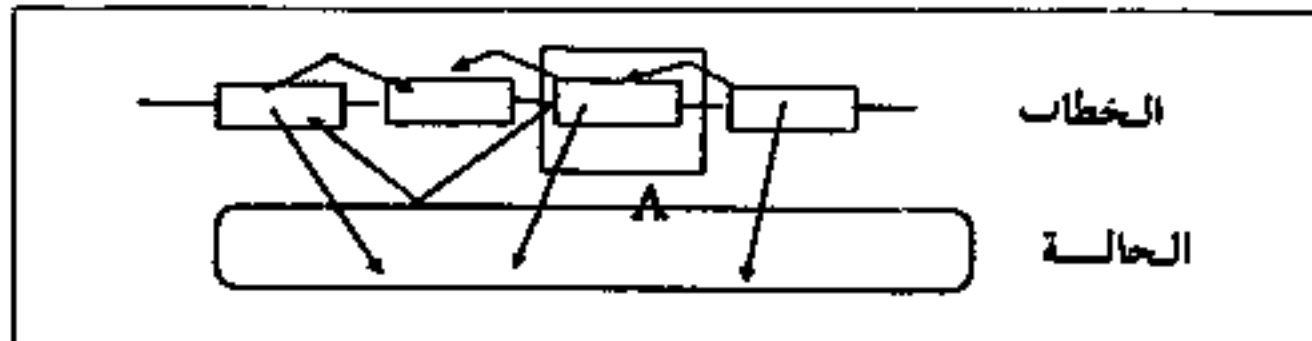
«ما سمعته عادة بالدلالة، لا يتحول بتاتاً إلى موضوع يحقّص بالتغيّر المستقل. وإستناداً إلى الصورة التي تحدّد من خلالها، لم يحدث مرّة أن تعيّر الدلالة، وبقي التركيب والرصيد المعجمي على ما هما عليه كمنظّم للمصطلحات وفي المقابل، لم يحدث (الأ في حالة استثنائية)، أن التركيب قد تعيّر بدور أن يطرأ أي تعيّر على الدلالة ولم يحدث أيضاً أن انهوية الفردية للمصطلحات قد تعيّر دون أن تتغيّر الدلالة كما أن البعد اللغوي الذي يراح إلى المعنى يحصع أيضاً لمبدأ التعيّر ومعالجته المبهجة ولكن هل بوسعنا أن نرسم الحدود بين ما هو محتمل بالدلالة وبين ما يظهره، لوحود المشترك للتركيب المختلفة في فضاء لغوي هناك، حيث يلجأ أتباع المذهب التعييري إلى طمس الدلالة بمسهي البساطة معتمدين على قياس المعنى على قدر تأثيره البرغماتي يرى هيلنر في الدلالة، إذا صحّ نقول، ذروة المعنى المشترك. وحين تعش الدلالة في إنتاج المعنى فمرة ذلك الأمر إلى الحالة الخاصة لكل دليل

وتفترض دراسة الدلالة التي أطلق عليها هيلنر تسمية علم الدلالة (semantique)، أن المصطلحات (مفردات الرصيد المعجمي) يمكن لها أن تحصع بعملية توصيف دون الأحد بعين الاعتبار مبدأ استعمالها. وفي حال أن الدلالة نتجت عن مجمل استعمالها، يصبح بوسعها أن ترتبط ببرغماتية للمعنى تحمل وجهة النظر هذه إلى تقسيم كمات اللغة إلى فئتين تصم الفئة الأولى المسماة بالتوظيف المعجمي (الأسماء والصفات وجدور الأفعال وبعض أنواع الظروف). ترتبط الدلالة في هذه الفئة بحالات الاستعمال الذي يرسم الحدود لها فكل مفردة تنتمي إليها هي عبارة عن مجتمّع للمرجعيات والخصائص.

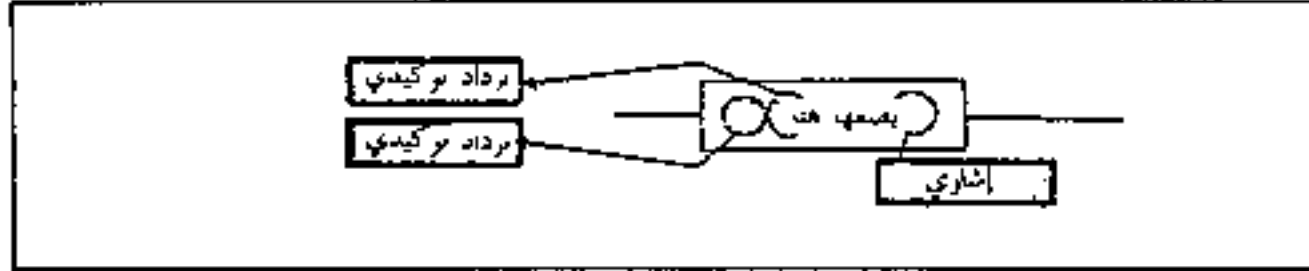
في حين أن التوظيف المتداول في الفئة الثانية يحتنف كل لإختلاف. فبعض قدرون على أن تتحدّث عن توظيف إشاري (fonctionnement indexical)، حيث ترتكز الدلالة على مقومات السياق: مثل النصائير (هو، اندي) التي سمعتها بصمائير التوكيد والظرف وأرمية الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وعلى مفردات المكان (ها وهناك) وعلى الأفعال الصيغية (استطاع، وحب) لا يمكنها أن تمثل دلالة هذه المفردات بواسطة خصائص المرجع. ويطرح التقيد اللساني

مد ياكسون وشومكسي مسألة التوظيف المعجمي، ويعالجها على أنها حالة  
سوية في حين أن التوظيف الإشاري الذي نحتصره بمفهوم «أدوات الوصل» (les  
embraveurs)، يتصف بالإستعمال الإستثنائي وفي حال أن المفردات المعجمية  
قد شكلت الأعلى، فإن السمات الإشارية، بعددها الصغير، تشهد حالة من  
التداول الشائع ومن الاستقرار البيوي. تشمل هذه السمات قوائم معلقة وثابتة،  
كما أنها لا تلجأ إلى الاقتباس من اللغات الأخرى إلا في حالات خاصة، بينما  
تكون المفردات المعجمية عرصة للإقتباس أو للإستحداث بواسطة إقتطاع  
الحروف (truncation) والسحت (composition) والإشتقاق وفواتح الكلمات  
(sigles)

ومن بين الذين إهتموا بالعلاقة بين الملموط والسياق في إطار الدلالة  
المرصودة في التوظيف المعوي، نذكر على سبيل المثال بنفنيست  
(Benveniste) وكيليولي (Culoli) وسيموني غرانباك (Simenon-Grubak)  
لقد تمّ التوصل إلى إعتقاد الجهار الشكلي للأداء الكلامي (l'appareil formel de  
l'énonciation) كي نقدم تمثيلاً بديهيّاً لطريقة إشتعاله، سعمل على رسم مخطط  
بياني بخطاب على أساس تتابع عدد من المخطوطات المرتبطة بعضها ببعض  
وبالحالة المعوية بواسطة أدوات إرجاع إلى إطار السياق بالمعنى الحصري للكلمة  
(سلسلة الخطاب) أو إلى ما يقع خارج النص. تمرر الأسهم الثانية إلى الروابط،  
في حين أننا سنبدّل على مسار الخطاب من خلال خط يصل بين المخطوطات  
سشير إلى هؤلاء بواسطة المثلثات. أما الأسهم الداخلية في الخطاب والمسبوبة  
إلى السياق فإنها تتطابق مع أدوات الترداد (anaphore) وتعبّر الأسهم المنجهة إلى  
السياق عن الأدوات الإشارية وهكذا نجد أنفسنا في حالة المعنى. تشكل هذه  
المبادئ الممثلة للتوظيف صورة جلية عن الخطاب الملموس وعن الموقف  
الحقيقي



ومن أجل أن نحدد الدلالة في المنعوظ (A)، نقوم بعرضه شرط أن نحفظ بكل أطراف الأسهم التي تنطق منه. نعرض الرسم البياني على النحو التالي:



يلتزم الوصف اللساني بأن يعتمد إلى تحديد السياقات وحالات المعوية حيث يمكن إسترداد منعوظ بعد أن تم إبعاده عن محيطه. وهكذا تنصص الدلالة الحالة (sit)<sup>1</sup> المزودة بعدد معين من الأبعاد ومصدر (origine) (sito) ويشمل كل بعد (x)، (x) على نقطتين متميزتين.

- يصبح البعد (x1) مسهدفاً من خلال الحالة (sito). أنت (منعوظ 1) بالنسبة إلى أنا (منعوظ 0)، هناك/بالنسبة إلى/هنا، الماضي (temps1) بالنسبة/للحاضر (temps 0).

لا يرتبط (xw) بعلاقة مع (x1-x0) هو (المنعوظ من)/بالنسبة/ (أنا - أنت) (منعوظ 0، ومنعوظ 1)، وفي مكان آخر/بالنسبة إلى/هنا/الآن، الماضي (tw)/الآن/بالنسبة/للحاضر/الماضي (t1/to).

وتتظم الحالة المعوية، في إطار الدلالة، على أساس البنية المنهجية للموقع الموجودة في (w,1,0) فيما يخص الأبعاد الشكلية للشخص وللرمز وللمكان أو للصيغ المختلفة. وبالتالي يتيح الترابط المسحوم مع الحالة الفعلة لغة أن تعب دور أداة التفاعل وذلك في اللحظة حيث يتموضع الخطاب في مقابل مجموعة من مواقع اللفظين (énonciateurs). ويتحتم الناطقون عبء هذه المواقع يفصلي بما كل ذلك إلى تصور تأثيرات للشبكة. ثم يتحتم عينا أن يظهر المروق بين

(1) كي نعرض الجهاز الشكلي للأداء الكلامي، إعتدنا نتائج الأبحاث التي قام بها كولبولي (Culioh) وكان هذا الباحث قد إستند إلى دراسات الألسي بمفصليت (Benveniste) بخصوص الممارات الشخصية (الشخصي) ولزمنه الفعل الجدير بالملاحظة أن ميموس - غرمباش (Simonn-Grumbach) سبب إلى تطوير هذا النموذج بشكل ميموس

اللاقطين الذين يشكون جرماً لا يتجرأ من الدلالة والباطفين الذين يرتبصون بالمعنى. ثمة تفاعل اجتماعي حين يقوم الباطقون المهتمون بملفوظاتهم، علاقات متطابقة مع تلك التي يعترضها الجهار انشكبي للأداء الكلامي بين اللاقطين وتقدم لسابيات الأداء الكلامي حلاً تمهيدياً لمسألة إمكانية السوسولوجية البرغماتية التي طرحها بورديو (1982 Bourdieu) في إطار من الحجج والبراهين المصححة.

حين نحاول أن نفهم سلطة البنية اللغوية من زاوية ألسية أو حين نبحث في البنية عن مبدأ المنطق وفاعلية لغة المؤسسة، يعيب عن بنا فعلاً كيف أن السلطة تتدخل بشكل صارى أو بأي كلام خارجي. يذكر هذا الأمر بوصفية (السكيترون) (skeptron) الذي يميل إلى التطابق عند هومبروس مع شخصية لحظية الذي يتهيا مباشرة بالكلام، مستنداً إلى بورديو، لا يدل كل عمل على الحالة الإنشائية، كما أن الكلمات لا تستحوذ على السلطة، لا حين تمثل هذه السلطة سلطة الشخص الذي يطق بها. نورد هنا مثال القاضي الذي يصدر الأحكام وذلك ليس بصفته الشخصية بل بأسم المؤسسة. أن أي كلام لا يصرف كعمل، لا عندما يلفظ من قبل الفاعل الاجتماعي وفي الوقت المناسب. غير أن الدلالة لا تطابق هنا مع المعنى. وبالتالي يفسد النقد الذي عرصه بورديو كل محاولة ترمي إلى مقارنة الكلام كموضوع مستقر. عندئذ تصبح سلطة الكلمات مسألة «ساذجة»، لأنها تبحث عن سلطة الكلمات هي الكلمات. نقل الخيار الذي طرحه بورديو هو ذلك الخيار الذي دفع بميلتر إلى رفض إمكانية استحداث سابات خارجية (الفصل الثاني) ولش تصوريا أفعال اللغة على أساس أحداث تجريبية قابلة للتصنيف في اللسانيات أو ما يقع خارجها، سيكون مرعبين على الاعتراف بأن عملاً ما يتسم بالصفة الإنشائية ويكون مرد ذلك إلى بيته الداخلية أو إلى إطاره الاجتماعي والمؤسساتي. وحين نأخذ مفهوم صيغة التساؤل، على سبيل المثال، فإننا نستخدم في آن واحد الأطر الاجتماعية والنسبية اللغوية. أن أي شكل إستفهامي قد يستدعي جواباً فعلياً (كما أنه يفسح له المجال أيضاً). وبعد ذلك، يمكن لنا أن نعتبره كعمل لغوي كذلك الحال بالنسبة للتأثير البرهاني الناتج عن سؤال بلاغي ليس هناك سمة داخلية تدل على هذه القيمة، بل يوجد بين الدلالة (التي تستجوب الشخص وتوجه إليه بالكلام) والمعنى (الموقع الحقيقي

لشخص الذي يحاط به) شيء يسمى الحدث الفعلي. بيد أن هذا الأخير يحصص  
لبنية الداحلية للملفوظات حيث تتقاطع عملية تركيب الحطاب مع عملية القيام  
بالأفعال والجدير بالملاحظة إن إنتقاد التأويلات المحترلة لبرعماتية يصبح ملائماً  
ومقبولاً. بيد أن لسانيات الأداء الكلامي تتيح إمكانية التفكير بالتمفصل الذي  
كان بورديو قد رفضه بأسم التحديد الإجتماعي. غير أن عاجزون أن يوصل إلى  
إدراك حقيقة أمره. وهكذا نقيم اللسانيات والسوسولوجيا علاقات متبادلة لكن  
هذه العلاقات تظل مختلفة عن تلك العلاقات التي نتجت عن لغة والتغير ونحتنا  
التوريعات الوصيفية واللسانيات التعيرية على التفكير معاً بالجانبين الإجتماعي  
والإنساني نعات غير أن سوسولوجيا الحالات اشرعية قد تدجأ إلى طلب  
المساعدة من الأداء الكلامي كي تتمكن من مقارنة الحطاب ذلك يعني الكلام  
بوصفه نشاطاً.

## II — مفهوم «التلاعب بالكلام»

نحدد وجهه لظن العائدة للأداء الكلامي موقع الملفوظ المسحر من خلال  
فصاء يرتكز على نقطتين متقابلتين النقطة الأولى تسمى حالة المشأ (sit o)  
حيث يتوصل المعنى بمجمله بواسطة موقع العبارة، ومرد ذلك إلى أن الدلالة لا  
نرجع إلا المكانة المنفردة لشخص المتكلم. تشير النقطة الثانية إلى حالة توقف  
المعنى حيث يعدم كل رابط (على مستوى دلالة) بين الملفوظ ووضعيه الناطق  
وتقوم هذه المواقع الوهميه التي تنتمي إليها بعض نماذج الحطاب بدور بارز في  
التصنيف الذي يستخدمه الناطقون في أنشطة الكلام.

بوسعنا أن نعتبر البلاغة الكلاسيكية، بصفتها فناً للإقناع، نظرية تتحاطب  
من خلال رؤية برعماتية. وفي المقابل، يصحح المسطق فناً لإنتاج الملفوظات  
البحقيقية، وذلك معرب عن وضعيه الناطق. تجدر الإشارة إلى أن المسطق والبلاغة  
كانا مرتبطين إرتباطاً وثيقاً في السابق وإن كان ذلك في إطار من المحاماة  
الديوي حيث يتوجب على كل طرف أن يعمل على اقناع الطرف الآخر دون أن  
يراعي الحقيقة التي يستتجها القاصي، أو على صعيد الحقائق ذات الطابع  
المقدس إن الرحمة الإلهية تؤمن الاستعمال الصالح لنظام البراهين لكل أمرء

يستخدمها. والحال أن هي أوروبا القرن الثامن عشر حدثت ظاهرة جديدة. تراجعت البلاغة أمام سلطان المنطق وأصبح التركيب واضحاً على موضوعية اللغة وتصنيفها خارج السياق. كما بحث المنطق عن كلام يسوق الإستنتاج كي يحرص وجوده في كل عملية تأويل. وتنعاً لمصطلحات ليبتر (Leibnitz)، يعتبر الكلام والنواقع موجودات جوهرية (monades) دون أن تكون هناك علاقة بينهما. غير أنه بفصل الإسجام المسبق بينهما، فهما يتطوران بشكل متوارب.

ومد القرن الثامن عشر وحتى عصرنا الحالي، شرع المنطق بتحديث التقنيات محولاً بذلك الاستدلال (استعمال الكلام) إلى عملية حسابية والحال أن أي إحترال يأخذ هذا المسحى، لم يمر دون أن يشير إشكالات محتمة لقد أشار «لويس كارول» (Carroll) إلى المعضنة الأولى قائلاً أنه لا يكفي أن نعتبر عن قاعدة الاستدلال: «إذا كانت (أ) تنصم (ب) وإذا كانت (أ) تدل على الحقيقة ذلك يعني، أن (ب) تدل أيضاً على الحقيقة. في الإطار الوصفي يعني أيضاً أن نقوم باستخدامها، كي لا يصبح مرعمين على تكديس هذه القواعد تبعاً لسمودح (أ) تنصم (ب) و (أ) تنصم (ب)، حيث تكسب (ب) قيمة (أ) تنصم (ب) و (أ). وبذلك يفسح المجال أمام (أ) تنصم (ب) (أ) تنصم (ب) و (أ) تنصم (ب) و (أ) تنصم (ب) و (أ) تنصم (ب) الخ. وبالتالي لن نتوصل إلى (ب) لقد أجبر المنطق على أن يراعي في سلوكه انعمدية الحسابية والوصفية الخاصة بعمل غير قادر للإحترال قاعدة الفصل. وهكذا، نمرن مستوى الكلام الموضوع (حيث (أ) تنصم (ب) وتكتب (أ) (ب) ويساعد تمثيل المستوى الميتالغوي (حيث (أ) (ب) ويساعد على استنتاج (ب). ينفذ هذا المستوى شكل العبارة ويبقى فعلاً استنتاجياً.

لقد كرس فيعشتين مؤلفه «بحث في الفلسفة والمنطق» (1921) لمعالجة تصميمات المنطق الجديد. وتضمن خاتمة هذا الكتاب على المبدأ الثاني «كل ما لا نستطيع أن نقوله، يجب أن يبقى في طي الكتمان» ثم حرج المؤلف بعد فترة عن صمته كي يعلن عن خصوصية الفعل التأويلي وصعوبة الاستيعاب في حد ذاته كما كشفت «الأبحاث الفلسفية» عن مفهوم «التلاعب بالكلام» الذي تحول فيما بعد إلى البرغماتية - وبالتالي يمكن لنا أن نحدد «التلاعب بالكلام»

على أساس حالة وهمية محتزلة تسمح بصياغة تعريف بواسطة القواعد بمعنى المعنى الذي يمنحه للملاحظات وهي هذا الإطار يصبح بومعا أن تتصور على سبيل المثال استخدام الكلام من قبل الطبيب الجراح الذي يطلق بكلمات «المبضع» أو «الملاقط» أثناء عملية الجراحة. وعندما يصع هذه الكلمات في السياق، فهي تدخل في سياق «التلاعب بالكلام» وتدل على أشياء يستعملها الطبيب في عمله. في حين أن الأستاذ الذي يتلفظ بهذه الكلمات أثناء محاضراته ويطلب من التلامذة القيام برسمها على الكتب، فهو يساهم في إنشاء حالة كلامية مختلفة. رغم شكله الخارجي؛ «التلاعب بالكلام» هو في الأصل مسي على ممارسة التأويل.

يحصّر إدا مفهوم «التلاعب بالكلام» في إطار العلاقة الملموسة بين اساطقين وانعبارات. وبالتالي إن التفكير حول المعنى لا يشير مسألة الدلالة، خصوصاً وأن موقع اللساني محدود جداً في هذا المجال. فهو يبرهن على أن للمدرسات التي كانت عرصية للإستخدام في الكلام، أصبحت عاجزة عن لإنتظار من جديد إطلاقاً من الخطاب السابق. كما أنه يعتمد إلى طرح الأسئلة وصياغة العبارات في حالة المعنى. غير أن هذا الأمر يتعارض حكماً مع مفهوم «التلاعب بالكلام» لأنه عاجز عن القيام بهذه المهمة.

### III - من القلاعب بالكلام إلى الخطاب

يصف مفهوم «التلاعب بالكلام» في إطار تجربة الفكر الحاصصة لتصرف التفاعل العالمي للفلسفة كما أنه يبرهن على تعدد حالات التلاحم وعلى طابعها «الإصطلاحي» من الزاوية العلمية. ويفترض مفهوم «التلاعب بالكلام» إصطلاحات واقعية (كالمهارة مثلاً) يصعب عينا تحديد هذا المصطلح والكشف عن مساره. تلك هي معارقة لويس كارول حين تتصور مسألة «التلاعب بالكلام»، أي عندما يؤسس قواعد لها. كيف يمكن أن يعبر عن تلك القواعد. في نطاق الرؤية انوسولوجية. بإمكان كل قطاع في الحياة الاجتماعية أن يتكوّن على موال «التلاعب بالكلام» بورد ها هذه الملاحظة المردوجة:

أ - لا تشير بية الملفوظات إلى التلاعب بالكلام.



ب - يلتزم الممثلون الاجتماعيون بالأنشطة المختلفة حيث يرتب عليهم الإشتراك في عدة جوانب من التلاعب بالكلام. يقضي بنا هذا الأمر إلى إدراج المصنوط في أكثر من قائمة مخصصة لتلاعب بالكلام تلك هي «الحوارية» (dialogisme). لقد قام الساني السوفياني ميخائيل باختين (M Bakhtine) بتعريف هذه الظاهرة في مؤلفاته المتنوعة

وكانت هذه المؤلفات قد شهدت مصيراً مدهشاً. لم يُشر كتابه الأول وبم يتوفر لدينا سوى نسخة مقتبسة من قبل أحد تلامذته (فولوشيتوف) (الماركسية وفلسفة اللغة، 1929). واجدِير بالإشارة إلى أنه قد صدر له كتاب «مسائل الإبداع عند دمستيفسكي» في السنة ذاتها وحمل توقيعه. ثم توارى فولوشيتوف عن الأنظار في حصم العواصف السياسية في الثلاثينات، في حين أن باختين تابع مسيرته الجامعية المتواصلة وأحيل على التقاعد في سنة 1961. ومن سنة 1963 (حيث أُعيد طبع عمله حول دمستيفسكي وأطروحته حول رابليه) وحتى وفاته في سنة 1975، نال هذا الباحث شهرة واسعة. وتم اكتشاف هذه المؤلفات المطمورة<sup>(1)</sup> في الغرب في المقابل، لقد ساهمت هذه الأبحاث بتوسيع آفاق التحليل الأدبي في الاتحاد السوفياني. وشرع المؤلفون المصنوق بالمعتين الفرنسية والإكسبيرية بساؤل الأعمال الأدبية على ضوء النظرية السوسيولوجية. ثم توصلوا (بعد عام 1975) (أي بعد مرور خمسين عاماً على إنتاج هذه النظرية!) إلى صياغة مفهوم «الحوارية» كأساس لسوسيولوجيا الكلام.

والحال، أن باختين قد اعتمد على مفهوم «تعدد الأصوات» (polyphonie) (لقد استخدم هذا المفهوم مرة ثانية من قبل ديكرود (Ducrot) «الحوارية» كي يسلك طريقاً معاكساً عن المثالية المجردة التي تتصور أن معنى الكلمات يوحد بشكل سرّي وعزلي عن الإستعمال، ومع «الوضعية» السيكولوجية» التي ترى في المعنى صورة عن إرتكاس من ردات الفعل انسكو فيريولوجية

(1) يعود فصل النجاح بنظريات باختين وفولوشيتوف في السيميائيات والثمانيات إلى مسألة حداثتها المعروفة وأتاح هذا النجاح إلى جيل من الباحثين الذين شهدوا نهج المصنوق عند بنوفيلد (الممثل البارح سمثالية المجردة) والسلوكية عند سيكينر (كمودج عن الوضعية المعنوية) والنظرية عند شومسكي (ممدوح بيولوجي) فزعه التعرف على الظواهر كي ينسكوا من رجتياز حالة العلم الفكري المسيطر في حلقات النقاش

الناجيه عن طريق الصدفة. إن «الحوارية» هي إدراك لمسألة الأداء الكلامي الذي لا يحتفظ بالمعنى في ذاته، كونه يشكل من البداية جزءاً من مجموعة نعت عن التلاعب بالكلام. غير أن مصطلح «التلاعب بالكلام» الذي صاغه فينغشتين<sup>(1)</sup> لا يندرج ضمن نظريات باحثين. بقي أن نعلم بأن عنوان كتاب «الماركسية وفلسفة اللعبة» (1929) يشمل كل الظروف حيث تجد فلسفة اللعبة عند فينغشتين بيسر مكاني طبيعي وهكذا، تسمح «الحوارية» بتصور عدة احتمالات.

يشير مفهوم الفعل الكلامي إلى الحدث البرغماتي المرتبط بالأداء الكلامي والمتقابل مع الدلالة اللغوية التي تفرص حالة من الإسجام في التركيب - يذل مفهوم «التلاعب بالكلام» على أن أفعال الكلام سطم في محالات مرتبطة بأشكال الحياة وبالممارسات وقد دفع هذا الأمر فينغشتين وبورديو بأن يحددا في المعنى المرجماتي أثراً لفعل خارجي. بعد إقترح بورديو بحديثاً لمصطلحات شرعية المنحدثين في المجتمع بأكمله حيث يراهن فينغشتين على أصول مفهوم «التلاعب بالكلام».

- يعترض مفهوم «الحوارية» بأن المعنى ليس موجوداً سلفاً في دلالة مسجرة، بل هو صادر عن عملية تجابه بين المجموعات الاجتماعية حول الدلالة كما أن التلاعب بالكلام يشج عن إختيارات مباحة داخل تنظيم الخطاب كونه مجموعة مطقة من وجهات النظر والممارسات والمصالح. واستناداً إلى الرؤية الحوارية، لا يمكن للسيرورة الاجتماعية أن تتوقف بحجة وجود المجتمع بأكمله وتبرهن ثنائية اللعبة على إختفاء الحدود الطبيعية بين اللغات، في حين أن الحوارية تلعي الحدود في المجتمعات. وتبعاً لمبدأ الشرعية الذي صاغه بورديو، يكتسب الأشخاص تقريباً (الرأسمالية الثقافية) وفي المقابل تقيّم الحوارية تعارضاً بين الشرعية التي تكون في طور الشؤ والشرعية المصافسة.

يصبح عندئذ تنظيم الخطاب أمراً ملموساً على صعيد الدلالة إنطلاقاً من

(1) يعود فينغشتين أكثر من مرة إلى عملية الترابط بين التلاعب بالكلام وشكل الحياة (مقالة 19) عندما نتحيل التلاعب بالكلام، فهذا يعني أننا نتحيل شكلاً من أشكال الحياة (المقالة 23) يوضح هذا مصطلح «التلاعب بالكلام» مسأله التحدث بنية تشكّل جزءاً لا يجزء من النشاط، تبعاً للنماذج المستخدمة في الحياة

الأسلوب المنقول (المسرود). كما أنَّ مصاء الدلالة يتحوّل إلى مرجع للموقع إعتباراً من نقطة عاجرة عن وصف حدود الأداء الكلامي من خلال عمدية رصد للأبعاد (الرمس والمكان والحقيقة) ومن خلال تحديد لقيمة متدوية (مدونة<sup>1</sup>) ولقيمة العيرية (alterité) (أي ما يحصّ الآخر) في مقابل الأنا (مدونة w) هي كل بعيد من هذه الأبعاد. يتيح الخطاب المنقول أيضاً عملية ربط الحالة المتفرعة عن هذه الأبعاد

يمكن بنا أن نحدد هذه العملية إستاداً إلى الأصول التالية

- الأسلوب المباشر: يتناول الملفوظ في شكله الساتح عن الحالة المتفرعة. قال جاك في الأمس «سأمر بك كي أراك عداً»

- الأسلوب غير المباشر يعيد قيمة الحالة المتفرعة إنطلاقاً من «حانة الأولى». قال جاك في الأمس بأنه سيمر بي كي يراني اليوم وهي الوقت الذي تصبح فيه العلاقة بين الحالة الأولى والحانة المتفرعة غير حاصعة للقاعدة اللسانية، نشهدُ حينئذ تدحلاً واصحاً للممارسات الاجتماعية (التلاعب بالكلام مثلاً). لم يعد بإمكان الدلالة التمييز بين ما هو متعلق بالحانة الأولى أو بالحانة المتفرعة. لقد إنترم جاك في الأمس بالمحيي كي يراني». تلك هي وصعية الأسلوب الحر غير المباشر (discours indirect libre)

#### IV - الأجناس والسجلات

يتم توزيع الباء الاجتماعية لنمادح الشرعية إستاداً إلى اليتير أولاً إنعدام السمات في عملية التكليف وثانياً بقاء علاقة الأداء الكلامي بواسطة التحاطب والخطاب المنقول (غير المباشر).

1. إنعدام السمات في التكليف - يستدك المنطق الكلاسيكي بهجاً يستلهم من قاعدة القانون الثالث المرفوع أي إستثناء الوسيط (le tiers exclu) في الأصناف المتقابلة تقسيم العالم بين أشياء ممكنة وأشياء نقيضها<sup>(1)</sup>. في المقابل،

(1) قد يشير الرسم البياني لبعض الإشكالات، من دفع بعيد من المخصص بالمنطق بإعادة ترتيب تمثيل العوالم المنطقية أو بالنساق حول المبدأ مشترك جانياً المنطق الحدسي والسجاح الذي حققه وبالرغم من ملاءمة طرح هذا الموضوع، فإن هذا الأمر سيقودنا إلى مزيد من التوسع الذي لن يحلو من التعيد

لا يسري مفعول هذه القاعدة على الظواهر الدعوية. وبالنسبة للمحتصر بالمنطق، يتساوى الملفوظان التاليان: «كل ما هو غير ممنوع يصبح مسموحاً» و«كل ما هو غير مسموح يصبح ممنوعاً» لا يتطابق هذا الأمر مع منطق رجل القانون. وبالمعل، يفترض الملفوظ الأول أنه عندما نعرف ما هو ممنوع، يبرح القسم الباقي إلى ما كل هو مسموح، يستوجب فعل المنع عملاً كلامياً، في حين أنّ فعل السماح لا يستلزم شيئاً من هذا وفي مصطلحات علم اللغة، يقال بأن التقابل بين المسموح والممنوع هو نوع من التقابل المرافق حيث القطب الموسوم هو (الممنوع) والقطب غير الموسوم هو (المسموح) ويتصف هذا التقابل بالتناقص في الخطاب القانوني. سوف نتناول هذا التقابل الخاص بالسجل في إطار لخصائص الثابتة للخطاب القانوني

قد تكتسب الحالة الأولى (sito) في البداية، ما عدا الإشارة العكسية، مجموعة من القيم غير أنّ تلك القيم فقدت السمات في إطار التقابل الملائم التي تتموضع فيه. وحين نمنحها القيمة الموسوعة، يستلزم هذا الأمر فعلاً (acte) وإذا لم يتوفر هذا الفعل، تحتفظ الحالة الأولى بالقيمة غير الموسومة

نعد إلى مسائل الشرعية وكل عمليات التبرير من وجهة النظر الخاصة بالدلالة، ليس هناك فارق (écart) بين فعل الكلام وعمدية لفظه. إنّ شرعية هذا الفعل قد تمّ إفتراضها مسبقاً وإن كان الشخص الذي أحد على عاتقه مكان المطلق فعلياً في موقع الشرعية، فإن هذا الأمر لا يمت بصلة إلى الدلالة التي أصبحت من شأن المعنى. واستناداً إلى أدائه الكلامي يدعي المطلق الانتماء إلى الشرعية. وبالتالي، إن الأشخاص الذين كانوا هدفاً للخطاب يحدون أنفسهم في وصية فاقدة للسمة ويقبلون بشرعية المتحدث، طالما أنهم لم يشعروا بالارتباك حولها. وهكذا يستفيد المتحدث من هذه الشرعية البيديهية التي تحصر الأداء الكلامي بإستثناء السيرة الموسومة.

2. تأسيس مبادئ الأداء الكلامي. - يستلزم إعدام السمات في عملية التكييف إعتبار الدلالة الوجه المادي لفعل اللغة المنجر عملياً، في حال أنه لم يكن غير موجود في شكل من الأشكال. ولا تشير دراسة تواصل الدلالة في الخطاب - في حين أن المعنى المعلي قد يتجاهل التمعصل أو كل ما يضاف إليه

- الإهتمام، ومرد ذلك إلى أنّ الدلالة تعتبر ركيزه لأفعال الكلام عندئذ، بوسع أن يعتمد على التنظيم الداخلي للأداء الكلامي كي يعاين التشكيل السوسيوخطابي للظواهر الاجتماعية. لكن هذه الدراسة ليست تحريرية. وبالتالي ينبغي علينا أن نعرف كيف نختار الخطاب وأصول تماسكه، وذلك عن طريق السير في كل الاتجاهات حيث يضطر إلى إعادة التساؤل بالفرصيات الأولية كما أن يعتبر السجل الخطابي (registre discursif) الشكل الأكثر نبسطاً ويطبق عليه عدة تسميات: «اللاعب بالكلام»، «أسلوب الحياة»، «المكان الاجتماعي المحدد»، أو «الشرعية» ليس مرد ذلك إلى أن هذه التحديدات مترادفة، بل لأن السجل لا يحقق وجوده الاجتماعي إلا إذا استطاعت هذه التحديدات أن تؤمن تعطية اللازمة له.

ويدخل السجل الخطابي إلى التطابق بين اللفظ (الشكلي) والناطق (الموضع الاجتماعي الواقعي). وبمطلقاً من هذا التمهيد الأوسع، نترصد وتيرة التحليل وذلك بطريقه مترامية في الاتجاهين. الأداء الكلامي كما يعرضه تنظيم الدخلى للخطاب والأعمال الاجتماعية التي ترتكز على الخطاب ويتحمل الملفوظ عبء هذه الأعمال من ناحية (تجاوزها بنية الناطق)، لكن من ناحية أخرى قد يتعرض أيضاً للعشوائية. لقد تلقى المسمار صربات بالمصرفة، رغم أن الحائط كان قاسياً جداً، فإن ذلك لم يمنع من الإحترق.

سكّرس الفصل الخامس لعرض الشواهد الملموسة بيد أننا نكتفي الآن بصياغة بعض التحديدات. نطلق تسمية الجنس الخطابي (genre discursif) على أنماط الخطاب المرتبطة طبيعياً بالسجلات (registres)

وتحصر في ذاكرتنا الفكرة الأولى في التحليل حيث يرى بنفيس أن الرمز الماضي الثام في اللغة الفرنسية يشير إلى الجنس القصصي بالمقارنه مع الخطاب كما يقترح ميموني غرمباش (1975) إعتبار المقابل بين القصة والخطاب كنوع من الأنواع المتمايزة وهكذا، يتحدّد الجنس الخطابي على أساس مجموعة من عناصر الأداء الكلامي التي تشكل السجل الخطابي وفقاً برؤيه داحية. وعلى سبيل المثال، قد يعمل الخطاب العممي إلى إشراك اللفظين الموسومين بالقيمة الشاملة (بحس، صمير العائب) بإستثناء السمة الشخصية (أنا).

غير أنه يستبعد بشكل جذري (أنت) أو (أنتم).

وهي الواقع لا يتكوّن السجل داخل الجنس ذاته. ويعتبر الأدب الخيالي (الرواية) نموذجاً كافياً لبرهان في الإطار نفسه حيث يشتمل على عناصر، دون أن تكون مسببة على صورة الخطاب المسرود، خاضعة لحكم عياني (par défaut) على أساس إسمائها إلى سجل محدد تبعاً للإنزياح قد يفسر الصمير (نا) إستاداً إلى إحاطته إلى الشخصية الرئيسية وليس إلى المؤلف ويتضح هذا التأثير من خلال عناصر مرتبطة بالجنس الروائي وليس بعناصر داخلية تدفع لرواية معينة أو للروايات بشكل عام. وفي هذا السياق إن أي قيد للتأويل بشكل جزم من السجل، وقد يدفعنا هذا الأمر إلى دمج هذا القيد من الناحية التصورية ضمن هذا الجنس.

حينئذ، يعرف الجنس ليس على أساس جدول الأدوات الإجرائية، التي يستخدمها الأداء الكلامي، بل إستاداً إلى الحالة الأولى التي تميّزه بمفرده (silo) وتشهد هذه الحالة إرباحاً بالنسبة لحالة مصبقة (silo). وحقيقة الأمر، لا تفرص قواعد الجنس نفسها على عناصر الأسلوب المسرود داخل الخطاب. يستوجب وجود الأسلوب المباشر الآخر من ناحية أخرى التمايز بين أسلوب سارد وأسلوب مسرود. ورغم ذلك، لا يتكوّن الخطاب إلا تبعاً لمصطلحات مسببة بيد أن هذا التمايز يحصص بدوره لعناصر البرجماتية مثل معرفة العالم أو الوضعية السببية للمفروض في السجلات. تكتسب عناصر الخطاب أهمية بالغة كي يتم تنظيم العلاقات بين السجلات.

ومن وجهة نظر داخلية، تعتبر الأحاس أكثر فاعلية من العناصر التي تدل على المصمود. رغم أن العناصر (المعجمية) تقوم أيضاً بدور معين وذلك بسبب توتر تقليد خطابي مرتبط بالسجل هذا ما ندعوه «بتأثير الأرشيف» (effet d'archive) إستاداً إلى ميشال فوكو (1969) وغيليمو (1992). قد تتكرر هذه السدادح في الخطاب على هيئة أشكال متقاربة وفي محيط سوسيوولوجي ومؤسساتي متشابه.

ولكن كيف ينتظم السجل الخطابى عملياً؟ تلك هي الفرصة التي ترشد بحثنا الهادف إلى معايير عناصر البناء الإجتماعي للمعنى. نقد سحت الفرصة

للمباحث بوليه (1989) أن يحلل خطاب العمال والعاملات في إطار التحديث عن الكفاءة المطلوبة. لقد تمكن هذا الباحث من أن يجمع مدونة تشتمل على طائفة من الملفوظات تابعة إلى نفس الممارسة الاجتماعية ومسجلة في النية وفي القيمة البرعمانية وتمثل هذه الحالات التي تشهد الإسجام محاولة في الإنقطاع العقلاني بين الممارسات المتناسكة في الشبكات المطلوبة (وجود محيط) وبين الخارج وبين التصميم الذي يُبنى على عاتق الممثلين الاجتماعيين.

وباختصار، يتمكن السجل يوماً من أن يبرهن على وجود خاص به كما أنه بوسعنا أن نصنف الخطاب العممي على أساس السجل وعلى المستوى الراقى، يمكن اعتبار الفيرياء أو الفيرياء الكمية كحالتين من حالات السجل أمّا على صعيد شامل تعتبر الكتابة أو الحداثة كموعين من أنواع السجلات. يتعين علينا أن نحضر لكل سجل جسماً (يتم توصيفه الداخلي بواسطة العناصر اللغوية)، ويمثل الأداء الكلامي غير الموسوم. وفي المقابل يكتسب تدخل عناصر خارجية على الحس الصمير (أنتم) في نص عممي على سبيل المثال قيمة موسومة

ولا يعتبر التصميم (inclusion) العلاقة الوحيدة بين السجلات، حتى وإن كان سجل (x) متصفاً في سجل (y). ومن الجائز أن نستشهد بسجل (x) في خطاب تابع للسجل (y). تلك هي حالة الصحافة العلمية التي تحدّد على أساس تضمين السجل العلمي داخل السجل الصحفي. ويبيّن الموقع الأولي المتشعب (sito) للسجل الذي يتحمل مسؤولية التصميم والسجل المتضمن يحضّن الأداء الكلامي إلى (y) بالنسبة إلى (x). وقد تشهد هذه العلاقة (yx) حالة من اثبات سبب تأثير الأرشيف. وفي حال أنّ هذه العلاقة كانت ثابتة فهي تشكل جرعاً لا يتجرأ من موسيولوجيا العلاقات بين السجلات. ومن الجائز أيضاً أن بعض عناصر (yx) المتكررة غالباً ما، تعتمد إلى تقسيم حقن الأداء الكلامي.

والحال أن علم النص يحتوي على المستوى الجامعي على أصناف من الخطابات كاستخدام مصطلحات البيولوجيا. ويتشابه هذا الوضع مع الكيمياء التي تستخدم الفيرياء (ومن ناحية السلطة العلمية، كل ملفوظ صدر شرعياً عن (y) يعتبر حقيقياً في (x) في حين أن بوضوحاً محتملة تحاول أن تروّج وجهة نظر

متعارضة حيث يتسرب الشك إلى الشروحات المحترلة). تعبّر هذه النصية المتناقضة عن حالة الصراع «الحواري» داخل السجل. والجدير بالذكر، أن الملاحظة الواقعية لا تكتفي بإبرار هذا التمايز الصيغي كي تؤسس «الحوارية». وعلاوة على ذلك يسعى على السجلين المتقابين ألا يكونا فقط مفصلين. ليس ثمة حوارية بين لعبة كرة القدم ولعبة أخرى متفرعة عنها (rugby) في مواقع نحن غير قادرين أن نمارس اللعب بالاثني معاً، وعلى الساحة ذاتها. في حين أن «الحوارية» تصبح أمراً أكيداً عندما يعرض محاميان تأويلات محتملة حول القانون نفسه. تفترض الحوارية نزاعاً يتمثل بالسيطرة على الساحة ذاتها. وإن كانت هذه الساحة واقعية كما هو الحال في مسألة الكفاءة، أو رمزية ومقتربة بأسم محصين لسجل كما هو الوضع في عدم لنفس سبب في التحليل التالي كيف يتم توصيف مصطلح «الحوارية». ستعرض في البداية مسألة الكفاءة حيث نثر على طريقتين للتعبير عن مفهوم «الشخص المؤهل». أولاً، من قبل العثمانيين أنفسهم وثانياً من قبل أرباب العمل. يرغم العمال بأنهم حصلوا على الكفاءة، وبالتالي يتوجب علينا أن نعترف بها. كما يعتبرون أنفسهم مؤهلين أكثر من مستوى الوظيفة أو المركز في حين أن الخطاب الصادر عن السلطة الإدارية لا يميّز بين العمال المؤهلين أو توبي الوظيفة. هناك وحدة في السجل وسبب ذلك يعود إلى أن العمال والسلطة الإدارية يلتزمون بممارسة مشتركة، ويحتلون أماكن محتمة، حيث يتم التعبير عن تلك الممارسة بالخطاب ذاته، ولكن تبعاً لمكانتهم. مهم يحصون للكلمات دلالات معيّنة ويوظفونها في الأداء الكلامي بأشكال محتمة وفي المقابل، إذا عدنا إلى وضع علماء النفس، فيما يحض استعمال مصطلحات البيولوجيا، تمارس كل مدرسة نشاطاً نظرياً خاصاً بها. وما من شيء يجمع الباحثين من كل ميل، أن يعتمدوا سجلات مفصلة.

- يامتثاء حالة التعبير عن الإحتماظ بمصطلح «علم النفس» ذلك هو التحديد الرمزي لساحة المشتركة التي تنظم «الحوارية» وعلى سبيل المقارنة، ليس هناك الآن أي نوع من «الحوارية» بين مفهوم الفلكي والمسحّم حتى وأن أدى الأمر إلى إعتبار هذين السجلين كمرجعين متافيين وكمنصير «الحوارية» في أضاف متعددة

وتتداخل السجلات الحصابية في أية صورة من الصور. وإذا فحصنا حالة



الدعاية، مثلاً، فهي تنتمي إلى سجل المرسلات الدعائية. بيد أن هناك سجلاً يتكوّن من مدوّنة تحتوي على مصوص بطريقة نعيم عن الأهداف والنسائل والابداع. تشير أيضاً إلى سجل آخر ينصص الأحاديث المتبدلة أثناء العمل اليومي بين المنظرين والمنسقين بهدف تحليل أوصاف الحطاب إلى توفير الأماكن المسيحة كي نصبح قادرين على إيجار التمسصل الحطابي أو البرعماتي في السجلات المذكورة. وتذكرنا بيانات السجلات بالطريقة التي أعتمدت بشكلي مسيجي في الجزء الأول من هذا الكتاب التوزيع الوظيفي. نقد توجب علينا أن نحدد موقعاً بعيداً عن الإحتمالية كي نطمح إستخدام التناوب للأشكال المتنافسة استناداً إلى فيشمن وبوبلاك ومروراً «برعازون» «وولد» «ولابوف». ومن الملاحظ أن أشكال الأنظمة قد تنوع: منها ما يكون حصرياً ممثلاً بتعدد اللغات أو متجاوراً تبعاً للمسح التعيري. تشير أيضاً إلى تعديش لغات متعددة وإلى المسح لتعيري فيما يحصر مكانة إردواجية اللغة. نقد أحصعت هذه المكانة إلى وصف مفصل من خلال الفرصيات الحارحية التي تناولت الوظائف الإحتمالية المرتبطة بصفة وثيقة بالكلام. وحين نعاين اسحو، يجبرنا المسح التعيري على الإعتراف بقيمة الحطاب الممنوحة عادة إلى الأصناف الحاصصة للإستعمال وإلى دور الكلام في بناء السجل وبالتالي، يقودنا هذا الأمر إلى تجاوز الطريقة الوظيفية. بيد أن الحطاب والسجل لا يحددان تماسكهما إلا من خلال الرؤية السوسيولوجية وحتى التاريخية أو بالأحرى «الأركيولوجية» (تعباً بمصطلح فوكو)، حيث أن استخدام الأنظمة المختلفة يواصل الاعتماد على الفرائس الحارحية. وتعرض نسببات الأداء الكلامي أوجوه المتداخلة بين عالم الأشكال والأعمال البرعماتية حيث تكتسب هذه الأشكال دلالة معينة.

وتعبر السجلات الحصبية التي تسمح ببياناتها وحصائصها بنميد الطريق أمام السوسيولوجيا العامة لآفاق الجديدة كملاقات تؤمن الإستقرار السبي بين الأشكال (السحو والرصيد المعجمي والأداء الكلامي والممارسات الإحتمالية) كل ما يشكل موضوعاً لتحليل الحطاب أو لمجموعه متعددة من الأبحاث المعتمدة في نطاق التداخل الرمزي والدينامية الوظيفية يصبح الهدف نفسه لسوسيولوجيا اللغات والتعيرات كما أن الديناميات التعيرية تناوله على أساس التوزيع الوظيفي من زاوية التأثيرات الإحصائية أو التنوع المترام.

## الآداء الكلامي والعقلانية

تؤدي العقلانية دوراً عسى جانب كبير من الأهمية على صعيد انعموم لإحتمالية، كما أن هذا الدور يبرر على المستوى الإقتصادي. غير أنه يحاط بانكسار عدم يحاول المؤرخون أو علماء الاتولوجيا إمارة اللثام عن الأحداث المسفرة أو العرية. وفي المقابل، يدل انسوك العقلاني على إستراتيجية قائمة على تحديد الأهداف أقاء فيما يخص سوسولوجيا الكلام، يتعين علينا أن نطرح عدداً من المرصيات. حيث، نتاح لما الفرصة كي نقوم بتوصيف موضوعي للأهداف ولأنماط السوك. وفي هذا الإطار، تشكل الإستراتيجية مجموعة محددة تحصح عجلها إلى سيطرة الفاعل الإجتماعي. وبالتالي، يصبح بإمكان الكلام أن يمثل العالم دون أن يكون جزءاً منه.

وتتحتل المنهجية الموصوفة بالفردية تبعات هذه المسلمات في السوسولوجيا. نذكر عسى سبل المثال، عقلانية التخطيط المستقل عند الناطقين والأهداف الطبيعية وفي هذه الحالة، يقتصر دور الكلام على انكشف عن هذه لطواهر غير أن هذا الأمر يبدو مثالياً، وخاصة، عندما يستثنى الكلام من لعب دور فاعل في السيرة الإجتماعية. وهكذا، يشتمل مصموم هذه «السحة المادية» على إفتراض يسوق لتفسيات ولنعلم «المادي» تحديد البات انوطيف الإجتماعي. بيد أن سوسولوجيا الكلام ترفض هذين لإحيارين وتحصص لتداخل الرمري دوراً مهماً في إستخدام الإستراتيجيات. كما أنها تشترك في مهمة تصوّر الأهداف أو في تحديد الإستراتيجيات المتعلقة

## I - وعي العالم الاجتماعي

لا بدّ وأن نشير إلى الاتجاه الفكري الذي مهّد له غارفنكل (Garfinkel) وساكس (Saks) وشيغلوف (Schegloff) وآخرون. ويتمثل هذا الاتجاه بمصطلح منهجية الأنثولوجيا التي تتعارض مع سوسولوجيا الإحصاء المستندة إلى التحقيقات المفسرة من قبل الخبراء. بيد أن هؤلاء، لم يأخذوا بعين الاعتبار ما يمكن أن يقوله الأشخاص المتكلمون بخصوص هذه المسائل، وحين نحلّ الظروف التي تسمح لهؤلاء الباحثين بالمشاركة، فإننا نكتشف لديهم نوعاً من المهارة تكون بمثابة منهجية خاصة بكل واحد منهم. ويمسح المحتصون بالمنهجية وأصحاب منهجية الأنثولوجيا الثقة بالإمكانيات الفكرية للمشاركين غير أنّ ممثلي التيار الأول يصنّفون هؤلاء المشاركين على أساس أنهم ينتمون إلى الممثلين الاجتماعيين، في حين أنّ أتباع التيار الثاني يصنّفونهم على أساس أعضاء يدركون ما يفعلون. وإستناداً إلى ممثلي التيار الأول يكتسب العقل صفة الكونية. كما أنّه يسمح للباحث بأن يعيد تركيب المعنى لسلوك، شريطة أن يلجأ هذا الباحث إلى وضعه الخاص. وبالنسبة لأتباع التيار الثاني، يكمن معنى السلوك في إستعداد الأعضاء لتقبل مشروع صياغة المبادئ الفكرية. وهكذا، نشعر بالحاجة إلى مصطلح منهجية الأنثولوجيا. وتتناول هذه المنهجية في كل من علمي النبات والحيوان مسألة تداول الأسماء من قبل عامة الناس كما أنها تعمق في منهجية كل واحد منهما، وتراقب ظروفهما الخاصة. لقد إحتفظنا قصداً بالمصطلح الإنكليزي (accountability)، لأننا لم نعر عني مصطلح فرنسي مناسب ويدل هذا المصطلح على «قابلية السلوك بأن يكون موضوعاً متضمناً في إطار تقرير أو بيان مفصل، ومؤهلاً للثقة والمصادقية».

ويعتبر التقارب بين المنهجية ذات الطابع الفردي والمنهجية الأنثولوجية أمراً مسبقاً من مضمون التقرير، لأن ممثلي التيارين المذكورين أعلاه لم يتحيا عن كل ما يميّزهما (الكونية والشمولية بالنسبة للتيار الأول، النسبية والمحلية فيما يخص التيار الثاني) كذلك الحال بالنسبة لمواطني التشابه بينهما (بناء اجتماعي على أساس تضمين كل ما هو فردي والإهتمام بكل أشكال الوعي والعقلانية) غير أنّ حسم الأمور يعود إلى الرؤية المعتمدة: كيف تتعبّر السوسولوجيا في

الوقت الذي يأخذ الكلام بعين الاعتبار.

بوسعنا أن نقوم بتبويب للنظريات السوسولوجية وفقاً لدرجه وعي العام الاجتماعي من قبل أعضاء المجتمع ومن خلال المكانة المحصنة للكلام. تجدر الإشارة إلى أن المبهجة ذات الطابع الفردي والمادية المحصنة لسية التحتية لا تحتفظان بأية مكانة لعة. بيد أن هذين الإتجاهين يتعارضان في هذه المسألة يعتبر الإتجاه الأول أن العالم قادرٌ على أن يكون معقولاً بشكل مباشر دون أن يسلك طريق العة في حين أن التيار الثاني يعترض أن العالم هو على درجة عالية من الكشافة وجاهر في الوقت نفسه كي يكون مادة لمعرفة العلمية الخارجية

وهي المقابل، تنصّر فرصة مسير- ورف مقولة أن العة هي السية التحتية بفكر، وبالتالي للفعل كونه حاصماً لتفكير. غير أن هذا الطرح ليس بعيداً عن الصواب محمله لأن المعنى يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدلالة. بيد أن هذا المعنى لا يُبَيِّن إلا من خلال شبكة تعمل على تقيته في إطار مفهوم التلاعب بالكلام البرغماتي. ويصبح «التلاعب بالكلام» بدوره حاصماً للتوصيف على أساس كونه بية خارجية واعتباطية وقسرية. يعرض فوكو مفهوم السمط المعرفي (d'episteme) في كتابه «الكلمات والأشياء» ويعتبر هذا المفهوم الشكل المشترك الذي يعرض على كل المعارف في عصره. والجدير بالملاحظة، أن هذا الفيلسوف لم يستخدم مصطلح الفاعل الاجتماعي (acteur)، لأنه يدعم المقولة لتالية «عدها أعتقد بأنني أتكلّم، يعني ذلك، أن أحداً آخر هو الذي يتكلّم من خلالي». كما يبرهن هذا المفكر على أن المعرفة استطاعت أن تنمو منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا من خلال الرؤية العلمية التي ساعدت على تبلور الأنظمة المعرفية. نذكر على سبيل المثال البيولوجيا والإقتصاد أو السانيات لا يمكن لنا أن نصنّف أوجه التشابه بين هذه العلوم عن طريق التأثير المتبادل، متى يعني مبدأ «المصادقية». تصنّف الأنظمة المعرفية على أساس ظواهر بدون تشققات في المعارف السابقة. وبالتالي، لا نستطيع أن نقف على حقيقة أمرها. المقصود هنا أن تصدّي للمكرة القائلة باستقلالية العلوم المدرجة في تاريخها الداحسي من خلال التقدّم المستقر: لن يتوقف العلماء لحظة واحدة عن صياغة العلوم دون

الإستعانة بمصطلحات عصرهم.

وفي السياق نفسه، يعترض «بورديو» - الذي يدعم مبدأ التحديد الخارجي وجود إستقرار دائم بين الواقع والخطاب وذلك من خلال الإستخدام المتواتر. كما أنه يبتكر مفهوماً موسيولوجياً يطلق عليه اسم «habitus»، ويعرّفه على أساس السلوكيات القادرة على إعادة خلق البنية، غير أنّ هذا المفهوم الذي «يتصور الواقع كتتحقيق للتطبعات» يتوافق مع التحولات «المهاجة» يطلّ مفتقراً إلى صفة الوظيفة

وهكذا تتعارض «المنهجية الأثنولوجية» مع المنهجية ذات الطابع المردي، لأنها تعمل على تأطير العقل الطبيعي والكوسي في الممارسات الفعلية. وبذلك، فهي تنحاز إلى جانب المنهجية ذات الطابع المردي في حين أنّ ورف (Worf) ما زال يساند فكرة كثافة العالم والبنية التحتية، لكنه يوضحهما في نطاق اللغة. وفي المقابل، يعرض فوكو بورديو. كل منهما على حدة مفهوم الخطاب وفقاً للرؤية التالية يعتبر فوكو أنّ الخطاب هو التحديد الخارجي لمجمل الوعي الاجتماعي، في حين أنّ بورديو يعتقد بأن الخطاب هو الوعي الاجتماعي الذي تمّ تحديده بواسطة البنية التحتية الموضوعية للعالم.

بضيف الى ذلك الأمر قائلين بأن الظواهرية (phénoménologie) وبعد الرجوع الى مساهمات شوتز (Schutz)، تنظر الى الواقع بصفته بناء اجتماعي تمّ إنجازه بواسطة الأنشطة المعوية (لوكمان وسرجيه). أمّا بالنسبة لإثنوغرافيا التواصل (كما عرّفها كل من هيمز (Hymes) وكامبرز (Campers) ومورمن (Mormen) لمفيلد (Linfield)، يتركز التأويل فيها على «القدرة الثقافية» كما أنه يعمل على انفصل بين النظام والنشاط باعتبارهما مظهرين لأحداث لغوية إن هذه المجموعة الوفيرة من الأبحاث، بالإضافة إلى المساحة الكبيرة للتفاعل المرمرى، ليست توليفاً لأبعاد الوعي الاجتماعي والتحديد الخارجي، إنها تقدّم عرضاً تفصيلياً عنها

. نكتسب الأعمال الإنسانية صفة الاجتماعي، لأنها محمّلة بالدلالة. كما أنّ المشاركين في هذه الأعمال يعود هذه المسألة تماماً. يتطابق هذا الوضع مع مفهوم (المصادقية).

- يفتقر هؤلاء المشاركون العاصم ويقترحون له بناء محلياً قد يكون هذا التماسك غير كافٍ، لكنه ضروري في سيرورة الدلالة الاجتماعية تلك الأعمال.

- يرتكر هذا «التماسك المحلي» على نظام تأويلي إعتباطي حثياً ومحدد في الزمان والمكان. ومن المحتمل أيضاً أن تصوّر «متغيرات» في إطار المواقع الشاملة. وهكذا، يصحح من الجائز أن يفتقر «الثقافات العمالية» المنعقدة مع «الثقافات البرجوازية»، بواسطة مصطلحات «سلوك السيه المتواترة». وبشهاد هذه لمصطلحات حادة من الإستقرار الوطني. كما باستطاعتنا استخدام مصطلحات التعيّنات الاجتماعية كشرط الإستقرار يبقى غير متوفر

- يشكّر مفهوم الخطاب الحد الأقصى للأنظمة التأويلية وبنائياً، يصحح كل تشكيل خطابي عالمياً متنوعاً دور أن يكون متماسكاً. يتصنّف هذا التشكيل مدوّنة (مجموعة من النصوص المتقاربة) وأدواراً اجتماعية تدور في فلكها ويجهّد الممثلون الاجتماعيون بتأديته هذه الأدوار في أعمالهم وقيمور لعلاقات فيما بينهم في إطار بناء الخطاب المتماسك

وحقيقة الأمر، لا يكتمل فصول هذا التحليل، إذا لم يطرح مسألة إمكانية المحضنة سوسولوجيا الكلام في عالم الخطاب. وفي هذا السياق، يعرض بيشية (Pêcheux) رأياً على قدر من الأهمية في هذا الخصوص. ويستند هذا للرأي إلى حالة المقارنة التي تلتصق بالخطاب تكمن هذه المقارنة في إعتبار الخطاب كحدث اجتماعي وكمعرفة صافية. لكن، كيف يمكن أن نصف شيئاً من الخارج يعتقد إلى كل خاصية تميزه عن الأشياء الأخرى تشير هذه المقارنة مشاعر القلق في داخدا، لأنّ سوسولوجيا الكلام تجبرنا على الإعراف بدور المعنى في كل سوسولوجيا. وما أنّ هذه الأخيرة تدور على الممارسة الاجتماعية فهي تعمل على تعبير المعنى الذي تؤسسه ويعيش عالم الاجتماع حادة المقارنة في الوقت الذي يأخذ هذا التعيّن على محمل الحدّ. ويدكرنا بيشية ها ملاحظة لاكان (Lacan) ويتحدّث عن هذه المقارنة بنأثير موشوسين (effet Münchaussen). لقد عرق هذا البارون يوماً في مستقع وجرح منه سالماً عندما استطاع أن يمسك بشعره. وهل هذا ما يبحث عنه عندما يريد أن نصف موضوعياً لتأثير الداتي للخطاب؟ كيف لنا أن نخرج من هذا المأرق؟ تكمن هذه الطريقة

المسطقية في تجاهل الأمر. بيد أننا نقع على نوعين من التجاهل فمحس ندرك جيداً، عندما نتعاطى مع السوسيولوجيا، بأنا غير قادرين على أن نتحمل مسؤولية خطاب موضوعي وبأن التأويل يبذل صورة الأشياء. غير أنه بوسعنا أن نقوم بدور فاعل ومتماسك. كما أننا نعي جيداً كوسا تمثل الفاعل الاجتماعي بأن الأمور ليست دائماً ثابتة وأكيدة وبأن كل شيء سسي يتعين علينا أن نتصرف بوعي من المعارف التي نكتسبها، ومن الأخلاق التي تتحلى بها رغم الإحساس بعدم تكاملها

## II - أخلاق التواصل

### من جان جاك روسو إلى هابرماس

ثمة إتفاق بين المفهوم الحديث للعقلانية والتنظيم في البنية السياسية حول مصطلح المواطنة ويستند التنظيم الديمقراطي على الإرادة العامة المعقسة كما يعترض المذهب العقلاني الذي تأسس في القرن الثامن عشر على مبدأ التوافق بين الطبيعة والعقل، بين الكلمات والأشياء، بين الإرادة العامة والمجتمع يستلزم هذا الطرح وصفاً صادقاً لكل الخيارات انصائية. وإذا لم يصبح كل شيء على ما يرام في أفضل العوالم الممكنة، يتوفر عددٌ من الدليل على الحداع الاجتماعي الذي يعيق اللعبة الحرة للقوى الطبيعية. لقد طرح فنتريش هذه القضية عام 1989 وأشار إلى موضوع الهرة الأرضية التي صرحت مدينة لشبونة (1755) لقد دومت هذه الحادثة في حينها الفيلسوف فولتير إلى التمرد ضد إله يسبب إلى ليبنتز (Leibnitz). في حين أن روسو إكتشف في هذه الحادثة محلفات حصاره المدن التي تعدنا عن حالة الطبيعة.

ومنذ ذلك الوقت، أثارت هذه التجربة بعض الإشكالات لقد أبرر التطور الذي طرأ على الفلسفة والعلوم الاجتماعية الفارق المحتوم بين الظروف المثالية والسيرورة الواقعية ونشهد الأخلاق السياسية وسوسيولوجيا الكلام حالة من التداخل المستمر. وفي الإطار نفسه، عرض الفيلسوف هابرماس أفكاراً على جانب كبير من الأهمية، منذ بصع سنوات. علاوة على ذلك، لن يؤخر إحترام الأشكال الديمقراطية الضمانة للقرارات العقلانية رغم تأمير الشروط الأخلاقية. بحثنا هذا الأمر إلى التساؤل حول الشروط التي يجب أن نحصل عليها كي نستطيع تأمير

الاجماع (consensus) يفترض الإجماع الملائم أخلاقياً نقاشاً عقلياً في نطاق المعنى الواضح. ليس بمقدور هذا الأخير أن يتقن بمصطلحات تعبر عن المصلحة الذاتية تلك هي صيانة أخلاق التواصل (l'éthique communicationnelle)

والحال أن مفهوم «التواصل» يتوافق مع وجهة النظر الأخلاقية، غير أنه يسجّم مع موسيولوجيا الكلام. ويصرص بالفعل فصلاً بين عالم الأشخاص المتكلمين وعالم المرسنة (message). وباحتصار، إنه يعتبر عن توطيف عالمي للأداء الكلامي غير مرتبط بحالة خاصة. وما أن وهم التواصل ضروري في المسار العقلاسي الخاص بالقرار السياسي الديمقراطي، فهو يجعل أيضاً البعد البرحماتي للكلام غير معقول

ورغم أننا حاولنا إضفاء صفة الموضوعية على السيرورة البرعماتية للمصبرات وبسليط الضوء على خصوصية المصالح التي ترعم أنها تمثل كل ما هو عام، وعلى نسبية وجهات النظر التي ندعي الشمولية، قد تتمكّن موسيولوجيا من المشاركة في تأمين الديمقراطية لممارسة أحد القرارات وبرسم الحدود له. تقدّم بدأً موسيولوجيا نفسها على هيئة مرجع ناقد، لكن هذا النقد هو من نوع خاص، يصعده هابرماس على شكل قنعة محاصرة بيد أن السطوة، بصفتها مكاناً للقرار العقلاني ولتجايه المصالح، لها أيضاً أطمعاً خاصة يسمي عديداً أن بطور مستوى أدائها (الهدف الأخلاقي) وأن بخصمها باستمرار إلى النقد (محاصرة القلعة) شرط أن لا نستولي عليها (أي على القلعة) لأن كل من تسول له نفسه السيطرة عليها، يصبح قادراً على أن يحول مصالحه الخاصة إلى مصالح عامة

من الواضح إذاً، أن لا تعبر موسيولوجيا الكلام الإهتمام إلى العلاقة مع الجاب الأخلاقي، ولا سيما حين تتجاهل الممارسة الناتجة عن تأثير هونشوسن (Manchaussen) غير أن الحيادية لا تستطيع أن تكون حلاً واقعياً. وحين يحتار دراسة ناحية أو قطاع معين، لن يذلل ذلك الأمر على الحيادية، لأن يحتار من خلال الممارسة محاصرة أي جانب من القلعة هناك حقيقة لا بد من قولها لا يوجد شخص ما يستطيع أن يدعي السيطرة على إلتزامات لإبها محدّدة من خلال السمات التي تحكم وضعه. وما يمكن أن يعتبر عن هذه الحقيقة هو أن جزءاً غير قابل لتمثيل يظل متوارياً عن الأنظار في الحالة التي تحيط بالشخص. سبرهن



في الأمثلة الأربعة التي عرصها فيما يلي على مستوى الحدث وانفعل اللذين يميّزان الخطاب في إطار السجلات اللغوية لكن كيف تناولها؟ لأن النقد الذي يرشد هذا التحليل لن يفضي إلى نتائج إيجابية. وعدم بيان الطابع لبيوي الملتزم بعلم الاقتصاد، فحين لا نقترح نظرية جديدة لهذا العلم كما أنه، عدم ظهور المكانة الخاصة لإستطلاعات الرأي في بنية الرأي العام، فحين لا نحيد، إلى ممارسة المتناوبة التي تصبح حكماً في حانة العلوم. كذلك الحذر، من المحتمل أن نكون الممارسة المستندة إلى الحسابات قدرة على التطور بيد أنه من المستحيل أن نطالب بالإعتراف الصريح بطابعها الإغشائي مبرر دلت بعدم إكتمالها لموضوعي.

أما بالنسبة للخطاب حول اللغة، فمطلوب منه أن يكون مجرداً كي يعطي الصمادة لوحود اللغة تجدر الإشارة إلى أن التفسير الموضوعي الذي عرصه موسور بشأن اللغة: اعتبار الأفق التأويلي، لا يمكن له أن يتوقف عند الحدود التي يشير إليها الخطاب.

### III — خطاب الوصل والفصل

#### نموذج علم الاقتصاد

من الأفضل أن نستخدم في الوقت الحاضر تسمية علم الاقتصاد بدلاً من تسمية الاقتصاد السياسي التي إستمرت طويلاً. ما يمكن أن نفترضه هو أن الاقتصاد لا يراح بيسر إلى حقل العلوم والدليل على هذا الأمر هو وجود صفة السياسي التي تعيق التوصيف العلمي تلك هي مسألة الشرعية قد يحق للميراثي أن يتساءل حول الشروط العلمية لنظرية ما، وليس حول علمية الميراث. وباختصار، إن الشرعية العلمية لممارسة عالم الميراث قد سبق إقترانها وحين نلاحظ أن علم الاقتصاد يعتقر إلى الشروط العلمية التي تظل حارجية عنه قد نضرح موضوع العائق أي الرعية في إمتلاك الصفة العلمية كي يعرصها على الخطاب وإستناداً إلى هذا التحليل، كيف تعتبر المسائل الشرعية عن القيود في هذا النوع الإشائي.

لقد تمكنت من معاينة هذا الأمر من خلال مدونه صغيرة تشتمل على نصوص «إقتصادية» مكتوبة باللغة الفرنسية وتتميز هذه النصوص بالخصائص التالية

عياب الصمير المتكلم والعائب (أنا، أنت، أنتم).

وجود الصمير المتكلم (نحن)، والصمير العائب (on) بالإضافة إلى الإتحاء الملامم لتصريف الأفعال.

هناك أفصية كبيرة للأفعال المساعدة - 60% من هذه الأفعال تدور على الكيونة (être) والملك (avoir) وعلى الصيغة (يستطيع، يجب).

تنتمي الأفعال إلى تصريف الفعل المضارع 3% تدور على المستقبل. 7% (الشرط، 3% (الماضي).

من بين الأفعال المستعملة والمسبوقة بالصمير المتكلم (نحن) يوجد ربع العدد في زمن المستقبل أو صيغة الشرط إنها أفعال: قال، تكلم، إعتد، اجتهد، ذكر، أشار. يتوفر فعل الكيونة في بنية كل العبارات تقريباً، غير أنه يصبح قليل الإستعمال في بنية هذه الأفعال المشار إليها

يوجد إداً مستويان في الخطاب المستوى الأول يعتبر عن توظيف الأداء انكلامي حيث تشير إلى الصمائر (نحن، هو) والأفعال الصيغية والمبني لمجهول.

أما المستوى الثاني يدور على عياب الناطق وعلى تكرار الفعل. المصارع والماضي والمبني لمجهول. من البديهي القول، أن هذه العناصر التصنيفية لا تكفي أبداً. يتعين علينا أن نغير الإهتمام أيضاً إلى تنظيمها. واليك بعض الشواهد

(1) «لقد بدلنا كل ما في وسعنا كي نسلط الضوء على الوضع التربوي للمهر وعنى «ظهور» الأنظمة التعليمية التي لم تكتمل في الماضي بالتوافق مع الأهداف الاقتصادية المعلنة عنها».

(2) «كما أشرنا سابقاً إلى هذا الموضوع، قد يبدأ تأهيل العصر البشري بالتربية المدرسية، غير أنه لن يتوقف عند هذه الحدود».

(3) «وتبعاً للتقاليد المعمول بها، هناك من يميز بين الطلب الموضوعي الإجتماعي والطلب الإقتصادي. وبالنسبة لنا، نحن نفضل مصطلحات الطلب البديهي والطلب المحطط له».

(4) «يعتبر ذلك الأمر تطويراً في المظم التربوية بحيث تتعدد الخدمات التي يمكن أن يؤديها عدد ضئيل من الأساتذة المؤهلين والموجهين في تصرفها من المائدة أن يحضر برنامجاً موسعاً يحدد عمليات التأهيل وتحسين أداء اليد العاملة».

(5) «في هذا النموذج المطروح هذا، تعتبر التربية كصناعة تنتج المعارف الضرورية للعمال في المستقبل وتزودهم بالخبرات في الواقع، ويمارس الشاط في القطاع التربوي في أربع إتجاهات على الأقل».

حين نتناول تمكيك المثاليين الأول والثاني، يصبح قادريين على التمييز بين ما يقال عن العالم (النظام المعرفي) وما يتعدى الخطاب المنجر عن هذا العالم (أي الخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي) (metadisciplinaire) يستطيع إدراك أن يشير إلى ما يتعدى النظام المعرفي في المثال الأول

(1 1) «لقد بدأنا كل ما في وسعنا كي نستط الصوء على». في المقابل، تدرج العبارات التالية في إطار النظام المعرفي.

(1 2) «الوضع التربوي سمس، برور الأنظمة التعليمية» كذلك الحال في المثال الثاني.

(2 1) كما أشرنا سابقاً إلى هذا الموضوع، تصنف هذه العبارة على أساس تحليل الخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي.

(2 2) «بدأ تأهيل العصر البشري، التربية المدرسية، غير أنه لن يتوقف عند هذه الحدود».

لا بد وأن نأخذ في الحسبان الترابط بين الجزء المحصص للنظام المعرفي والجزء الآخر المحصص للخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي في المثال الأول في حين أن ما يتعدى النظام المعرفي يعتبر مستقلاً في المثال الثاني. بيد أنسا قادرون على أن يميز في الحالتين بين الخطاب حول الشيء والخطاب الإنعكاسي. ويبدل الصمير المتكلم (بحس) على الناطق وعلى مصدر الخطاب حول لشيء بصفتها مسؤولين عن تشكيل هذا الخطاب.

ويبدو المثال الثالث أكثر تعقيداً، هي البداية، هناك فرق بين الصمير العائب

والضمير المتكلم (نحن) كما أنه من الصعب أن نحدد الخطاب حول الأشياء وبالتالي، إن الفرق بين الضمير العائب والضمير المتكلم (نحن) والمترابط مع (تبعاً للتقليد) و (بالنسبة لنا)، يقضي إلى تكريس نوعين من الأداء الكلامي. يحدد الضمير العائب (on) موقع الناطق من خلال البصر المصاحب في النظام المعرفي، في حين أن الضمير المتكلم (نحن) يمرر إلى ناطق خاص في الخطاب، وبدلاً من استنتاج أن استعمال (نحن) بدلاً من (أنا) يؤدي إلى إغتراف المشاركة في المسؤولية من قبل القارئ الذي يكون هدفاً للخطاب وفي الإغتراف بوجهه النظر الخاصة بالبصر. استدير بالملاحظة، أن التمييز بين الضمير العائب (on) والضمير المتكلم (نحن) ليس دائماً على مستوى الأهمية، لأن الضمير العائب يشهد حالة من التكرار أكثر بكثير من (نحن) ثمة إتفاق بين الضمير العائب والضمير المتكلم (نحن) كي نستطيع رصد طريقتين من الطلب. وفي حال إكتفى المحلل بالعبارة الأولى، يمكن أن نقسمها على الوجه التالي:

(3.1) «وفقاً لتقليد المعمول به، هناك من يميز»

(3.2) «الطلب الاجتماعي والطلب الاقتصادي»

وباختصار، يصبح القارئ مدعواً، تبعاً للتقليد إلى البحث عن نوعين من الطلب. يشجع هذا التصويب على أن نقارن بين الأشياء المشار إليها استناداً لتسميتين جديدتين، أو عندما نستخدم مصطلحات جديدة، فإننا نوصف التسميات المبتكرة كي نحلل الأشياء المتداولة.

وتحمسنا العبارة الثالثة (3) إلى مسألة الحطاب الاقتصادي بصفته نشاطاً اجتماعياً يمارسه علماء الاقتصاد من خلال سلوكهم المهني. يعتبر كل نص مناسبة للتحديث عن النظام المعرفي (يتحمل الناطق لمسؤولية) و «مكاناً» للمجابهة وإثارة لموضوع شرعية المصوص السابقة أو المحتملة ولشرعية الممثلين الاجتماعيين. تعرضنا هذه اللعبة الشرعية لأوهام تحديد الأشياء وبالتالي نجد أنفسنا في مسار «الحوارية» وفق مصطلح باختين أن الصراع من أجل الكلمات والمعنى هو صراع أيضاً بين الجماعات كي تعرف نفسها وتكتسب صفة الشرعية

ويتدخل الناطق في الخطاب عن طريق الضمير العائب في المثال الرابع

وحيث نظر إلى التحليل الأول، يمكن أن نقول أن الضمير العائب الذي يدن على استخدام المدرسين المؤهلين لم يتطابق مع المحتص بعلم الاقتصاد، بل أنه يمثل الوكيل الاقتصادي وفقاً للموضوع.

ومع ذلك، تبرهن العبارة من العائدة أن محضر برنامجها على أن التمايز بين الموضوع والخطاب الذي يتناوبه لم يعد مجدداً وضرورياً. لقد أصبح المحتص بعلم الاقتصاد محطاً لأنه انتم بتحديد شؤون الناس، واحتل موقعا خاصاً، لكن هذا الموقع، يعود بالدرجة الأولى إلى الدولة

والجدير بالملاحظة، أن المثال الخامس، لا يحتوي على الضمير العائب والضمير المتكلم. بيد أنه يشير إلى رص المستقل في صيغة الفعل المجهول، أي بدون فاعل كما أن الماصق يعتبر جزءاً من هذه العبارة، لأساً مترجم عالياً الضمير العائب في الإنكسرية بصيغة الفعل المجهول وبالتالي يتعين علينا أن نفرق بين المودج والواقع، لأن مفهوم المودج يكتسب أهمية كبرى في علم الاقتصاد ويمسح للخطاب قيمة الص المتوالي مع الواقع المثالي. إن تكرار أفعال القول، وإبرار مكانتها الإستراتيجية في الخطاب يصفحان المؤشر والدليل على أهمية وصلاحيه الموقف الذي يوحى بالصيغ المحتملة.

من المحتمل أن تستوحي سوسولوجيا علم الاقتصاد من هذا النوع الإنشائي، ويبدو أن مسألة التمعصل بين الخطاب الإنعكاسي تنحصر في التمايز بين الضمير المتكلم (نحن) والضمير العائب. كما أن هذا التحصيل قد يتسع ليشمل أيضاً أفعال القول ويرتكر المرحع العلمي على إمكانية الفصل في الخطاب الإنعكاسي وحيث يتوفر هذا التمايز، نحصل على خطاب مفعول لعويا وموضوعياً غير أن هذه الحالة لا تتكرر دائماً، لأنه في الوقت الذي يدمج الخطاب العلمي في الممارسة التقنية، يتحول الأداء الكلامي المفعول إلى أداء كلامي منصل ومرتبط بساطق أو بمتلقي جاهر للتطبيق. كذلك الحال بالنسبة لخطاب علوم الأحياء الذي يتطور بسهولة فائقة إلى مستوى الخطاب الطبي وهكذا يؤدي الساطق وظيفة مهمة في علم إجتماع المعرفة. وفي المقابل لم تنقطع الصلة بين علم الاقتصاد والبيئة السياسية في الخطاب الليبرالي الذي يتوجه دائماً إلى الدولة لكي يصحها بالإمتاع عن القيام ببعض الأعمال حيث قد تمثل

الدوة وصعوبة الشخص، المحاطب.

ويحتل خطاب المعرفة مكانة إجتماعية من خلال التطبيق وذلك بطريقة إجرائية وبالممارسة البعيدة عن مسالك الشؤون الدعوية وبما أن علم الإقتصاد قد إكتسب صفة كل ما هو علمي، فإنه تحول إلى معيار فيما يخص الممارسة الإقتصادية، لكنه يبقى خطاباً جدياً يبتعد عن الإبتذال والتبرير في مسألة تسويق السلع التي تحصى بمسطق حاصر بها، ومصدراً للتعريف الإجرائي للعقلانية التي نحاول أن تفصل الرابع «اللاعقلاني» بين الكلمات والأشياء.

ويتضمن تحليل الخطاب الإقتصادي ثلاث موضوعات

أولاً: سوسيولوجيا الباحث الذي يعيش حالة التنافس مع زملائه كي يصفي الشرعية على مشاركته. غير أن هذا الوضع يتكرر في جميع الأنشطة العلمية.

وثانياً: سوسيولوجيا النظام المعرفي وعلاقاته مع الأشخاص الذين يتوجه اليهم مند لحظة دخوله المسار التقني (حيث تنوع الأنظمة المعرفية ويتاح لها فرصة إبراز خصائصها)

وثالثاً: سوسيولوجيا العلاقة مع السلعة حيث يتعهد المختص بعلم الإقتصاد بمواكبة التوظيف الدلالي المشترك أن السلعة لا تخضع عادة لمعالجة إجتماعية تستند إلى الواقع بل إلى تحديد القيمة التبادلية.

يتيح هذا البحث المختصر لدخول الإقتصادي فرصة إبراز آلية توظيف الأداء الكلامي في نطاق سوسيولوجيا الكلام وطرح المسائل المتعلقة بالعقلانية تتدخل هذه الأخيرة على هيئة خطاب حيث تشهد تجميداً للأداء الكلامي المرتبط بالمرجع العلمي على هيئة موضوع حاصر بالنظام المعرفي (مفهوم اسلوب العقلاني تحديداً)

## VI — طبيعة الفعل الإنشائي والموضوعية

قد يحثنا التعارض بين الخطاب المتصل والمفصل بيوتاً على الاعتقاد بأن التأثير البرعماني يتوفر حين تمكن من رصد الأداء الكلامي في حالة الإشتغال. غير أن الأمر مختلف تماماً لأن هناك عبارات موضوعية مزودة بقيمة الفعل والحدث

سيعرض فيما يلي نموذجين يدلان على التأثير الحاصل للتأكيد المستمر (assertion) بإعتباره فعلاً إرشائياً.

1. إستطلاع الرأي العام - يعتبر التواصل المبني على الأحكام الأخلاقية عصباً مهماً في الدولة الديمقراطية الحديثة من وجهة النظر الفلسفية لذلك يتعين على سوسيولوجيا الدولة أن تحلل مسار تشكيل الإدارة العامة، وأن تتساءل حول العقلانية وبشكل خاص حول مسألة حياد «وسائل الإعلام» فيما يخص التعبير عن «المصالح الخاصة». كما أن العلاقة بين العقلانية والتواصل ترتبط بعملية الفصل بين الملقوط والأداء الكلامي. وكما نصفي الطابع العقلاني على قرار مد، يتوجب علينا أن نوفر كل الظروف المثالية، ولا سيما مبدأ الإقتناع دون اللجوء إلى برهان السلطة، ينبغي على المواطن أن يتجاهل ميراث القوى بين الآراء المتنافسة

ومن وجهة النظر العلمية، لا يمكن لنا أن نتصور تشكيل إرادة عامة في المجالس السياسية في البلدان التي يقطن فيها عدّة ملايين من المواطنين. وأثناء الثورة الفرنسية، تراجعت عمليات التصويت على القرارات أمام اعتماد الإسحايات والتهويص. وبالتالي، حدث انفصال بين جمهور الشعب والنواب الممثلين غير أن هؤلاء يعيشون في حالة إلتباس من ناحية، أنهم يتكلمون باسم الذين صوتوا لهم. ومن ناحية، أخرى، إنهم يمارسون التهويص بقدر ما يستطيعون على مستوى السلطة. وبدلت، يصبح الرأي العام الأثر العاصم والمتبقي من عقد التمثيل بين الساحبين والمستحقين. وكل ما تبقى من هذا العقد، يتلاشى، غير أنه يشير إلى دلائل على «الإرادة العامة» المتجسدة في كل مستويات الخطاب الذي يعتبر عن الشعب خارج الدوائر المؤسساتية. وحتى الثلاثينيات، كان بإمكان المواطنين أن يعبروا عن رأيهم في الصحف والمطالب والمظاهرات والانتفاضة. كما أن ردات الفعل كان لها وزنها على صعيد المشاورات السياسية

ومنذ ذلك الوقت، أعتمد نظام إستطلاع الرأي بالتدريج<sup>(1)</sup> غير أن مؤسسي هذا النظام، لازارفيلد (Lazarfeld) في الولايات المتحدة، ستوزل (Stoizel) في فرنسا كانا مشغولين بالية السوسيولوجية أكثر بكثير من القواعد الإحلافية. وكان

(1) نتناول الدراسة هذا الموضوعات التي صدرت في «كمبات» رقم 23 (حزيران 1990)، «إستطلاع الرأي، اللغة والمجتمع» رقم (55) (أذار 1991) «الأسئلة والإجابات».

يعقدان معادلة بين مزايا الطريقة التجريبية وغموض التقليد السوسيولوجي «العلمي» والاساسوي» رغم أن هذا الأمر لم يستحق الشاء. وبالمعنى، لقد حدثت انقيصة الموضوعية لإستطلاع الرأي من حرية السلطات التي كانت تعتقد بأنها فادرة على أن تعبر عن الرأي العام، دون أن تتعرض للمناقشة حتى وأن تمكن بعض الناطقين من مسح هؤلاء الممثلين صلاحية المعارضة. كي نسهل الأمر علينا بفرص يأب إستطلاعات الرأي تحصص إلى البقد باستمرار، وخاصة من ناحية التقديرات الإحصائية. تجدر الإشارة إلى أن سوسيولوجيا الكلام لا يمكن لها أن تكتفي بهذا الحد، بل يجب عليها أن تتساءل عن كيفية إشتعال النظام الخارجي للمراقبة الإجتماعية الذي تحوّل إلى بنية مهمة على صعيد الخطاب السياسي والليبرالي. سعرض فيما يلي المقارنة بين النموذج المثالي الذي يرشد ممارسة إستطلاع الرأي المستوفي للشروط العلمية وبين الفرصيات المصادرة

أ - يكون كل فرد حاضراً لإستطلاع الرأي رأياً حول الموضوع الذي يكون هدفاً للتحليل

ب - كل فرد قادر على أن يكشف عن مضمون رأيه في حال الإجابة على السؤال المطروح شرط أن يتأكد من المصداقية والعملية (anonymat).

ج - لقد تمت صياغة الأسئلة بطريقة تسمح للأفراد بمقارنة الآراء.

د - وإستناداً إلى عينة ما، يوسعها أن يعيد بناء الصورة العامة للمجهود. وتعكس هذه الصورة العقلانية، إلى حد ما، حالة الرأي العام كما أنها تعبر عن مجمل الآراء الفردية المصاعدة بشكل مستقل.

أ - يولّد التساؤل حالة من المراقبة وفقاً لمصطلح (لايوف) وتنصص مراقبة الخطاب بمفردها شروط توفر الآراء وتباينها.

ب - يؤدي كل سؤال متضمن في بنية التفاعل الطبيعي إلى شئ حالة معينة. تسمح بالإجابة دون أن يحامرنا الشك في مسلمات صياغة السؤال. وهكذا، يصبح الجواب معبراً فعلياً عن التسيق مع السائل، مهما تكن مصداقية الذي يجيب على السؤال يفصي هذا الأمر إلى بناء خطاب على أساس أن هناك رأياً سابقاً في هذا الموضوع هذا ما يعرّر من عزيمة الذين يقومون بالاستطلاع،



لأنهم مجبرون على تشجيع الأشخاص على تقديم الإجابة.

ج - أن التجانس في صياغة السؤال المطروح على الأشخاص الحاصعين لأستقصاء الرأي والمستمين إلى حالات إجتماعية مختلفة لا يستوجب بالضرورة إمكانية التجانس في المهم تتضمن الاسباب الإجتماعية هذه الإحتلافات شرط أن لا تكون حاصلة عن طريق الصدفة أثناء التأويل.

د - في المرحلة الأولى من إستطلاع الرأي، حين يتمكن الأشخاص من تقديم الإجابة في إطار التفاعل الطبيعي مع السائل وفي إطار تشجيع هذه الممارسة، فهم يأخذون حكماً في عين الإعتبار الطابع العام للرأي الذي يصدر عنهم

ومهما يكن من أمر، فإنّ عملية إستطلاع الرأي ليست مهجراً علمياً يسمح معرفة الرأي كما يمكن أن يكون، بل بالعكس من ذلك فهي تتطابق مع الخطأ الذي يسير في الإتجاه نفسه، وتتحوّل إلى مسار يؤدي إلى تشكيل الرأي كما يمكن له، أن تحددها على أساس فعل خطائي إشتائي.

وفي عام 1968، حين أجاب الناس عمّا كانوا يفكرون به بشأن المخاطر الطبية الناتجة عن إستعمال حبوب منع الحمل، فإنهم كانوا يؤيدون أو يعارضون هذا العلاج وبالتالي لا يمكن لمسألة المخاطر أن تعالج في تلك الفترة بشكل مستقل دون مراعاة مبدأ إعطاء الأدب. غير أنّ تلك الممارسة قادرة على انتقور، ولا سيّما عندما تلجأ مؤسسات إستطلاع الرأي إلى إجراء تحقيق مع نفس الأشخاص من مجموعة من الإستثمارات، إنها تبرر عتية جديدة من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة مهنية، كما أنهم قد يحصلون على مرتبات للتعويض عن مشاركتهم.

يوسعا الآن أن نرصد المراحل التالية.

1 - إنّ إبرور أية مسألة تدفع بالمتسوى الإجتماعي إلى إتخاذ رأي فيها، يصبح أمراً ملائماً كما إنّ هذا المتسوى الإجتماعي (مثل صحيفة أو حزب أو رأي عام) يتوجه إلى مؤسسة تقنية.

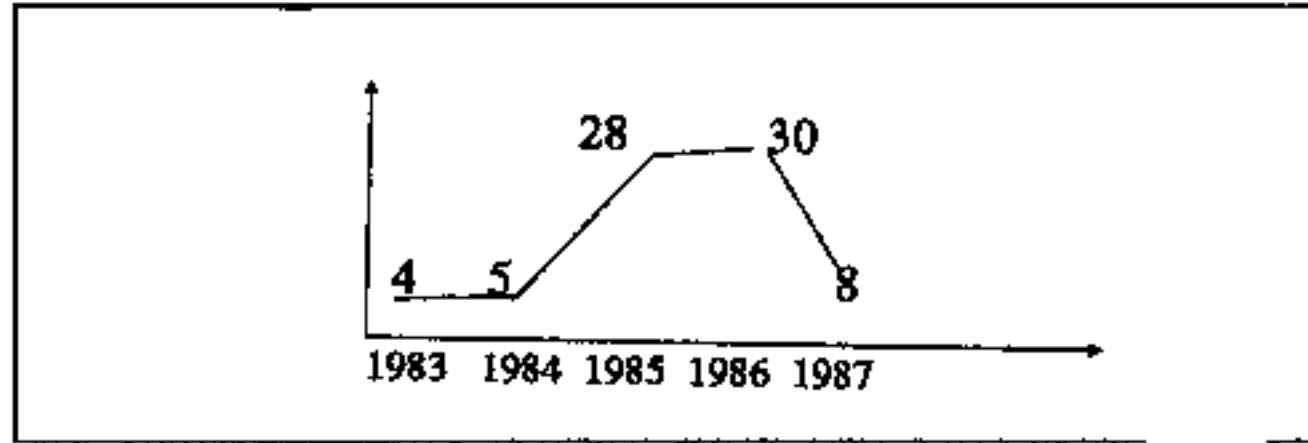
2 - يتوجب علينا صياغة المسألة (التي قد تكون أحياناً في غاية التعقيد)

وفق نموذج يتضمن مجموعة من الأسئلة.

يُذَلّ هذا المثال على ثلاث ظواهر رغم أن الصيغ تتشابه بشكل بديهي، فإنها تفصي إلى تأثيرات مختلفة تبرر هذه التأثيرات من خلال الطابع المشيبي للناطق في عملية التفاعل (لأنّ صيغة «est-ce que» تكشف عن المصموم الموضوعي للسؤال، وتصنع الناطق على مسافة من إجابته. كما أنّ التكوين المسبق للآراء حول بعض الأسئلة، لا يمكن له أن يتحقق حتى ولو اعتقدنا بصحة إقتراص هذه الحالة.

نقدم أيضاً مثالاً محتملاً ذكره كل من «الليبار وماليم» (1988) كانت مؤسسة (كريدوك) تسأل كل سنة «من هي الفئات التي تجبر المجتمع على صرف الأموال من أجلها؟

ستعرض فيما يلي النتائج التي حصلنا عليها والتي تمحورت حول قضية «المهاجرين» مكتفي بالرسم البياني



ماذا حدث إذاً في عامي 1985 و 1986؟ كي نسهّل عملية القرار فقد إقترحنا قائمة بالإجابات على السنوات المصنفة في مصطلحات المهمة، بدلاً من أن نترك السؤال مفتوحاً عمداً إلى تخصيص رمز مسبق جاعلين منه سؤالاً معلقاً.

تجدر الإشارة إلى أنّ المرحلة الرابعة تبدو أكثر إشكالية كما أنّ الإستمارة قد تملأ بالطريقة التحريرية غير أنّ الشكل المكتوب قد يشير الإخراج في التوزيع الإجتماعي (هناك نسبة تتراوح بين 15% و 20% من الذين لا يعرفون الكتابة تماماً) بيد أنّ الأسئلة تطرح عادة شفويّاً. لقد تمكنا من تحليل الإتصالات الهاتفية لأنّ توصيل الكلام شفويّاً يقضي دائماً إلى تعبيرات مهمة على صعيد صياغة

الأسئلة والإجابة عليها. نضيف أيضاً أن نشر الإستثمارات يعتبر مصدراً لإثارة الحساسية. أثناء عملية التعبير الشعبي، تفرص ملائمة السؤال على الأشخاص الحاصصين إلى التحليل. وبذلك تتحول الملائمة المقترصة إلى ملائمة مسخرة بواسطة البشر. تتوجه النتائج إلى الهيئات السياسية وإلى الأحزاب، وإلى الحكومة وإلى القراء المواطنين. يتوجب على هؤلاء جميعاً أن يتحدثوا، موافقهم، كما هو أنهم حصصوا لتحقيق. غير أن هذه السائح، وإن كنت تشكل الأعباء أو الأقدية، شرعية أو غير شرعية، تدرج في إطار التأويل الذي لا يحد من تسي وجهة نظر خاصة

سعرص فيما يلي بعض الحصائص العامة.

بشرت مجلة «مدمام فيعارو» في عددها 28 نوفمبر 1981 نتائج إستطلاع الرأي الذي أجرته «سوفرس» (sofres) تحت عنوان «نسبة انولادة» - «لعائلة» المثالية ثلاثة أطفال»

«معارضة الإجهاص: 55%».

إحتارت هذه المجبة المقدّمة التالية:

«يرفض الفرنسيون الإجهاص بشكل قاطع» لقد حدث إداً إتقالاً من توزيع الجمهور إلى الإرادة العامة. كما أن القاريء إستحوب كما لو أنه ينتمي إلى نسبة 55% (معارضة). وفي نهاية الأمر، فهو يعتر معارصاً (من ناحية النظام المتبع في الجمهورية)، وحتى لو كان ماصراً أو مؤيداً لقد أصبح السؤال مصاعاً على الشكل الثاني.

«أنت شخصياً إدا حدث لك أن حصلت دون أن يكون لك رعية في ذلك، هل تتصورين بأنك ستلجأين إلى الإجهاص؟  
لقد أدّى نشر هذه الموضوع إلى الإعتبارات التالية:

- 1 - الإحتفاظ بمسألة الإجهاص في حقل لمادة التي حصصت لمسألة؟.
- 2 - تحويل انية الشخصية الخاصة إلى وضعية عامة.
- 3 - تأمين الأعباء من خلال تحميل الإجابات (كل ما ليس أكيداً، كل ما

ليس محتملاً

#### 4 - محاسبة والسلطات العامة باسم الأغلبية.

ترتكز إستطلاعات الرأي والأساليب المستخدمة في الإستطلاعات على قواسم مشتركة. كما أنّ هاتك أوجه تشابه بينهما على مستوى النتائج.

أ - أثناء الإستطلاعات، يتم إستدعاء الساحبين الذين حصصوا لتحقيق إلى القيام بعمل حقيقي ومسؤول إزاء مسألة طرحت عليهم كي يقرروا في شأنها بشكل نهائي في حين أنّ الأمر محض في إستقصاء الرأي، لأنّ الهدف هو مجرد الاستطلاع فقط

ب - بالنسبة للإستطلاعات، فهي تخضع لتوصيغ تقوم به المؤسسات، كما أنّ تلك المؤسسات تتعرض للتأويل بشكل مسبق في المقابل، إنّ النتائج التي تصدر عن حملات إستطلاع الرأي ترتبط بإرادة من يقوم بها، كي يتم إدراجها وفقاً لمستويات الأحداث.

والحق يقال، أنّ تقنيات استطلاع الرأي لا تعتمد أصول لممارسة العملية التي تصف موضوعياً الرأي بشكل مستقل كما أنها لا تشكل تحريصاً بهذا الرأي الموجود من قبل. بل هي جهاز معد لتمكين مستوى التوظيف السياسي الذي يتقاطع مع الرأي العام: لافظ (énonciateur) دون أن يكون باطلاً، ومحتم عليه أن يتموضع في الخطاب المقول والمسروود.

ويعتقد الناس أن....

2. - المقارنة بين نظام المحاسبة والخطاب حين تنحصر حالة الرأي العام، يدرك أنه كلما حصصا به عبارات موضوعية، كلما شكل التأكيد المصمم إطاراً واضحاً للمعمل الاجتماعي المؤثر كما أنّ إبراز الطابع الإنشائي لهذا الخطاب يصبح أمراً مأموساً من خلال الممارسة التي تأخذ معنى النقد. وبالتالي نحن غير قادرين على أن نتحتمل بدون معارفة وفي آن واحد، الموضوعية والإنشائية (performativité).

لا بدّ وأن يشير إلى السمات المشتركة بين آلية الرأي العام والمحاسبة. يرتكز فعل المحاسبة على قاعدة تورع المبالغ المالية على قوائم

متطابقة مع الأحكام المتبعة. غير أنَّ هذا الفعل، ليس في الظاهر سوى عملية وصف لا أكثر ولا أقل تاريخياً. وإسناداً إلى النشاط التوثيقي، عندما تقوم المحاسبة بالمراقبة، فهي تتأكد من وطيفتها وتمسح بداتها مكانة معينة. وفي حالة الفعل الدعوي، حتى وإن كان مكتوباً أو شفوياً، فإن طاهره التصريح (أي إصغاء لطابع الموضوعي) تعتبر مطلقة لا يعود هذا الأمر إلى إعدام المطابقة على مستوى استخدام الصمائر بل أنَّ الأفعال ذاتها قد إحتضنت، حتى (من السح الباصرة عن الأجهزة المعلوماتية). كل ما يرمى يحصر في رقام الحسابات الحاصلة لتأويل إنطلاقاً من أشكال مكنية (لعاوين انارة على الشاشات). بيد أنَّ إحتفاء البعة، لا يعني بالضرورة إحتفاء الكلام إنَّ العميه التي تهدف إلى معرفة الرصيد المتبقي تركز على عنصر من عناصر الخطاب (كتابة أو معلوماتية) وباتلي، كل فعل يهدف إلى نقل الكتابة يعتبر إنشائياً في ذاته، أنه يتوصل إلى تعبير حاله، وإن كانت تلك الحالة لا تتعدى إطارها الخاص

حين نعلم بأنَّ خطاب الممارسة يتطابق مع الفعل الإنشائي، ليس ذلك من أجل أن ثبت بأنه اعتباطي، بل لمؤكد أن نتيجته لا تصدر قبل الفعل كما أنه يتحمل مسؤولية من صاعه.

توضح هذه الملاحظة نقطة عامصة في مصطلح «المصدقيه» «accountability» المعتمد من قبل المختصين «بالمهجية الإبتولوجيه» في البعة الإنكسرية، لا يوجد أي عموم بين مصطلحي «التقرير» (account) «والحساب المصرفي» (account) فهما يدلان على كلمة واحدة أفا في البعة الفرنسية إن الرابط بين التقرير والمحاسبة والمسؤولية يعتبر مفقوداً إلا في حالات خاصة في الإستعمال الدعوي الرفيع. وتشير المصداقية إلى حاله الشخص الذي يعني بوصح حاحه وإلى الطبيعة الإنشائية لكل نوع من أنواع الأداء الكلامي والمسؤولية الإجتماعية التي ينتم بها كل فعل. هذا ما يستوجب الفعل في الكلام الذي قد يكون مادياً صرفاً. غير أنَّ تحميل المسؤولية لا يكون إلا فعلاً كلامياً. فعل كل فعل إنشائي يحصع ظروف مثالية. وفي حالة الفعل الحسابي، نشير هذه الظروف إلى ثلاثة فيود المطابقة مع المعيار (التصميم الحسابي)، شرعية «وكيل، قابلية الإستخدام غير أنَّ هذه العناصر تتصف جميعها بالموضوعية. يفترض التطابق مع

المعيار أن يكون هذا الأخير جلياً كي يصبح جاهراً للتطبيق وفي حال تعرض التحليل المفضل لقرار أو للتجربة الشخصية إلى إهتزاز محدود. هل يكون ذلك الأمر بسبب الاستثمار أو بسبب تجهيزات بسيطة؟ هل أن ذلك الدين يجب أن يدرج في الحسابات كي نحدد الخسارة والربح؟ ومع ذلك، نعتصر بأن المحاسبة لا تلجأ إلا لتدوين ما قما به بشكلي موضوعي. أمّا بالنسبة للشرعية فهي مكتسبة حكماً لأنّ الفعل الأساسي للمحاسبة لا يتطلب وجود محتصر بالمحاسبة لا يسمح لهذا الأخير، أن يتدخل إلا من خلال موقع الكفيل وهكذا تعتبر المحاسبة كمحاطب لا يعكس إلا نفسه، كما أن هذا الخطاب يرتبط أصلاً بالوسط الحسابي الذي يتعهد بشكلي جماعي صمد تدوين الوثائق

يساهم الطابع القسري للمعيار والطابع الشموي للمراقبة في تأسيس الفعل الإنشائي الجديد بالملاحظة أن هناك عدّة وظائف في حقل المحاسبة. مراقبة الموصفين وتقدير الأسعار وتجهيز الإدارة بلوائح الصرية وتحديد قيمة الديون وتطوير الإدارة... وكل ذلك باعتماد وثائق خاصة ومادج معينة. تعتبر هذه الأعمال المتعددة التي تعزّز الطابع الموضوعي ووحدانية الوثيقة كصمانة لمنع حدوث التماوت والإحتلال

تقدم هذه الحسابات الموسومة بالأمانة وبالدقة دليلاً على مكاتها المردوجة من الناحيتين الإنشائية والموضوعية كما أنها تبرر الشائبة الثابتة في كل خطاب حاصع للمساءلة: على صعيد ما يقوله أو ما يفعله. غير أنّ هذين الأمرين لم يحققا التعداد بينهما حتى الآن

## ٧ - الخطاب حول اللغة

لا يبلغ كثيراً عندما نعترف بأن اللغة، ككل موضوع إجتماعي، تمتد جانباً دلالياً وجانباً عملياً. قد يخصص الجانب العملي لمسألة انتوصيف ومن خلال نظرية «دي سوسور». في حين أن الجانب الدلالي يبيى بواسطة الخطاب، كما أنه يدعب دوراً معيماً في تعديل إتجاه وفصل وتحديد آفاق الوعي وي أن البنية الخطابية هي الحد الأقصى للمصحح التغيري، فإن الخطاب حول اللغة يعتبر كنقطة تحوّل في سوسولوجيا اللغة. إن الخطاب الذي يتناول اللغة

والكلام، يحاول أن يبرر التباين في مستويات الأنماط الكلامية عن طريق الإستمرارية أو الإنقطاع. كما أنه يهدف إلى الكشف عن العلاقات البلاغية من خلال السجلات (تحديد هوية الأشخاص الذين يتحدثون عنها، وتحديد نوعية الخطاب والآداء الكلامي المستخدم). إنَّ عملية تحليل الخطاب حول اللغة تبدو مسألة مثيرة للإهتمام. فهي تقدِّم الصعوبة للأفق الذي يشكل الدعامة لأي تأويل. (أنظر في هذا الموضوع أعمال غادي (Gadet) وبيشه (Pêcheux) (1981) وبياء عني ما ذكرنا في الفصول السابقة، لقد ابتكرت رينيه باليار (Renee Bahbar) تحت اسم «اللغة المصاحبة» (colinguisme) مفهوماً مهماً يستخدم في التشكيلات الكلامية (أنظر أعمال بوتييه و ثيالا وسيمونين) (1976). إستناداً إلى هذا المفهوم الجديد، لا توجد لغة ما تتصف بالعمل الاجتماعي (على هيئة مؤسسة) إلّا في إطار خاص حيث تصبح موضوعاً لسلسلة من الأفعال الكلامية تدل هذه الأفعال على كل ما يحتلف عنها.

وهكذا، بوسعنا أن نعتبر «قسم العهد في ستراسبورغ» كبرهان على ولادة اللغة الفرنسية. لقد كتب هذا القسم في وثيقة ثنائية اللغة 'رومانية (roman) وجرمانية (tudesque). لا يعني كثيراً شأن ظهور اللغة الفرنسية وكيف تمت ممارستها في الحقبة التي نشأت فيها أو كل تأثير يشدنا إلى الماضي أو كل خطاب معاصر يتناول اللغة الفرنسية مستخدماً أقدم وثيقة لكي يقيمها بوجودها وبالتالي، تنتمي اللغة الرومانية إلى الفرنسية لأنها خرجت عن دائرة اللغة الألمانية (كما أنها فقدت الصلة مع اللغة اللاتينية (تعكس النصوص الجرمانية والرومانية مجمل العبارات التي نطق بها المونك) واللغات العامية المستخدمة في نطاق المملكتين والخطاب المسرود والمدوّج في النص اللاتيني - بيد أنها تدرج في حانة اللغة الفرنسية من خلال الإكتساب اللاحق الذي طرأ عليها وتتجاهل اللهجة انشمانية المتصمة في اللغة الرومانية المشتركة

وبناء على ما تقدّم، لا يتكوّن كل «تشكيل لعوي» فقط على السامع المتجاورة أو من التعيزات التي تطرأ عليها أو من التوريمات، بل من الخطاب الذي يتناول اللغات الأخرى. تصف هذه اللغات في كل لحظة، ومن خلال وجهات النظر المختلفة، المعايير الملائمة لكي تصف اللغة واللهجة واللهجة

الريفية يعني علباً أن لا تعتبر هذه الكلمات كمصطلحات، بل هي مفاهيم  
تحص المصطلحية الاتنولوجية. غير أن هذه المفاهيم تتحول إلى مصطلحات عملية  
في نطاق الجماعة التي تستخدمها

لا يمكن أن تتصور الأرغة (لغة إصطلاحية) (argot) على أساس اللهجة  
العامة الإنكليزية (slang)، لأن المفردة «سوفو» (siovo) لا تدل على كلمة ولا  
على «الكلام». بيد أن اللهجة العامة الإنكليزية تمثل موقعاً مميزاً في اللغة الفرنسية  
(من خلال مصطلح اللغة المصاحبة الذي يربط بين الفرنسية والإنكليزية). في  
حين أن اللهجة الروسية لا تتضمن أي شكل من أشكال اللغة المصاحبة (لأن  
عدد الكلمات الروسية المستعملة في الفرنسية محدود جداً. يذكر منها  
samovar (إبريق الشاي)، tsar (القيصر) (soviet) (سوفييات)، glasnost  
(علاسوست)، (nitchévo) (لا شيء) وهكذا تركز المكانة الاجتماعية للغة. كما  
يبرر حالياً في نطاق الفرنسية، وإن كان ذلك من خلال رؤية داخلية، على العلاقة  
الحارجية التي تقيمها تلك اللغة مع اللغات الأخرى التي تشابه معها من حيث  
الطبيعة والمستوى وتعبير أدق، تتعدد اللغة، تبعاً لسلسلة من الخطابات ويعرف  
كل ما لا يمت بصلة إلى الفرنسية وتعل بشكلي شرعي عن الممارسات المعتمدة  
التي يشار إليها على أساس أنها محتلفة. وعندما نعتبر اللغة المصاحبة كصيانة  
لإمكانية التحدث فهي موضوع الفرنسية بصفتها لغة مستقلة، فإننا لا ساول سوى  
حالة من حالات الخطاب حول اللغة بوجه عام.

محاوون الآن تسليط الضوء على استخدام كلمة «لغة». كانت تدل هذه الكلمة  
في انقرون السادس عشر على الإستعمال الأدبي (بإستثناء الإستعمال النومي) ولم  
تكن اللغة الفرنسية متصقة في هذا المفهوم، لأنها إنتشرت بين الثقافات  
وامتزجت باللغتين اللاتينية واليونانية وفي القرن السابع عشر، إحصير الإهتمام  
بتحديد اللغة المشتركة بالمقارنة مع اللغة المحررة إلى لهجات وإلى استخدام  
تقني أمّا في القرن الثامن عشر، توفر الترابط بين اللغة والأمة من خلال الإيعكاس  
بين هذين المصطلحين. ولم يكن هذا الأمر شائعاً قبل هذه الفترة. وهذا ما أدى  
إلى إبراز مكانة اللهجات الريفية واللهجات بالقياس مع اللغة. والحدير بالإشارة  
إلى أن هذه اللهجات أصبحت شرعية حين إنعدم الربط بين أفراد الأمة أمّا حين



يكون الشعب موحدًا، لن يعتمد سوى إستعمال شرعي وحيد، وتترك اللهجات الأخرى إلى عامة الشعب.

فصارى القول، تحصص اللغات مربين إلى سوميونوجية الكلام. كما يصحح الخطاب حول اللغة شهداً على التحليل السابق ينبغي علينا أن نطبق عليه نظريات ومناهج الكلام بصفتيهما شكلين من أشكال الممارسة. غير أن هذا المشروع<sup>(1)</sup> ليس بعيداً عن المصارفة لأن الخطاب يستوحي دائماً من لغة موصور بأعصارها إطاراً لكل ما هو معقول هل أُنجز تصنيف كل المستويات المعوية من الدحية الاجتماعية؟ نكر يبقى أن نشير إلى المبدأ الأساسي، رغم أن لغة موصور تعكس مهارة عممية فإن التوصيف العلمي لم يكتسب أية قيمة إلا بعد مرور الوقت ومهما يكن من أمر، ن يتوقف تنظيم الخطاب عند عائق الحدود المعوية أن أية لغة أو أي مستوى اجتماعي من مستويات الكلام سيغير حتماً نوعاً من أنواع الخطاب ثمة أنواع من الخطاب يطلق عليها تسمية «نط كلامي» (على سبيل المثال لغة الرياضيات). وفي حالة احادية اللغة، بإمكاننا أن نصنف اللغة على أساس سجل خطابي عام وشامل ويدل بعد المعوي، بعد السجل الخطابي، في انتويرع الوظيفي، على ذات التجربة المعتمدة في نطاق الممارسات. وتبعاً لرؤية محتمة، ن صادف أية حالة تشهد على التطابق بين السجل الخطابي واللغة عفردها. وهذا الأمر معتمد في جميع الأنشطة ومن صميمها الأنشطة الجامعية التي تنرم بالأبحاث وتبادر المعلومات. نشير أيضاً إلى أنشطة التحرة الدورية حيث يتوفر عددٌ كبيرٌ من الوكلاء الذين يتقنون لغات محتمة.

وهكذا، ينبغي لنا أن الخطاب حول اللغة هو بكل تأكيد الدليل على صلاحية مفهوم اللغة المصاحبة كما إنه يستهم كثيراً من الحالة التي يسود فيها مبدأ تعدد اللغات.

---

(1) ثمة أبحاث كثيرة (بالبليار ولايورت، 1974 عادي بيشه، 1981 عليمو (1989)، عربته (1986)، بوبه فرمس (1987)، تناولت هذه الناحية بشير أيضاً إلى بوثيو المعمومات في مادة تاريخ اللغات واللسانيات (برومو على سبيل المثال) ومجلة التاريخ والإپسولوجيا واللغة، لا يوجد أي تحليل للخطاب حول اللغة





لقد تعرضت السيرة في استبيات لإنتقادات لادعة بسبب معامها توسعية والرعة في الهيممة كما أن السانيت اتهمت بدورها بالإحتزال المعكري والتبسيط المطري. غير أن هذه الأحكام لم تكن سوى مدح مجارية في حال عتسرت أشكال القرية أو الثروات الإقتصادية كلعين. فهما يظلال على مسافة متوزية من العة الأساسية، كما أنهما سيحتفظان حكماً بانسي لحاصة بهما. وفي موضع آخر تناول السوسيولوجيا مسألة انشراط المعوي بصفته نشاطاً إجتماعياً متفاعلاً مع الأنشطة الأخرى. تبعاً لقاعدة التي تفترض بأن كل نشاط إجتماعي يتصغر بعداً دلاليًا

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين مسار الدلالة والعقلانية. حين نحصل أي معنى لحدث ما، فإننا نحدده في إطار سلسلة معينة ونفترض في الوقت نفسه بأنه حاصغ لخيارات متعددة. بيد أن العقلانية تدعم مبدأ شمولية المعنى في حين أن الدلالة تهدف إلى بناء خاص كي تتمكن من مقاربة المصطلحات الشككية. ومن ناحية أخرى، تبرز العقلانية الواقع الإجتماعي، بينما تستند سوسيولوجيا الكلام إلى البعد المعوي القائم على مادية الأشكال بصفتها أشكالاً محتمة بالدلالة. كما أنها تفسح المجال أمام الخيارات الملائمة كي نحدد الحدث الساني ضمن الأفعال الإجتماعية بوجه عام.

وبناء على ما سبق، تصبح العلاقة بين الشكل والمعنى حاصعة إلى كل أنواع الإعتبارات، كما أنها توصف بالدينامية والعجدلية غير أنها تبقى غير مستقرة للأسباب التالية.

أولاً: يتموضع فعل التأويل باعتباره تلاعباً بالكلام أو تشكيلاً خطابياً بين الدلالة التي تتمحور عن الأشكال والمعنى الاجتماعي.

ثانياً: يتصور أن الحدث الدعوي قادرٌ على أن يغيّر العالم، عندما نقول «نحن»، فإسما يشير إلى فكرة التصامن هي حين أن الصمير «هم» بعدد عن هذه التصامن. يستبعد المعيار دائماً كل ما هو شاذ عن الأصول

ثالثاً وأخيراً: يعتبر مجال الأشكال قابلاً لتحديد والتقييم والصياغة من جديد. كما أنه يولد المعنى. وهذا المعنى يرحلح العالم الشككي دون أن يلعب الصايح التأسيسي ويعدل التناص والقيم المعتمدة.

رغم ذلك، لن يؤدي إحتلاف اللغات إلى قطع الطريق أمام السوسيونولوجيا، بل سيوفر لها، بكل تأكيد، الدليل كي تشهد على إنتماء الجماعة الدعوية أو على مستوى الأنشطة بيد أن التصنيف الاجتماعي، لكل ما أشج، لن يتركز حصراً على خصائص نظام الأشكال.

وفي هذا السياق، تأخذ اللسانيات على عاتقها، مهمته انكشف عن الأنظمة حيث تتوفر بعض الأشكال تبعاً لإعتبارات تحصص لمبدأ التدرج إنطلاقاً من نقاط محلية. وتستثنى السوسيونولوجيا من القيام بهذه الوظيفة. عندئذ، يمكن إعتبار السوسيونولوجيا كمرجع وصفي يشهد على هذا التدرج. كما أنه لا فرق في أن يبقى هذا الوصف شاملاً وحارحياً وتقريبياً

وهكذا، يتحدد مجال الأشكال من خلال القواسم المشتركة يبقى أن القيمة المحتملة بالدلالة لن تعطى إلا إذا حققت شرط الإستقرار في المجال الاجتماعي. كما يحق لنا أن نتصورها إستناداً لدرجة الوضوح السبي وبلغات الحارحي (تدل التقديرات الإحصائية على معنى واضح للتعبير الثابت والسبي) أما التعيرات التي تشهد حالة عدم الإستقرار تعتبر حكماً ملعاة.

ثمة علاقة إضافية بين السوسيونولوجيا واللسانيات. كما أن التفكير لم يعد مشغلاً الآن بوصف النظام اللساني، بل مستوى الإشاحية. يتحتم علينا أن نقوم مسح شامل لبيئة هذا النظام لا يعني بذلك الممارسات الشكلية حيث تكون الدلالة ثابتة، بل الممارسات القادرة على إنتاج المعنى حتى وإن كان هذا الأخير

مستقراً نسبياً. وفي هذا الإطار، تعتبر حالة صيغة التسمي والارادة نموذجية فقد برهن المحتصون بالنسائيات ذات المسحي التعتري على أن هذه الصيغة لا تنصت أية قيمة بديهية ثابتة في موقع غير خاصص بمراقبة في حين أن القيمة التي تبرر على مستوى الكتابة، رعم طابعها الإصطاعي ورعم جهود السحا الفرسيين في صياغة الشروحات مد ثلاثة قرون تدرج في قائمة الممارسات لدعويه والدالية

قصارى القول، لقد قدمت النسائيات ذات المسحي التعتري الدليل، وإن كان ذلك من ناحية الأفق الإصطاعي للغة أو من ناحية القدرة الفردية على صعوبة تبسيط مسألة التعيرات. ولكن كي تقوم النسائيات بهذا العمل، يتعين عليها أن تعتمد طريقة التجميع من خلال القواسم المشتركة. وبالتالي، إن النظام الذي يولد يصبح ثابتاً ومشتركاً وحين تعتمد طرق الإصطعمال بدلاً من الإصطخدام، فإننا نرجأ إلى تصور كل لإصتمالات رافصين مبدأ التحربه المراقبة. تشير أيضاً إلى أنه يوجد بين السمات الشكلية التي برهنت على دلالتها وبين السمات التي فقدت الدلالة، سمات عامضة يصبح لزاماً على كل الذين يهتمون بالذعات أو بالتعيرات، وإن كانوا لسانيين أو علماء إصتماع إهمال كل مسألة لا يتم إثباتها بيد أن الذين يصنعون نصب أعينهم مسألة تطبيق الأشكال العملية، يتوجب عليهم إعادة النظر بالتأثيرات المحتملة التي يمكن تحريكها وإصقاطها وإدراجها في سق الاصط. ولكن ما هو شأن ومصير هذه التأثيرات؟ ذلك هو السؤال لاساسي الذي يطرح على سوسيولوجيا الكلام. استناداً إلى المسألة التي صرحها بورديو والتي عرصهاها بشكل مقتطف عن طريق بعض انشواهد نحن نعلم جيداً أننا لم نحط بها كدياً. يصل المعنى إلى الكلمات من الاصطارج بفصل التأثير البرعمائي، كما أن الممثلين الإصطاعيين لا يطقون إلا بعبارات طقوسية بعد محاكاتها وبصطاحت تلك عبارات «فعل» خارجي وهكذا، يصحصر الدور الإصطاعي لعدة في التأثير لإيديولوجي يعطي الإصطاع لمثلين الإصطاعيين بأنهم أحرر، بتركهم يتجاهلون كل ما يحدّد حياتهم. يتعين على الساسي في هذه الحالة، أن يعالج مسألة الدلالة، كما يتعين على عالم الإصتماع أن يصطعرض الممارسات، شرط أن يبرهن على أن الاصطاب لن يقوم بأي دور فيها.

يبقى في متناولنا مسألة أخرى، يحينها ميلنر تقريباً إلى بورديو، كما أن هذا الأخير يردها إلى أوستن بعترص بأن تلك المسألة تحوّل المعنى إلى الشكل أو في صياغة مختلفة (حسب ورق)، تحوّل الشكل إلى معنى. وبالتالي، لم تعد تشكل بنية اللغة (سوسور) سوى الحدّ الأقصى لتلاعب بالكلام إستناداً إلى هذه العرصية بصح الخطاب كل شيء. في حين أن الشكل يفتقد كل قيمة، يعصي بما الأمر إلى أحادية معقدة ومنطوقة ومحتنفة عن المصاح المعتمدة في السحو المدرسي (يعتر الفعل عن الحدث، يقوم الفاعل بالعمل، يقع الفعل على المفعول به). غير أنّ المسألتين متشابهتان في العمق. تجدر الإشارة إلى أنّ النظريتين المذكورتين لم تجدا من يدافع عنهما. وكل ما في الأمر، لقد تمّت صياغتهما في إطار الحرب الكلامية بين المتنافسين. لا نعر فيهما، لا على مواقف شخصية في حين أن هناك حالات أخرى معروفة من قبل الباحثين، تلك الحالات موصوفة بالحدية والحوارية. ولعلّ ما يكون سبب ظهور لسانيات إجتماعية أو سوسولوجيا الكلام أو الممارسات التي تحترق مصاح العلوم، هو الرعية في وضع تشريع جديد لنظام معرفي مختلف

لا شك أنّ اللسانيات تهدف دائماً إلى الكشف عن أنظمة الأشكال المحتملة بالدلالة. غير أنها تفتحص وجود المعنى دون أن تتمكن من تقديم السرهف عليه وهكذا، نجد نفسها مرتبطة بالسوسولوجيا. وتميل هذه الأخيرة، إلى مقارنة الأنظمة من خلال مجموعات الناطقين الذين يستخدمونها أو من خلال الأدوار التي تمّ إختيارها. أمّا بالنسبة للكلام، بإعتباره نشاطاً، فهو يميل إلى إعلاء نفسه ما دام أنّ هناك الرعية برؤيه المعنى وإيقضاء الشكل. إن اللسانيين هم الذين أثاروا إنتباه السوسولوجيا حول مسألة عموص المعنى في الدلالة اللسانية، رغم أن العلاقة بين الإثنين ليست إعتباطية وهذا ما يسقط في حقل السوسولوجيا الحرة الأساسي من علم الدلالة، كما أنه يؤدي إلى إعلاء التمايز بين علم الدلالة والبرعماتية وإلى تعظيم شأن الأداء الكلامي في اللسانيات وفي إطار أشمل، تبرر سوسولوجيا الكلام أو اللسانيات الإجتتماعية واقعاً جديداً يقوم على إعتبار أن تمازج المعارف (interdisciplinaire)، لا يكمن في توفير حقل مشترك أو نظرية متماسكة من الأحداث المتقاطعة أو المتاحمة لحدود بعض الأنظمة المعرفية، بل في إدراك مسألة عدم تحديد الأشياء الملموسة بين تلك الأنظمة.

ومع أن مفهوم الخطاب يعتبر أساسياً ومهماً في سوسولوجيا الكلام، لكنه يبقى مفهوماً عاماً غير قابلٍ للتخصيص. إنه مفهوم يدرج في إطار مداخل المعروف اندي يشير إلى وجهين الوجه الأول يعتر عن الدلالة (اللسانية) أما الوجه الثاني يتملص من كل تحديد. ونتيجة لهذا الأمر، لن تتمكن سوسولوجيا الكلام من إمثالك كامل المعنى المتضمن في كل أنواع الخطاب، بل يتعين عليها أن تكشف عن البعد الاجتماعي للمعنى

بناءً على ما تقدم، لم نلاحظ أي مقصد بالاحترار النظري في مسار سوسولوجيا الكلام. فمن ناحية، كل حدث اجتماعي يحصع لسلطة الخطاب.

غير أن هذا الفعل الاجتماعي لا يقتصر فقط على البعد اللعوي حتى وإن كان مرتبطاً بالخطاب ومن ناحية أخرى، بدلاً من أن نرغم بأن البعد الاجتماعي يستنفد المعنى، يتبين لنا أن طرح هذه المسألة يفسح المجال أمام قدرة الخطاب على توحيد المعنى الاجتماعي مع الأبعاد الأخرى وليس فقط على تصوّر التحوار بينهما. مما لا شك فيه أنّ هناك دائماً قيمة لعوية لأي فعل، لكن تلك القيمة ليست حكماً لعوية. حين نقول بأن مسار الدلالة يدرج في اللعبة، لا يعني ذلك فقط أنّ جوهر تلك الدلالة يحصر بالمادة ذاتها التي تشكل اللعبة أو أنّ تنظيمها الداخلي هو متماثل مع لعبة ما، بل يوجد بجانب كل فعل اجتماعي، عبارات تتبأ به، تسبقه وتعرض عليه كل الصبغ، كما أنها تنترم بتأويله.

## ببليوغرافيا

On trouvera ci-dessous les références utilisées dans le texte. Pour les auteurs étrangers, nous avons fait figurer l'édition française lorsqu'elle existe. Cette liste de références ne constitue pas une bibliographie sur les sujets traités, car le point de vue que nous avons adopté privilégie la logique des rapports entre disciplines et non l'inventaire des recherches existantes. Lorsque plusieurs éditions existent, la date renvoie à celle que nous avons utilisée. La date de la première édition figure alors entre crochets en fin de référence.

- Alleton Viviane, 1984, *L'écriture chinoise*. Paris, PUF, coll. « Que sais-je ? » [1970].
- Asselin Claire, McLaughlin Anne-Marie, 1981. Patois ou français ? La langue de la Nouvelle France au XVIII<sup>e</sup> siècle, *Langage et société*, n° 17, septembre 1981.
- Austin John L., 1970, *Quand dire, c'est faire*. Paris, Seuil.
- Bachman Christian, Lindenfeld Jacqueline et Simonin Jacky, 1981, *Langage et communications sociales*, Paris, Hatier.
- Bakhtine Mikhaïl, 1977. *Le marxisme et la philosophie du langage*. Paris, Minuit [1929].
- Bakhtine Mikhaïl, 1978, *La poétique de Dostoïevski*, Paris, Seuil [d'après la version russe de 1961-1962, première version, 1929].
- Balibar Renée, Laporte Dominique, 1974. *Le français national. Politique et pratiques de la langue nationale sous la Révolution française*. Paris, PUF.
- Balibar Renée, 1985, *L'institution du français. Essai sur le collingisme des Carolingiens à la République*. Paris, PUF.
- Benveniste Emile, 1966-1974, *Problèmes de linguistique générale*. Paris, Gallimard.
- Bickerton Derek, 1975, *The dynamics of a Creole system*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Blanche-Benveniste Claire et Jeanjean Colette, 1987. *Le français parlé. Transcription et édition*. Paris, Didier-Erudition.
- Bourdieu Pierre, 1982, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*. Paris, Fayard.
- Boutet Josiane, 1986, La référence à la personne en français parlé : le cas de « on ». *Langage et société* n° 38, décembre 1986.
- Boutet Josiane, 1989, *Construction sociale du sens dans la parole vivante. Etudes syntaxiques et sémantiques*. Paris, thèse d'Etat.
- Boutet Josiane et Vermès Geneviève, 1987. *France pays multilingue*. Paris, L'Harmattan.



- Boutet Josiane, Fiala Pierre et Simonin-Grumbach Jenny, 1976, Sociolinguistique ou sociologie du langage?, *Critique*, n° 344, janvier 1976.
- Boyer Henri, 1991, *Langues en conflit Etudes sociolinguistiques*, Paris, L'Harmattan.
- Brumot Ferdinand, Bruneau Charles, 1964-1979, *Histoire de la langue française* 13 t., Paris, A. Colin.
- Culioli Antoine, 1990, *Pour une linguistique de l'énonciation*, Paris, Ophrys.
- Cuxac Christian, 1983, *La langue des sourds*, Paris, Payot.
- Dubuisson Michel, 1984, La traduction en grec des concepts romains et la vision grecque de Rome problèmes et perspectives, P. Achard, M. P. Gruenais et D. Jauhin (éd.), *Histoire et linguistique*, Paris, Maison des Sciences de l'Homme.
- Ducrot Oswald, 1984, *Le dire et le dit*, Paris, Minuit.
- Encrevé Pierre, 1985, *La liaison avec et sans enchaînement*, Paris, Seuil.
- Féral Carole de, 1989, *Pidgin-english du Cameroun*, Paris, Peeters/SELAF.
- Ferguson Charles A., 1959, Diglossia, *Word*, n° 15 [in *Language structure and language use*, Stanford, Stanford University Press, 1971].
- Fishman Joshua, 1965, Who speaks what language to whom and when? *La Linguistique*, 1965, n° 2.
- Fishman Joshua, 1971, *Introduction à la sociolinguistique*, Bruxelles/Paris, Labor/Nathan [1969].
- Foucault Michel, 1966, *Les mots et les choses*, Paris, Gallimard.
- Foucault Michel, 1969, *L'archéologie du savoir*, Paris, Gallimard.
- Foucault Michel, 1971, *L'ordre du discours*, Paris, Gallimard.
- Gadet Françoise, 1989, *Le français ordinaire*, Paris, Armand Colin.
- Gadet Françoise, Pêcheux Michel, 1981, *La langue introuvable*, Paris, Maspéro.
- Goody Jack, 1979, *La raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Minuit.
- Grice H. Paul, 1979, Logique et conversation, *Communication*, n° 30 [1975].
- Gruenais Max Peter (éd.), 1986, *Etats de langue*, Paris, Fayard.
- Guilhaumou Jacques, 1989, *La langue politique et la Révolution française*, Paris, Méridiens Klincksieck.
- Guilhaumou Jacques, 1992, *Marseille républicaine (1791-1793)*, Paris, Fondation nationale des Sciences politiques.
- Habermas Jürgen, 1987, *Théorie de l'agir communicationnel*, Paris, Fayard.
- Hagège Claude, 1985, *L'homme de parole contribution linguistique aux sciences humaines*, Paris, Fayard.
- Juillard Caroline, 1990, Répertoires et actes de communication en situation plurilingue le cas de Ziguinchor au Sénégal, *Langage et société*, n° 54, décembre 1990.
- Kaimo Jorma, 1979, *The Romans and the Greek language*, Helsinki.
- Labov William, 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Minuit.
- Labov William, 1978, Where does the linguistic variable stop? A response to Beatriz Lavandera, *Working Papers in Sociolinguistics*, n° 44, Austin.

- Lacan Jacques, 1966, *Écrits*, Paris, Seuil.
- Lavandera Beatriz, 1977, Where does the sociolinguistic variable stop?, *Working Papers in Sociolinguistics*, n° 40, Austin.
- Lebart Ludovic, Salem André, 1988, *Analyse statistique de données textuelles*, Paris, Dunod.
- Martinet André, 1955, *Economie des changements phonétiques*, Berne, Francke.
- Milner Jean-Claude, 1978, *L'amour de la langue*, Paris, Seuil.
- Milner Jean-Claude, 1989, *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil.
- Pêcheux Michel, 1975, *Les vérités de La Palice*, Paris, Maspero.
- Pêcheux Michel, Makidier Denise, 1990, *L'inquiétude du discours*, Paris, Ed. des Cendres.
- Poplack Shana, 1980, Sometimes I'll start a sentence in spanish y termino en español, *Linguistics*, 18.
- Poplack Shana, 1988, Conséquences linguistiques du contact de langues : un modèle d'analyse variationniste, *Langage et société*, n° 43, mars 1988.
- Poplack Shana, 1990, Prescription, intuition et usage : le subjonctif français et la variabilité inhérente, *Langage et société*, n° 54, décembre 1990.
- 1991, *Questionnaire, questions, réponses...*, *Langage et société*, n° 55, mars 1991.
- Reimen Jean-René, 1965, Esquisse d'une situation plurilingue, le Luxembourg, *La Linguistique*, 1965, n° 2.
- Richard-Zappella Jeannine et Tournier Maurice (eds), 1990, *Le discours des sondages d'opinion*, *MOTS*, n° 23, juin 1990.
- Sankoff David, 1988, Variable rules, in U. Ammon, N. Dittmar, K. Mattheier (ed.), *Sociolinguistics : an international Handbook of the Science of Language and Society*, Berlin, Walter de Gruyter.
- Sankoff David, Mainville Sylvie, 1986, Un modèle de l'alternance de langue sous la contrainte d'équivalence, *Revue québécoise de Linguistique*, vol. 15, n° 2.
- Sankoff Gillian, Thibault Pierrette, 1977, L'alternance entre les auxiliaires avoir et être en français parlé à Montréal, *Langue française*, n° 34, juin 1977.
- Saussure Ferdinand de, 1964, *Cours de linguistique générale*, publié par Charles Bally et Albert Sechehaye avec la collaboration de Albert Riedlinger, Paris, Payot [1915, cf. aussi l'édition critique réalisée par T. de Mauro chez le même éditeur, 1972].
- Simonin-Grumbach Jenny, 1975, Pour une typologie des discours, J. Kristeva, J.-Cl. Milner, N. Ruwet (éd.), *Langue, discours, société. Pour Emile Benveniste*, Paris, Seuil.
- Simonin-Grumbach Jenny, 1984, Les repères énonciatifs dans le texte de presse, A. Gresillon, J.-L. Lebrave (éd.), *La langue au ras du texte*, Lille, PUL.
- Veronique Daniel, 1991, L'apprentissage du français par des travailleurs arabophones et la genèse des créoles « français », *Langage et société*, n° 50-51, décembre 1989 - mars 1990.
- Vermès Geneviève, 1987-1988, *Vingt-cinq communautés linguistiques de la France actuelle*, Paris, L'Harmattan.
- Vidal-Naquet Pierre, 1981, *Le chasseur noir. Formes de société et formes de pensée dans le monde grec*, Paris, Maspero.

- Wald Paul, 1986, Du répertoire linguistique chez les Yakoma de Bangui, *Langage et société*, n° 38, décembre 1986.
- Wald Paul, 1990, Catégorie de langue et catégorie de locuteur dans l'usage du français en Afrique, *Langage et société*, n° 52, juin 1990.
- Weinreich Uriel, 1970, *Languages in contact. Findings and problems*, La Haye, Paris, Mouton [1953].
- Weinrich Harald, 1989, *Conscience linguistique et lectures littéraires*, Paris, Maison des Sciences de l'Homme.
- Wittgenstein Ludwig, 1986, *Tractatus logico-philosophique* [1921], suivi de *Investigations philosophiques* [1953], Paris, Gallimard.

## فهرست

مقدمة المؤلف للطبعة العربية .....	5
مقدمة العرب. - اللغة بين التصور العقلائي والقيمة الرمزية .....	9
مدخل. - الكلام واللسانيات والسوسولوجيا .....	13
I - الكلام واللغات .....	13
II - الخطاب والتفاعل الاجتماعي .....	20
III - وجهتا نظر: لسانية وسوسولوجية .....	27
الفصل الأول. - سوسولوجيا اللغات والتوزيع الوظيفي .....	31
I - التوزيع الوظيفي وتعددية اللغات في اللوكسمبورغ .....	31
II - اللغتان اللاتينية واليونانية في الإمبراطورية الرومانية .....	36
III - نموذج تعدد اللغات: حالة منطقة الكازامنصر .....	38
VI - التوزيع الوظيفي والمؤسسية: تدوين اللغة .....	42
الفصل الثاني. - من تعدد اللغات الى التغيرات .....	45
I - إزدواجية اللغة من فيرغازون إلى والد .....	47
II - البعد المؤسسي: اللغة الفرنسية واللهجة الريفية أثناء الثورة .....	54
III - اللغات الهجينة (الكريول) .....	56
VI - اللغة المصاحبة والتغيرات .....	60

63	الفصل الثالث. - اللسانيات والنموذج التغيري .....
64	I - النموذج التغيري .....
72	II - التغير والتحول .....
75	III - التغير وتعدد اللغات: التناوب والاقتباس .....
79	VI - التغير والنحو وعلم الدلالة: من التغير إلى الخطاب .....
87	الفصل الرابع. - اعتبار الكلام كنشاط اجتماعي .....
89	I - البرغماتية والتفاعل .....
95	II - مفهوم التلاعب بالكلام .....
97	III - من التلاعب بالكلام إلى الخطاب .....
100	VI - الاجناس والسجلات .....
107	الفصل الخامس. - الأداء الكلامي والعقلانية .....
108	I - وعي العالم الاجتماعي .....
112	II - أخلاق التواصل من جان جاك روسو إلى هايرماز .....
114	III - خطاب الوصل والفصل: نموذج علم الاقتصاد .....
119	VI - طبيعة الفعل الإنشائي والموضوعية .....
128	V - الخطاب حول اللغة .....
133	الخاتمة .....
138	بيليوغرافيا .....
1996/1001	منشورات عويدات